لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام

الموئل الثقافي

مجلة ثقافية تربوية علمية محكمة تصدر عن اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم – موريتانيا – العدد 44 يناير 2015م

رئيس الجمهورية يعلن من شنقيط:
الثقافة في خدمة التنمية

إحياء الثقافة والتراث في عهد السيد الرئيس محمد ولد عبد العزيز
حصيلة مشرفة

الدولة الوطنية بين ثوابت السيادة وإكراهات الواقع الدولي

العالم الإسلامي والتحديات المعاصرة

من نوادر المخطوطات في خزائن مدينة شنقيط

مساهمة السياسات الاقتصادية في مكافحة الفقر في موريتانيا

حقوق الإنسان في موريتانيا: المكاسب والآفاق

ORGANISATION INTERNATIONALE DE LA FRANCOPHONIE

UNESCO

ISESCO

CNECS

الموكب الثقافي

مجلة ثقافية تربوية علمية محكمة، تصدر عن اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم

المدير الناشر:
- د. إسماعيل ولد شعيب

رئيس التحرير:
- محمدو ولد إحظانا

سكرتير التحرير:
- أحمد جدوولد محمد

هيئة التحرير:
- د. محمد الأمين ولد مولاي إبراهيم
- د. محمد ولد تتا
- د. إسماعيل ولد شعيب
- محمدوولد إحظانا
- أ. محمد أحمد الميداح
- أ. كان محمدوأليمان
- أ. أحمد جدوولد محمد
- أ. مريم بنت بكر

مسؤول التوزيع:
محمد ولد اعمر أبال

ماكيت: محمد المختار ولد محمد خيرات

سحب: المطبعة الوطنية

العنوان: ص.ب: 5155 – انواكشوط – موريتانيا

هاتف: 00(222) 45854803

كَتَبَ في هذا العدد:

- د. عبد العزيز بن عثمان التويجري
- د. سيدي محمد ولد سيد أب
- د. تربة بنت عمار
- د. إسلم بن السبتي
- د. محمد ولد أحظانا
- د. أحمد ولد نافع
- د. محمد المختار ولد النحه
- أ. حواء بنت ميلود
- د. المصطفى يكبر
- د. أحمدو ولد حبيبد الله
- د. محمد الأمين ولد أن
- د. جدو ولد محفوظ
- د. بلال حمزة

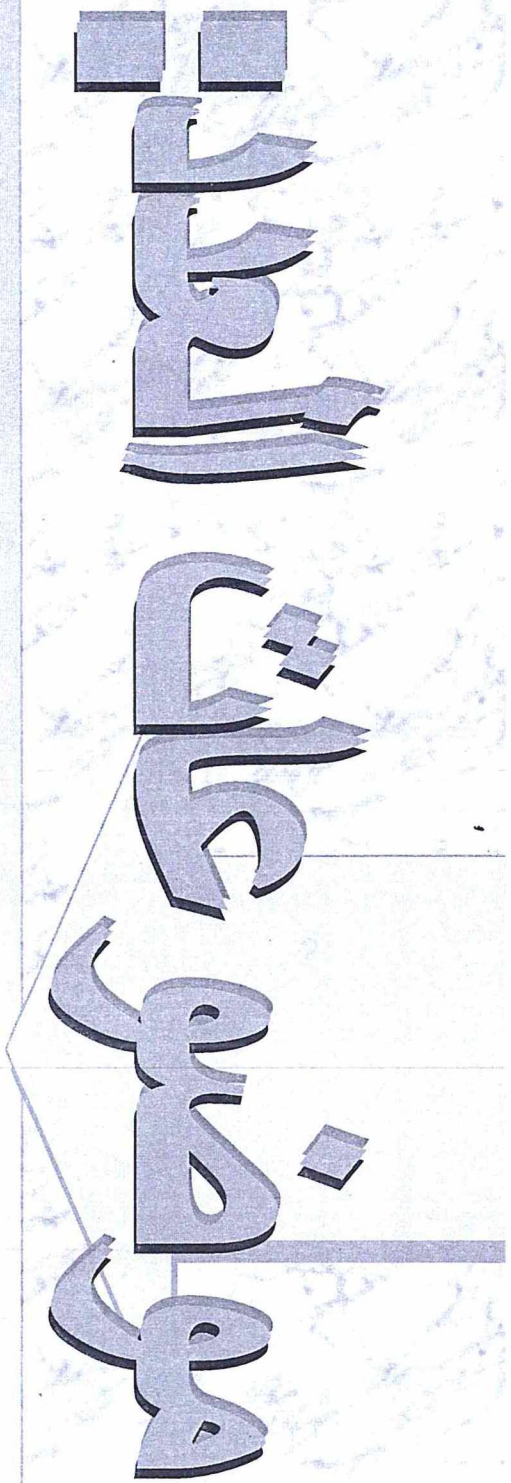

- رئيس الجمهورية يعلن من شنقيط:
- الثقافة في خدمة التنمية
- مهرجان شنقيط مناسبة لإحياء المدن القديمة
- العالم الإسلامي والتحديات المعاصرة
- الدولة الوطنية بين ضرورات السيادة وإكراهات الواقع الدولي
- حقوق الإنسان في موريتانيا: المكاسب والآفاق
- الصوت النسائي في الأدب الموريتاني المعاصر
- النقد الأدبي في موريتانيا: النص والتلقي
- إحياء الثقافة والتراث في عهد السيد رئيس الجمهورية
- من نوادر المخطوطات في خزائن مدينة شنقيط مكتبة أهل أحمد البشير أنموذجا
- التواصل بين ولاتة والحواضر العلمية (توات نموذجا)
- مساهمة السياسات الاقتصادية في مكافحة الفقر في موريتانيا خلال الفترة 2009-2014
- الصلات الإجتماعية بين صحراء الملثمين والسودان الغربي خلال العصور الوسطى
- تحديات التنمية المستدامة لمدينة انواكشوط
- الصناعة الاستخراجية في موريتانيا ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- ظاهرة الإحتباس الحراري بين الإنسان والطبيعة

الإفتتاحية

يأتى العدد الجديد من مجلة الموكب الثقافي مواكبا للنسخة الخامسة من مهرجان المدن القديمة بشنقيط، تلك المدينة التاريخية التي تعد ألمع جواهر تاج مدن الصحراء وموطن مآذن العطاء الروحي والثقافي –هذا العطاء– الذي كدنا ننساه، لولا ذات صباح مشرق بالضياء ومشحون بالوفاء وبعبق التاريخ، جاء رائد مسيرة النماء والكبرياء والشموخ، صاحب الفخامة، رئيس الجمهورية، السيد/ محمد ولد عبد العزيز، ليضيء مصابيح الأمل في نفوس الموريتانيين الذين عانوا لعقود عدة من مختلف صنوف التهميش والضياع والتناسي، مثلهم في ذلك مثل مدنهم الحضارية التي ملأت الدنيا وشغلت الناس بما أنجزه أبناؤها من علوم وآداب عز نظيرها في مشارق الأرض ومغاربها.

لقد كانت عبقريتكم الثاقبة، يا صاحب الفخامة، وراء ما تعيشه البلاد والعباد من أمن ورخاء وسعادة. وما جهودكم لإحياء مدننا التاريخية وردكم الجميل لعلمائها الأجلاء، إلا جزء يسير من مشروعكم الفذ والفريد في وعيه للأبعاد التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للإنسان الموريتاني، وإضافة إنسانية يندر مثيلها لدى قادة العالم المعاصر.

فلكم من محبيكم وحواريكم، أيها القائد العظيم، كل معاني الإجلال والتوقير. ودمتم ملهما لشعبكم وللإنسانية جمعاء. وإلى الأمام وعطاؤكم للأمة الموريتانية مستمر.

د. إسماعيل ولد شعيب
المدير الناشر
الأمين العام للجنة الوطنية للتربية
والثقافة والعلوم

تنبيه

- الموضوعات المنشورة بالمجلة إنما تعبر حصرا عن وجهة نظر أصحابها؛
- تستقبل المجلة كل البحوث والمقالات والإبداعات باللغتين: العربية والفرنسية والتي لم تنشر سابقا؛
- لا تعاد أصول المواضيع لأصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.

رئيس الجمهورية يعلن من شنقيط:

الثقافة في خدمة التنمية

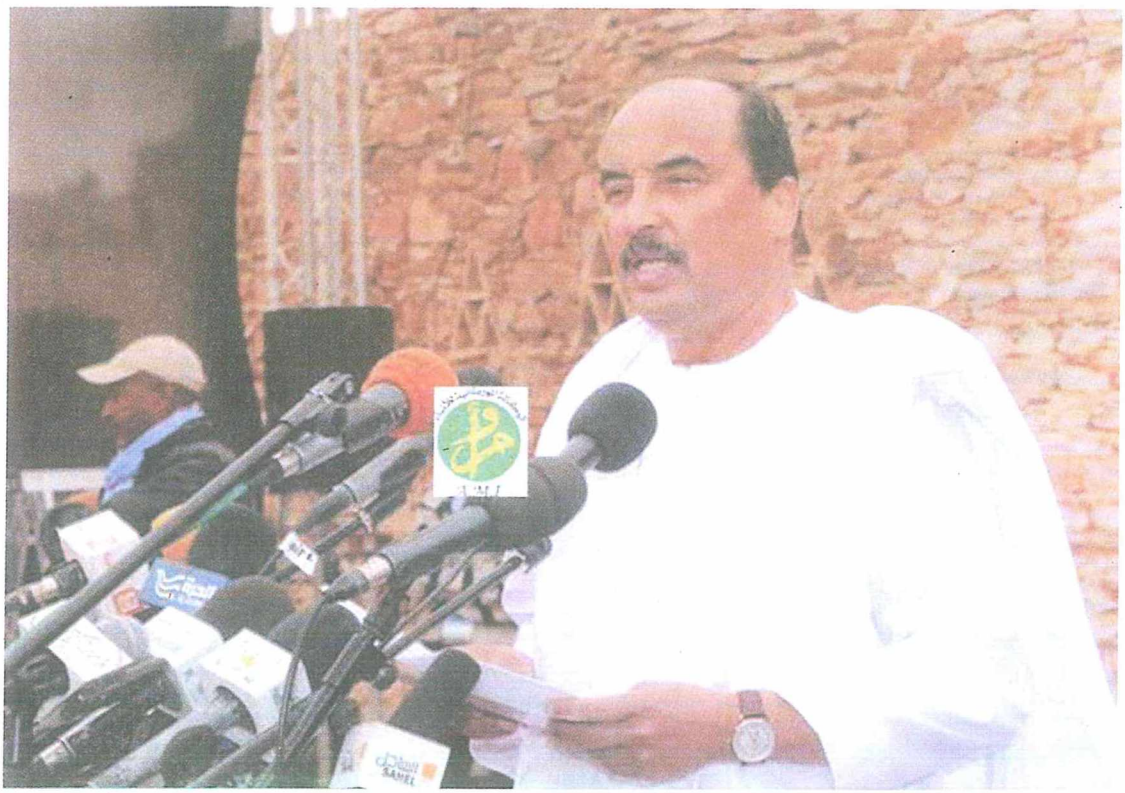

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على نبيه الكريم

"سكان مدينة شنقيط التاريخية،

أيها السادة والسيدات:

يطيب لي أن أتوجه إليكم جميعا ومن خلالكم إلى الشعب الموريتاني بأحر التهاني بهذه المناسبة العظيمة مولد خاتم الأنبياء محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم.. كما أتوجه إليكم بالشكر الجزيل سكان مدينة شنقيط على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة.

أيها السادة والسيدات،

في هذا اليوم ولدا لهدي فتهاوت حصون من أساطين الشرك والخرافات والإلحاد وخرجت البشرية من الظلمات إلى النور وسلكت سواء السبيل.

إننا نستلهم ونقتدي في خطانا بسيرة ومنهج الرسول الأعظم الذي جمع تحت راية الإسلام وسماحته بين الأسود والأبيض والغني والفقير يتفاضلون على أساس من التقوى ويتنافسون في المعروف خدمة لمجتمعاتهم.

إنه الإسلام ديننا الحنيف ومصدر تشريعنا وأساس لحمة مجتمعنا ووحدتنا الوطنية التي نسهر جميعا مجتمعا ودولة على تعزيزها وتقويتها من خلال سياسة وطنية متكاملة قوامها حماية الحريات الفردية والجماعية وترسيخ مبادئ حقوق الإنسان والعدل والمساواة بين المواطنين ومحاربة الفقر في المدن والأرياف وإعطاء عناية خاصة للفئات الأكثر هشاشة والعمل على تنمية المناطق التي كانت مهمشة.

إن تمسكنا شعبا وحكومة بهذه القيم النبيلة راسخ، فهي مما يحثنا عليه ديننا الحنيف ولن تثنينا عن التشبث بها أعمال ثلة من المتطرفين من مروجي الكراهية، وتطبيقنا لها ناتج عن فهمنا الصحيح لتعاليم ديننا الحنيف بعيدا عن إملاءات أطراف خارجية ظلت صامتة طوال عقود عرف فيها بلدنا خروقات متنوعة لحقوق الإنسان.

إن المقاربة الصحيحة للقضاء على مخلفات الماضي بما فيها مخلفات الرق تكمن في محاربة الفقر بتطوير الإقتصاد والرفع من مستوى الخدمات الصحية والتعليمية وتحسين الظروف المعيشية لكافة المواطنين.تلك هي السياسة التي انتهجناها في السنوات الست الماضية وستتعزز في المأمورية الرئاسية الحالية.

أيها السادة والسيدات

من هنا من شنقيط مرت قوافل الخير جسر أمل بين جنوب وشمال القارة الإفريقية،من هنا حمل العلم وهنا راجت سوقه فكان اسم شنقيط علما لعلماء المنطقة وسائر أهلها،تلكم هي بلاد شنقيط رباط المجاهدين ومنارة

العلماء. وبهذه المناسبة مناسبة إعلان سنة 2015 سنة التعليم فإنني أدعومختلف الفاعلين في مدننا القديمة إلى العمل على إعادة هذه المدن إلى مكانتها العلمية الرائدة والمرموقة.

أيها السادة والسيدات

إن مهرجان المدن القديمة مشروع ثقافي تنموي يهدف إلى إخراج هذه المدن من عزلتها لتستعيد مكانتها فتنهض بدورها الحضاري في المنطقة.

ولقد حقق مهرجان المدن القديمة العديد من أهدافه في تنشيط الاقتصاد المحلي والتأسيس لبنية تحتية قادرة على أن تجعل من مدننا التاريخية مراكز جذب كما كانت بكنوزها التي لا تقدر بثمن وتاريخها المجيد.

في هذا السياق ينبغي أن تصبح مدننا التاريخية قبلة للسائحين والباحثين في مختلف العلوم بعد أن أصبحت بفضل الجهود التي بذلناها والإمكانات التي وفرناها واحات أمن واطمئنان.

أيها السادة والسيدات:

لقد أعلنا في خطاب التنصيب للمأمورية الجديدة انفتاحنا الدائم للحوار مع جميع مكونات الطيف السياسي الوطني اقتناعا منا بأهمية مشاركة الجميع في عملية البناء الوطني، وأجدد في هذه المناسبة العظيمة استعدادنا التام لحوار شامل يهدف إلى تحقيق المصلحة العليا للوطن.

في الختام أجدد الشكر الجزيل لسكان مدينة شنقيط على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة الموريتانية الأصيلة وأعلن على بركة الله انطلاق فعاليات النسخة الخامسة من مهرجان المدن القديمة.

أشكركم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته".

المهرجان مناسبة لإحياء المدن القديمة

بسم الله الرحمن الرحيم
وصلاة الله على نبيه الكريم
فخامة رئيس الجمهورية،
السادة الوزراء،
أصحاب السعادة السفراء،
السيد والي آدرار،
السيد حاكم مقاطعة شنقيط،
السيد عمدة شنقيط،
أيها الجمع الكريم من علماء ومثقفين ونخبة وجماهير،

يشرفني أن أقف أمامكم اليوم ونحن نتفيأ ظلال عيد المولد النبوي الشريف، والمدن التاريخية تزهو بمهرجانها الخامس، في أبهى حلة، وهي باسمة، آمنة مطمئنة، بعد

ما يئست من يد خيرة تمتد إليها لتنتشلها من الاندثار والسقوط تحت وطأة الأزمات القاسية، والإهمال القاتل، والسياسيات الشحيحة، ونزيف الهجرة السكانية، وغياب البنى التحتية، وتدني المهارات العمرانية، وتلاشي العادات والتقاليد الراسخة، وكأن المدن التاريخية لم تكن يوما منارات عظيمة، ترنو إليها عيون المنطقة كلها، وتهفو إليها القلوب، وتسعى إليها الركبان من كل حدب وصوب، لتنهل من معين علمها وعرفانها، مسقبلة القوافل من كل فج عميق، ليتحقق للقاصدين ربح مضاعف، فتنمو تجارتهم ويتزودون من التقاليد الحميدة والعادات الراقية، ويعودون إلى بلدانهم بأياد عامرة بالخير العميم، وقلوب مليئة بالعطاء.

صاحب الفخامة،

لقد كانت اليد التي امتدت إلى المدن التاريخية بأريحية وسخاء هي يدكم الكريمة فأنقذتموها مما هي فيه دون تردد، وها هي تستعيد أمجادها التاريخية، ناظرة بعين الفخر إلى ماضيها، وبعين الثقة إلى مستقبلها.

لقد بذرتم في أرضها ثمرة العناية الفائقة، ورويتموها بالعمل الدؤوب، وحصنتموها من الآفات المحدقة،

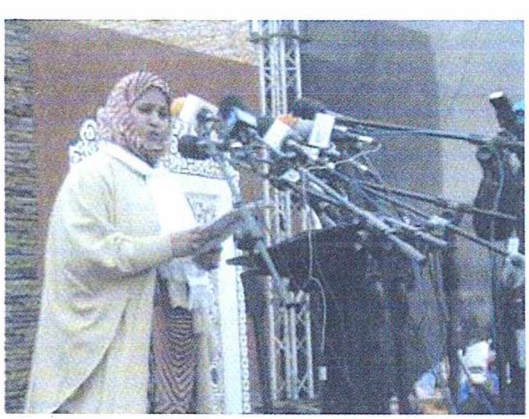

فأصبحت زرعتُها مباركة، طيبة الثمار، واستعادت عافيتها، ورفعت رأسها عاليا بعد أن تسترت طويلا تحت الرمال الزاحفة، استحياء من واقعها، وها هي قد اهتزت وربت وأنبتت من كل زوج بهيج.

صاحب الفخامة،

لأن موريتانيا تحت القيادة النيرة لفخامتكم أصبحت دولة ديمقراطية تنعم بالأمن والاستقرار، وتخطو خطوات واثقة نحو مزيد من التنمية والتقدم، وتكريس العدالة والمساواة، وتثبيت دعائم الحكم الرشيد، فإنها قد تصالحت مع ذاتها، وحصنت نفسها من سلبيات العولمة التي باتت تهدد الخصوصيات الثقافية الوطنية لجميع البلدان.

صاحب الفخامة،

لقد أضحى هذا المهرجان فرصة لإحياء المدن القديمة على جميع الأصعدة، فعلى مستوى التنمية المحلية تم إنجاز مشاريع حيوية شملت: بني تحتية، وتوفير خدمات عامة من تعليم، ومياه وكهرباء، وصحة، ومكافحة تصحر، ودعم للفئات الأكثر هشاشة في هذه المدن، مما أفاد كثيرا في تثبيت سكان المدن التاريخية.

وعلى مستوى الثقافة أصبح المهرجان معلمة لتثمين التراث المادي واللامادي، فاستعادت الذاكرة الموريتانية ألقها، وأعادت اكتشاف جمال فنونها، وتنوع آدابها، وثراء عاداتها، وصلابة وحدتها العميقة، إضافة للعناية المتجددة بالمخطوطات والأشكال العمرانية الأصلية والمهارات والصناعات المحلية.

صاحب الفخامة،

أنتهز هذه المناسبة السانحة لتأكيد سهر قطاع الثقافة والصناعة التقليدية على العمل وفق توجيهاتكم السامية، من أجل بلورة إستراتيجية متكاملة، تأخذ في الحسبان مبدأ تثمين موروثنا الثقافي، لانطلاق صناعة ثقافية، تبرز ما تزخر به بلادنا من طاقات جبارة وقدرات فذة.

أشكركم والسلام عليكم ورحمة الله.

العالم الإسلامي والتحديات المعاصرة

الدكتور/ عبد العزيز عثمان التويجري

المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه

(إنَّ هـذه أمـتكم أمـةً واحـدةً وأنـا ربكـم فاعبدون)

أصحاب الفضيلة والسعادة،

حضرات السادة والسيدات،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

إن موضوع المحاضرة التي سألقيها أمامكم هو **(العالم الإسلامي والتحديات المعاصرة)**، وهوموضوع يتطلب أن أمهد له بعرض مختصر عن العالم الإسلامي من النواحي الجغرافية، والبشرية، والاقتصادية، والثقافية، والسياسية، حتى تكون الصورة واضحة بالقدر الكافي إلى الواقع الذي يعيشه العالم الإسلامي.

وأبدأ بطرح السؤال التالي: ما العالم الإسلامي من الناحية الجغرافية؟

يمكن أن نقول ابتداءًا إن العالم الإسلامي هوالحيّز المكاني للأمة الإسلامية التي قال الله

تعالى فيها: **(إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون)**

ولكن من الوجهة السياسية والاستراتيجية، ماذا يُقصد بهذا الاصطلاح الذي ظهر أول ما ظهر في كتابات المستشرقين في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين؟.

يشير مصطلح **(العالم الإسلامي)** إلى تلك الدول والمجتمعات التي تعتنق الدينَ الإسلاميَّ، وتنتمي الى تاريخَه على مستوى العالم، أوتلك التي تتأثر بهذا الدين الحنيف وبذلك التاريخ الحافل. المسلمون ينتشرون اليوم عبر قارات العالم، ويبلغ عددهم نحوربع عدد سكان العالم. وقد طبع الإسلام ولا يزال

يطبع، جميعَ الجوانب السياسية والثقافية والروحية للعالم الإسلامي.

والعالم الإسلامي هومصطلح يُقصد به الدول التي يغلب على سكانها المسلمون الذين ينتشرون في نحومن ست وثمانين (86) دولة، وبشكل خاص في قارتي آسيا وأفريقيا، مع التزايد المستمر في تعداد السكان المسلمين.

والعالم الإسلامي إلى ذلك، هومصطلح شامل لمعنى الأمة الإسلامية الواحدة مرتكزًا على العوامل المشتركة المكونة للثقافة الإسلامية عمومًا التي تتمثل في الدين الواحد، والقضايا الدينية المتقاربة الخاصة بهذه الأمة.

ويمتد العالم الإسلامي بين خطي طول 120 درجة شرقًا، إلى 30 درجة غربًا. وأقصى امتداد للعالم الإسلامي في الشرق في أندونيسيا، وأقصى امتداد للعالم الإسلامي في الغرب في موريتانيا في الساحل الشرقي للمحيط الأطلنطي.

ويمتد العالم الإسلامي بين خطي عرض 56 درجة شمالاً، وخط الاستواء جنوبًا.

ويطل العالم الإسلامي على ثمانية عشر (18) بحرًا، وثلاثة محيطات، وأربع بحيرات مشتركة مع دول أخرى.

أما المحيطات، فهي: المحيط الهندي، والمحيط الأطلنطي، والمحيط الهادي.

وأما البحار، فهي: البحر الأبيض المتوسط، والبحر الأحمر، وبحر قزوين، وخليج عدن، والخليج العربي، والبحر الأسود، وبحر الصين الجنوبي، وبحر مرمرة، وبحر تيمور، وبحر إيجة، والبحر الميت، والبحر الأدرياتي، وغيرها.

وأما البحيرات التي يشترك فيها العالم الإسلامي مع دول أخرى، فهي: بحيرة فيكتورا، وبحيرة تنجانيقا، وبحيرة ملاوي، وبحيرة توركنا.

ويوجد في العالم الإسلامي أهمّ الممرات والمضايق البحرية، وهي: باب المندب، ومضيق هرمز، ومضيق ملقا، ومضيق سنغفورا، ومضيق الدردنيل، ومضيق البوسفور، ومضيق موزمبيق، ومضيق جبل طارق، ومضيق تورس، ومضيق جوبال، ومضيق أوترانتو، ومضيق تيران، وقناة السويس، ومضيق مكسر.

ويوجد في العالم الإسلامي أكثر من مائتين وخمسين (250) نهرًا، وحوالي عشرة آلاف (10.000) نهر صغير. كما يوجد فيه أهم أنهار العالم: النيل، والفرات، ودجلة، وسَيْحون، وجَيْحون، ونهر النيجر، ونهر

السينغال، ونهر فولجا، ونهر الأورال، ونهر السند، ونهر الكانج، ونهر سبو، وغيرها.

أما عدد سكان العالم الإسلامي، فهوحسب إحصائيات سنة 2013، حوالي مليار وستمائة مليون نسمة: 1.571.198.000. ونسبتهم 24 في المائة من عدد سكان العالم، مع الأخذ في الاعتبار أن نسبة الخصوبة في العالم الإسلامي أعلى منها في أي منطقة أخرى من العالم، مما يعني أن عدد المسلمين في ازدياد مستمر.

ومساحة العالم الإسلامي هي 41.707.540 كلم مربع. وهذا ما يشكل نسبة 28 في المائة من مساحة اليابسة.

وتنقسم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، إلى أربعة أقسام جغرافية: الدول الآسيوية وهي الغالبية، والدول الأفريقية، والدول العربية، وأربع دول أوروبية، وهي: كوسوفو، والبوسنة والهرسك، وتركيا، وألبانيا، ودولتان في أمريكا الجنوبية هما: غويانا، وسورينام.

وقد خضعت معظم أقطار العالم الإسلامي لاحتلال أوروبي، ثم بدأت تستقل بالتدريج. ويوجد اليوم سبع وخمسون (57) دولة عضوًا في منظمة التعاون الإسلامي، منها اثنتان وخمسون (52) دولة عضوًا في الإيسيسكو. كما توجد مجتمعات إسلامية كبيرة في كل من الهند (حوالي مائة وثمانين مليون نسمة)، وفي الصين (حوالي ستين مليون نسمة). وفي روسيا الاتحادية (حوالي ثلاثين مليون نسمة).

ويوجد المسلمون اليوم في قارات العالم، حيث تشير التقديرات والإحصاءات إلى أن ما يربوعلى خمسمائة مليون (500.000.000) مسلم، أي ما يمثل ثلث الأمة الإسلامية، يعيشون خارج حدود الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. والمسلمون منتشرون في جميع أنحاء العالم، بعضهم يعيش في مجتمعات كبيرة من السكان الأصليين المسلمين، باعتبارهم جزءًا لا يتجزأ من النسيج الكلي لتلك المجتمعات، كما هوالحال في الهند والصين وروسيا الاتحادية، وبعضهم يعيش في مجتمعات صغيرة متناثرة في العديد من بلدان أوروبا وآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

وقد شهدت العقود الأخيرة، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، نشأة مجتمعات جديدة ومتنامية من المسلمين، نتيجة سهولة السفر وسيولة حركات التنقل بين البلدان سعيًا وراء فرص العمل، إضافة إلى موجات الهجرة المتتالية إلى أوروبا وأمريكا الشمالية وكندا وأستراليا.

* * *

ونظرًا إلى اتساع رقعة العالم الإسلامي، وتنوّع الأعراق والثقافات التي تجمع بين شعوبه، فإن اللغات الواسعة الانتشار في العالم الإسلامي تزيد على عشرين (20) لغة أصلية، تتفرع عنها لغات ولهجات محلية عديدة. ويتكلم اللغة العربية في العالم الإسلامي من 20 إلى 30 في المائة من المسلمين. بينما تتكلم شعوب العالم الإسلامي غير العربية لغات أهمها: الأوردية، والفارسية، والتركية، والكردية، والبشتونية، والأوزبكية، والسواحلية، والبهاسا، والملاوية، والأمازيغية، والحسَّانية، والهوسا، وغيرها.

وتوجد في عدد من دول العالم الإسلامي، فضلاً عن الدين الإسلامي الحنيف، الأديان الأخرى: المسيحية، والهندوسية، والبوذية، واليهودية، والزرادشتية، والكنفوشسية، والسيخية. ويمثل المسلمون السنة نسبة تسعين (90) في المائة، بينما يمثل المسلمون الشيعة، وخاصة التابعين للمذهب الجعفري الإثني عشري، عشرة في المائة.

ويسود التعايش السلمي الشعوبَ الإسلامية، على تعدد المعتقدات الدينية وتنوّع اللغات والثقافات. وقد ساهم المسلمون، ومع أهل الأديان والملل والنحل الذين يتعايشون معهم عبر الأحقاب التاريخية المتطاولة، في بناء الحضارة الإسلامية التي تلاقحت مع الحضارات الإنسانية القديمة: الحضارة اليبوسية، والحضارة الكنعانية، والحضارة الفنيقية، والحضارة الآرامية، وحضارة العرب الغساسنة، وحضارة العرب الأنباط، والحضارة السبئية والحميرية والتبابعة، والحضارة الفارسية، والحضارة الإغريقية، والحضارة الرومانية، والحضارة الحبشية، وحضارات ما وراء النهر: أوزبكستان، وكازاخستان، وتركمنستان، وحضارات الترك. فكانت الحضارة الإسلامية الوعاء الجامع لهذه الحضارات من حيث استيعابها للقيم الإنسانية الراسخة، ولمكارم الأخلاق، وللعطاءات الفكرية والعلمية، وللإبداعات الأدبية والفنية، وللآثار العمرانية ولطرائق تعمير الأرض والسعي فيها لضمان العيش الكريم الذي يليق بالإنسان الذي كرمه الله تعالى: (**ولَقَد كَرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحرِ ورزقناهم مِنَ الطيبات وفضلناهم علَى كثير ممن خلَقنا تَفضيلا**).

* * *

إن العالم الإسلامي يشكل اليوم كتلة حضارية ذات رسالة إسلامية إنسانية عالمية، يَتَعَزَّزُ حضورها في الساحة الدولية باطراد، على الرغم من المشاكل العديدة التي يعيشها المسلمون اليوم، والتي تتسبَّب في إضعاف الكيان الإسلامي الكبير، وتَتَفاقَمُ تحت

ضغط التحديات العاصفة التي تواجه العالم الإسلامي، والتي تحول دون انطلاقه إلى الآفاق الواسعة في ميادين التقدم والازدهار والتنمية الشاملة المستدامة.

وعند استعراضنا للتحديات المعاصرة التي تحاصر العالم الإسلامي، وتضعف قدراته، وتعرقل خططه التنموية، فسوف نجد أن الأمية التي تستشري في جميع البلدان الإسلامية دون استثناء، هي في مقدمة هذه التحديات جميعًا. فهي بحق أم الآفات التي تفشت في المجتمعات الإسلامية. وحسب البيانات التي يعدها معهد اليونسكو للإحصاء، وطبقًا لإحصائيات الإيسيسكو، ووفقًا لتقارير التنمية البشرية السنوية التي تعدّها المنظمات الدولية، فإن نسبة الأمية في العديد من دول العالم الإسلامي، تتراوح بين 45 في المائة في وسط الذكور، و65 في المائة في وسط الإناث. وترتفع هذه النسبة في البوادي والأرياف عنها في المدن والحواضر بما يزيد على عشرة في المائة. وتقل هذه النسبة إلى 40 في المائة في دول إسلامية معدودة. مع وجود دول إسلامية قليلة قطعت أشواطًا بعيدة في القضاء على الأمية تقريبًا، إذ يهبط معدل الأمية فيها إلى ما يقارب واحد في المائة. وهي ظاهرة إيجابية تستحق التقدير.

وليست الأمية عاراً في جبين أمة إقرأ فحسب، ولكنها قضية على جانب كبير من الأهمية تستحق أن تندرج ضمن ما يصطلح عليه بـ (القضايا المصيرية) أو(القضايا المركزية) التي ينبغي أن تحظى بالعناية والاهتمام اللاّزمين من أعلى هرم السلطة والمسؤولية في دول العالم الإسلامي.

وللأسف فلا تزال الأمية تحتل مرتبة متأخرة في جدول الأعمال لدى جل دول العالم الإسلامي، ولاتزال هذه الدول تتعامل معها باعتبارها مسألة تعليمية تربوية أخلاقية ليس إلاّ، لا بحسبانها مسألة اقتصادية اجتماعية تنموية سياسية في المقام الأول، بل مسألة تدخل ضمن المفهوم الواسع للأمن القومي، سواء على مستوى الدولة، أوعلى مستوى العالم الإسلامي بشكل عام، باعتبار أن الدائرة الإسلامية هي الدائرة الأشمل التي تشكل الإطار الواسع للنظام العربي وللنظام الإسلامي، والتي تجمع بين جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي.

لقد بلغت الأمية في عدد من دول العالم الإسلامي درجة الخطورة، وأصبحت تشكل ظاهرة اجتماعية تدق ناقوس الخطر، فهي تفوق في خطورتها ظاهرة الفقر والجهل والمرض وسوء الأحوال واضطراب حبل الأمن في عدد من البلدان الإسلامية، لأن الأمية هي المصدر الأساس لكثير من تلك الظواهر التي تعوق النموّ، وتشدّ المجتمعات إلى التخلف، على الرغم من الجهود التي تبذل

للتغلّب على الصعاب وتذليلها، ولإقامة الأسس القوية للتنمية الشاملة المستدامة التي تحدث تغييرات عميقة في المجتمعات. لأن الفقر يأتي في أحد مصادره من الأمية، والجهل أساسه الأمية، والمرض في أحد أسبابه ناتج عن الأمية، وسوء الأحوال بصورة عامة، مرجعُه الأمية التي تحرم الإنسان من معرفة حقوقه وواجباته، وتحول بينه وبين الإسهام في خدمة مجتمعه والحفاظ على مصالحه العليا. وغالباً ما يكون اضطراب حبل الأمن ناتجاً عن الأمّية، سواء بمفهومه التقليدي أوبمدلوله العام، وهوالجهل بالقانون بالنسبة لكثير ممّن يرتكبون الجرائم التي تدخل تحت طائلة القوانين الجارية، أوالجهل بحقائق الدين بالنسبة لكثير ممّن يمارسون الإرهاب تحت غطاء ديني، لوقوعهم تحت تأثير التطرف والتشدد والغلوفي فهم النصوص الدينية الصحيحة.

وتسجل الإيسيسكومن خلال متابعتها لمؤشرات خريطة محوالأمية في الدول الأعضاء، أن الأمية في عدد من المناطق من العالم الإسلامي تزيد ولا تنقص، وأن الجهود التي تبذلها الدوائر الحكومية المسؤولة في هذه الدول، تتعثر في الغالب ولا يكون لها مردود ملموس. بينما يحقق عدد قليل من الدول الأعضاء في مجال القضاء على الأمية، نجاحًا يتفاوت من دولة إلى أخرى. وطبقاً للدراسات التي قامت بها الإيسيسكوخلال الفترة الأخيرة، تأكد أن الأمية هي من المعوقات الرئيسَة للتنمية في مجموع البلدان الإسلامية وأن ضرورات النهوض على شتى المستويات وتحسين أحوال المجتمعات، تدعوإلى مضاعفة الجهود المبذولة في هذا المجال، وإلى تطوير الآليات التي تعتمد لمحاربة الأمية، بحيث يتم تجاوز الأساليب التقليدية والاعتماد على طرق جديدة ومناهج مبتكرة واتخاذ إجراءات جريئة بإرادة سياسية واعية ومسؤولة.

** *

ومن المسلم به أنه يترتّب على تفشي الأمية، وعلى تعثر جهود التنمية، وعلى شح الموارد، وعلى سوء التخطيط الاستراتيجي، ضعفٌ عام في التعليم بجميع مراحله. وحسب تقارير التنمية البشرية السنوية، والدراسات التي أنجزتها الإيسيسكوواتحاد جامعات العالم الإسلامي الذي يعمل في إطارها، فإن مستويات الجودة والاعتماد في التعليم في جل البلدان الإسلامية، متدنية على نحوأصبح يدق ناقوس الخطر.

ولا شك أن النسب المائوية المرتفعة للأطفال في العالم الإسلامي تشكل عبئًا كبيرًا تعجز أمامه معظم الدول عن استيعاب الأعداد الضخمة من الأطفال ضمن برامج رعاية الطفولة والتعليم المبكر. فالتعليم الجيّد في المرحلة الأولية له تأثير على العملية التعليمية

في جميع المراحل. وتؤكد الدراسات التي تضمّنها تقرير البنك الدولي عن التعليم الثانوي لسنة 2010، أن الاستثمار في التعليم الثانوي له مردودٌ اقتصاديٌّ عالٍ على الفرد والمجتمع. أما الاستثمار في التعليم الجامعي، فهويوفّر الفرص المواتية للنموالاقتصادي وللتغيير الاجتماعي. ويتبيّن لنا واضحًا من الدراسات التي أنجزتها الإيسيسكو، ومن تقارير اليونسكووالبنك الدولي، كيف أن التعليم في العديد من دول العالم الإسلامي، من الابتدائي إلى الإعدادي والثانوي إلى الجامعي، لا يزال ضعيفًا وغير ذي تأثير فعّال على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. مع وجود استثناءات من دولة إلى أخرى. وذلك على الرغم من الجهود الوطنية التي تبذل للنهوض بالعملية التعليمية.

وتبيّن لنا المؤشرات التعليمية التي أعدّها مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، المعلومات التالية ذاتَ الدلالة التي تستوقف النظر وتتطلب دراستها بعمق للاستفادة منها:

إن أعلى نسبة مئوية لمعدل معرفة القراءة والكتابة للراشدين، توجد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التالية:

- جمهورية أوزبكستان: 9،99 في المائة.
- جمهورية كازاخستان: 6،99 في المائة.
- جمهورية تركمسنتان: 5،99 في المائة.
- جمهورية تاجكستان: 4،99 في المائة.
- جمهورية آذربيجان: 4،99 في المائة.
- جمهورية قيرقزستان: 3،99 في المائة.
- جمهورية ألبانيا: 00،99 في المائة.
- جمهورية ماليديف: 00،97 في المائة.
- بروناي دار السلام: 9،94 في المائة.
- دولة الكويت: 9،93 في المائة.
- دولة فلسطين: 4،92 في المائة.
- ماليزيا: 9،91 في المائة.
- دولة الإمارات العربية المتحدة: 4،90 في المائة.
- دولة قطر: 2،90 في المائة.
- جمهورية تركيا: 4،88 في المائة.

لقد فشلت كثير من دول العالم الإسلامي في تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، وفي تجويد التعليم الثانوي، وفي تطوير التعليم الجامعي. وهوفشل ينعكس على البحث العلمي الذي لا

يأخذ مكانه المستحق ضمن خطط العمل والسياسات المعتمدة. وتشير تقارير الإيسيسكو التي تتطابق مع إحصاءات اليونسكو، إلى أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي في البلدان الإسلامية هي أقل من واحد في المائة من الناتج القومي لكل دولة، بينما ما ينفق على البحث العلمي في الدول المتقدمة يزيد على ثلاثة في المائة. ولقد وضعت الإيسيسكو (**استراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار**) التي صادق عليها مؤتمر القمة الإسلامي، ولكن هذه الاستراتيجية، مثل الاستراتيجيات الست عشرة التي وضعتها الإيسيسكو، تتطلب التنفيذ الذي هومرهونٌ بالإرادة السياسية القادرة على الإصلاح والتطوير والتحديث.

وتشير المؤشرات الإحصائية للعلوم والتكنولوجيا إلى أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي من إجمالي الناتج المحلي في دول العالم الإسلامي، متدنية للغاية. ففي بعض الدول تنخفض النسبة إلى أقل من 0،1%، وأن أكثر من نصف دول منظمة التعاون الإسلامي لا تخصص أي نسبة من إجمالي ناتجها المحلي للبحث العلمي. وأن أعلى نسبة هي التي سجلت في الدول التالية:

- الجمهورية التونسية: 0،73%.
- الجمهورية التركية: 0،69%.
- المملكة المغربية: 0،60%.
- الجمهورية الإسلامية الإيرانية: 0،59%.
- ماليزيا: 0،59%.
- المملكة الأردنية الهاشمية: 0،34 %.
- جمهورية آذربيجان: 0،30%.
- جمهورية باكستان الإسلامية: 0،24%.

* * *

وأمام هذا الواقع الذي لا يسر ولا يطمئن، تتبدّى لنا صورة قاتمة للتخلف العلمي والتقاني الذي يكاد يعم غالبية البلدان الإسلامية، والذي ينتج عنه ضعف الاقتصاد، وتعثر النمو، وتضخم الأزمات الاقتصادية والمشاكل الاجتماعية التي تحولُ دون تحقيق الأهداف المرسومة لخطط التنمية الشاملة المستدامة.

في سنة 2005، عقدت في مكة المكرمة، الدورة الاستثنائية لمؤتمر القمة الإسلامي التي اعتمد فيها (**برنامج العمل العشري لمجابهة التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين**). وجاء في البند الثاني من هذا البرنامج المخصص للتنمية والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والعلمية «**دعوة الدول الأعضاء إلى المشاركة في الجهود الدولية لدعم البرامج الهادفة إلى التخفيف من حدة الفقر، وبناء القدرات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الأقل نموًا، وتعزيز**

النشاطات الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الإفريقية، بما في ذلك دعم المسيرة الصناعية وتنشيط التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا والتخفيف من عبء الديون والقضاء على الأمراض».

وفيما يخص التعليم العالي والعلوم والتكنولوجيا، أكد البرنامج العشري على «**تحسين وإصلاح مؤسسات التعليم ومناهجه في جميع مراحله، وربط استراتيجيات الدراسات الجامعية العليا بخطط التنمية الشاملة في العالم الإسلامي، مع إعطاء الأولوية لدراسة العلوم والتكنولوجيا، وتسهيل التفاعل العلمي، وتبادل المعارف فيما بين المؤسسات الأكاديمية للدول الأعضاء، وحث الدول الأعضاء على السعي إلى تعليم يتميز بالجودة ويعزز الإبداع والابتكار والبحث والتطوير**».

ولكن واقع الحال، ومع شديد الأسف، يشير إلى أن العمل بمقتضيات هذا البند من البرنامج العشري، يسير ببطء شديد، إنْ لم نقل إنه لا يسير أصلاً، إذ لا ينفذ إطلاقًا في عديد من الدول المعنية بالأمر. فلا يزال الفقر متفشيًا في غالبية دول العالم الإسلامي. وحسب تقارير الأمم المتحدة فإن أكثر دول العالم فقرًا تنتمي إلى العالم الإسلامي. بل أصبحت شعوب إسلامية اليوم ضحية للحروب والصراعات الطائفية والتهجير والقتل.

وعند مراجعتنا للمؤشرات الإحصائية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، التي أعدها مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، تطالعنا المعلومات الاقتصادية التالية:

إن أقل نصيب للفرد من إجمالي الناتج المحلي بالدولار، فيوجد في الدول الخمس التالية:

- جمهورية غينيا بيساو: 211 دولارًا.
- جمهورية النيجر: 289 دولارًا.
- جمهورية الصومال: 291 دولارًا.
- جمهورية افغانستان الإسلامية: 341 دولارًا.
- جمهورية بنغلاديش الإسلامية: 428 دولارًا.

- أما أعلى نصيب للفرد من إجمالي الناتج المحلي بالدولار، يوجد في الدول الخمس التالية:

- دولة قطر: 76.391 دولارًا.
- دولة الإمارات العربية المتحدة: 47.866 دولارًا.
- بروناي دار السلام: 31.835 دولارًا.

- جمهورية العراق: 15.519 دولارًا.
- المملكة العربية السعودية: 15.481 دولارًا.

** *

في ضوء هذا الواقع، يمكن أن نحصر أكبر التحدّيات التي تواجه العالم الإسلامي، فيما يلي:

أ) **تحدّيات ثقافية**، على مستوى التنظير، والتخطيط، والعمل الثقافي في حقوله المتعدّدة، وعلى مستوى التجانس الثقافي وتجاوز التقسيمات الطائفية والعرقية، والمواجهة المتكافئة مع التيارات الثقافية العاتية الوافدة من الغرب والشرق معاً.

ب) **تحدّيات اقتصادية**، على مستوى الاختيارات، والإصلاحات، والتطبيقات، والتكيّف مع الأنظمة الاقتصادية الحديثة، وإحراز النجاح في عملية الإصلاح الاقتصادي الشامل.

ج) **تحدّيات اجتماعية**، على مستوى محاربة الثالوث الخطير، الفقر والجهل والمرض، ومقاومة اليأس الذي يدفع بالشباب إلى الانهيار، وعلى مستوى المواءمة بين النظم وأنماط السلوك الحديثة وبين المحافظة على الثوابت والخصوصيات الثقافية والحضارية التي يقوم عليها النظام الاجتماعي.

د) **تحدّيات سياسية**، على مستوى نظم الحكم والإدارة ومدى التزامها بالاستقامة والشفافية والعدل، واستجابتها لتطلعات الشعوب الإسلامية، وتمسكها بالقيم الثابتة للحضارة العربية الإسلامية في هذا المجال، وعلى مستوى الممارسات السياسية، وعلى مستوى العلاقة بين المواطنين والإدارة.

هـ) **تحدّيات تنموية**، على مستوى الجهود المبذولة للقضاء على معوّقات التنمية، وعلى مستوى بناء القواعد الثابتة للنهضة التنموية في جميع الميادين.

ويشكّل التعليم القويّ الجيّد والهادف المنطلقَ الأساسَ لمواجهة هذه التحدّيات جميعًا.

** *

إن العالم الإسلامي يتميز بمميزات تجعله مرشحًا للانتقال من مرحلة الضعف إلى مرحلة القوة، إذا ما أخذ سبيله إلى استغلال قدراته وتوظيفها بأعلى درجات المعرفة بنظم الإدارة والتدبير والاستثمار. ومن هذه المميزات: **قوة الاقتصاد**، و**كثرة الموارد الطبيعية**، و**اتساع المساحة** التي تبلغ حوالي ربع مساحة الأرض، و**كثرة الأنهار** و**اتساع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة** حتى إنها تصل إلى حوالي مساحة استراليا، و**الكثافة السكانية** التي يغلب عليها الفئات الشبابية،

هذا بالإضافة إلى **الرصيد الثقافي والحضاري الذي له مفعوله في تقوية معنويات الشعوب. وقبل هذا وذاك، يمتلك العالم الإسلامي مصدرًا للقوة الدافعة للعمل والنهوض،** وهي **الدين الحنيف الذي ارتقت تعاليمه بالعمل النافع المثمر إلى مرتبة العبادة لله.**

هذه التحديات الصعبة التي يواجهها العالم الإسلامي، يضاعف من حدتها ويزيد من ضراوتها، تحديات أخرى لا تقل خطورة عنها، تتمثل في الصراعات الدامية في عدد من دول العالم الاسلامي، وشيوع النزعات الطائفية والنعرات المذهبية والخلافات الدينية بين أهل القبلة. ففي هذا العصر، تفاقمت ظاهرة التمدّد الطائفي في إطار الصراع المحموم الذي لم يعد مضمرًا وغير معلن عنه، بين السنة والشيعة، الذي يهدد الوحدة الروحية والثقافية والحضارية للأمة الإسلامية، ويشكل بؤرة للتوتر والقلق وعدم الثقة في المجتمعات الإسلامية. وهو خطر محدق بنا جميعًا، لطالما نبهنا إليه، وناشدنا عقلاء الأمة وحكماءَها التصدّي له ومجابهته بما يلزم من الجدية والإخلاص والشعور بثقل المسؤولية. ولعل المناسبة مواتية لأشير إلى جهود الإيسيسكوفي هذا المجال. فقد وضعت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة **(استراتيجية التقريب بين المذاهب الإسلامية)** التي صادق عليها مؤتمر القمة الإسلامي، مع آليات تنفيذها التي أنشئ في إطار **(المجلس الاستشاري الأعلى للتقريب بين المذاهب الإسلامية)** الذي يضم صفوة مختارة من علماء المذاهب الإسلامية، والذي يعمل في إطار الإيسيسكو.

ولكن التزامًا بالأمانة العلمية وجهرًا بالحقيقة المؤلمة، أقول إن هذه الاستراتيجية لا يعمل بمقتضايتها وتوجّهاتها، وأن ثمة طرفًا ضمن المجموعة الإسلامية، يواصل تأجيج النزاعات الطائفية الخطيرة، ويسعى بكل الوسائل، لنشر الفكر الطائفي المدمر وللترويج للمذهب الذي يدين به. وهوالأمر الذي يتسبَّب في نشوب الأزمات الخطيرة، وفي إيجاد بؤر التوتر والاضطراب وعدم الاستقرار في عديد من مناطق العالم الإسلامي.

وليس بخافٍ أن الصراعات والحروب التي تمزق وحدة العالم الإسلامي وتضعف كيانه، ناتجة في غالبيتها، عن التمدّد الطائفي والتوسّع المذهبي، الذي يطمع في أن يكتسح العالم الإسلامي من شرقه إلى غربه. وهذه سياسة محكوم عليها بالفشل: (فأما **الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث فِي الأرضِ).**

** *

إن الأمر الجدير بالملاحظة في هذا السياق، هوأن الأوضاع غير المستقرة التي تسود

مناطق شتى من العالم الإسلامي، تدفع بالقوى الأجنبية إلى التدخل في الشؤون الداخلية لبعض البلدان الإسلامية، وتفتح السبيل أمامها للتغلغل في المجتمعات الإسلامية وتوجيه سياساتها الوطنية، ولاختراق الصف الوطني ـي دول غير مستقرة للوصول إلى تحقيق مصالحها. وهذا هوالأمر الذي يجعل العالم الإسلامي اليوم مستهدفًا على الدوام لمخططات كثيرة ذات خطورة بالغة، تتسبّب في زعزعة الاستقرار، وفي اضطراب الأمن، وفي فساد الأحوال العامة، مما ينعكس سلبًا على الأوضاع السياسية والأمينة والاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها الشعوب الإسلامية، وهوما يدفع بالعالم الإسلامي إلى التراجع، أوإلى الجمود، أوإلى التعثر في مسيرته نحوالأمام، أوإلى الاقتراب من خطر التمزيق والتشتيت وتغيير الخرائط والمساس بالسيادة الوطنية للدول.

تلك هي الملامح العامة والقسمات المميزة لصورة العالم الإسلامي أمس واليوم.

ولكن، في ظل هذه الأوضاع المقلقة التي يعيشها العالم الإسلامي، نتساءل: ماذا عن الغد؟. ماذا أعددنا للمستقبل؟. وماذا يدخر لنا المستقبل المجهول؟.

تنطلق البداية إلى بناء مستقبل العالم الإسلامي الذي نتطلع إليه وننشده، **أولاً** من القضاء على الأمية، بكل أشكالها؛ أمية الكتابة والقراءة، والأمية الرقمية، والأمية المعرفية. كما تنطلق من تطوير التعليم وتجويده، بأحدث النظم التربوية العالمية المعتمدة لدى الدول المتقدمة، ابتداءًا من إعداد معلم يكون مؤمنًا بالتغيير، قادرًا على قيادته، متمكنًا من استخدام ثقافة المعلومات، ومفكرًا، ومهنيًا متمرسًا، وقادرًا على التواصل مع تلاميذه وزملائه، وملمًا بعلوم عصره وثقافة مجتمعه، مع الرفع من مستواه المادي.

وثانيًا بتحديث المناهج وتجديد المنظومة التعليمية، وبإصلاح التعليم الجامعي وتحديثه، من حيث البنية المعرفية، والبنية التنظيمية، والبنية التكنولوجية، والسياق العالمي، وهو ما يصطلح عليه بـ (رباعية تطوير التعليم) التي تهدف إلى تطوير الجامعات والنهوض برسالتها وتفعيل دورها في دعم التنمية الشاملة المستدامة، ودعم البحث العلمي وتطويره وتشجيع الابتكار والإبداع في حقول العلوم والتكنولوجيا.

وثالثًا بمحاربة الفساد بصورة عامة؛ الفساد السياسي، والفساد الإداري، والفساد القضائي، وتعزيز التكامل الاقتصادي بين دول العالم الإسلامي، والتوسع في التجارة البينية بين البلدان الإسلامية، وتبادل الخبرات المهنية والفنية والمالية والإدارية، مع نشر ثقافة العمل والإنتاج والتفكير العلمي النقدي في جميع الأوساط والتنافس في العطاء والإبداع؛

لأن تلك هي السبيل إلى ولوج مجتمع المعرفة الذي يفتح الأبواب أمام النموالمتوازن، والازدهار الاقتصادي، والتقدم العلمي والإبداع والابتكار في المجالات كافة.

ورابعًا فإنه لا يمكن أن يستقر العالم الإسلامي ويأخذ طريقه نحوالتقدم، إلا بمحاربة الفكر الطائفي، والتعصب المذهبي، والصراع المحتدم بين المسلمين بعضهم ضد بعض. فالفكر الطائفي إذا ما ساد وانتشر، حمل معه عوامل الهدم من الداخل، وأدى إلى إضعاف الكيان الإسلامي وشل حركة العالم الإسلامي حتى لا ينهض، ولا يتقدم، ولا يتطور. وكل ذلك مرهونٌ إلى حد بعيد، بتفعيل مقتضيات ميثاق منظمة التعاون الإسلامي في حل النزاعات وفض الصراعات، وتعزيز التضامن الإسلامي في مواجهة الأطماع والمخططات الخارجية.

إن الأزمات العاصفة التي يعيشها العالم الإسلامي اليوم من جراء تفاقم الصراعات وتفاحش النزاعات واشتداد الاستقطابات، لا تعود فقط إلى العوامل الخارجية في الغالب الأعم. فإذا كانت القضية الفلسطينية التي مضى على اشتعالها ما يربوعلى ستة وستين عامًا (منذ سنة 1948) من جراء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وارتكاب إسرائيل لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في حق الشعب الفلسطيني، فإن ما ارتكبته أنظمة قمعية في حق شعوبها، كل ذلك أعمال إجرامية وممارسات استبدادية أضعفت الكيانَ الإسلاميَّ الكبير، وانعكست سلبًا على حاضر العالم الإسلامي، نجمت اساسًا من الطغيان الداخلي ومن عقلية الاستبداد وعسف السلطة التي من المفترض أن تكون سلطة وطنية. وإن كان هذا لا ينفي أن الأطراف الأجنبية قد تدخلت، بشكل أوبآخر، في نشوء الصراعات ونشوب الحروب بين المسلمين.

ولابد أن نشير في هذا السياق إلى بؤر التوتر الكثيرة التي تغطي مساحة من العالم الإسلامي، في كل من أفغانستان، والصومال، وسورية، والعراق، واليمن، ولبنان، ومالي ونيجيريا، وغيرها، وإلى احتلال أراضٍ من العالم الإسلامي مثل سبتة ومليلية وجزر ملوية على البحر الأبيض المتوسط في المملكة المغربية، وإقليم ناقورنوكاراباخ الآذربيجاني الخاضع للاحتلال الأرميني، وتراقيا الغربية (التابعة لليونان حيث تعاني الأقلية المسلمة فيها من القمع والاضطهاد)، وتركستان الشرقية في الصين المعروفة حاليًا بمنطقة شينجيانغ أويغور، والمحن الشديدة التي يعيشها المسلمون في كل ميانمار، وتايلاند، والفلبين، وأنغولا، الذين يتعرضون للاضطهاد وللقمع وللحرمان من حقوقهم

باعتبارهم مواطنين يعيشون في وطنهم الذي لا وطن لهم غيره.

* * *

لقد ظلت جهود كثيرة للنهوض بالعالم الإسلامي من النواحي كافة، خلال العقود الأربعة الأخيرة، عندما تأسست منظمة التعاون الإسلامي في سنة 1972، في أعقاب مؤتمر القمة الإسلامي الأول الذي عقد في الرباط في سنة 1969 بدعوة رائدة من جلالة الملك الحسن الثاني، يرحمه الله، وبالتعاون الوثيق مع جلالة الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود، يرحمه الله. وتعززت هذه الجهود بإنشاء المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة -إيسيسكو- في سنة 1982.

قبل عشر سنوات، نشرت دار الشروق في القاهرة، كتابًا لي بعنوان: **(العالم الإسلامي في عصر العولمة)**، حددت فيه ثلاثة شروط لتغيير واقع العالم الإسلامي، بالمنهج الإسلامي الرشيد، والانطلاق منه لصياغة ملامح المستقبل، هي بالإضافة إلى تحديث المناهج التعليمية وتطوير النظم التربوية ودعم البحث العلمي في جميع حقول المعرفة، **تجديد أساليب الحياة العامة**. وأوضحت في كتابي أن لا يمكن أن تتطور مناهج التربية والتعليم ويقع الاهتمام بالبحث العلمي ويدعم ويشجع وتعطى له الأهمية القصوى في سلم الأولويات، إذا ما ظلت الأوضاع العامة في معظم البلدان العربية الإسلامية، على هذا المستوى من الضعف وعدم الاستقرار، والتراوح بين التجارب السياسية والاقتصادية التي ثبت فشلها وتأكد تهافتها. وقلت: « **لابد من إصلاحات عميقة تعيد الاعتبار للإرادة الإنسانية الحرة، وتشيع أجواء الثقة، وتحيي الآمال، وتطفئ من نيران الغضب والقلق، وتبدد غيوم الخوف والشك، وتقضي على التردد والإحجام عن المشاركة في الشؤون العامة للمجتمع**».

وورد في **(البرنامج العشري لمجابهة التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين)**، الذي اعتمدته القمة الإسلامية الثالثة الاستثنائية المنعقدة في مكة المكرمة سنة 2005، في البند الثامن، تحت عنوان **(حقوق الإنسان والحكم الرشيد)**، ما يلي: « **السعي الحثيث إلى توسيع نطاق المشاركة السياسية، وضمان المساواة والحريات المدنية والعدالة الاجتماعية، وتعزيز الشفافية والمساءلة، والقضاء على الفساد في دول منظمة التعاون الإسلامي**».

لقد كان اعتماد هذا البرنامج التزامًا من دول العالم الإسلامي بالإصلاح الشامل للأوضاع العامة، عقيدةً ومنهاجًا وسياسةً، كما كان تعهدًا مؤكدًا منها بالعمل على التغيير والتجديد

والتحديث، للحاق بركب الدول المتقدّمة، ولاستئناف دورة حضارية إسلامية جديدة.

ولنا أن نطرح في ختام هذه المحاضرة، السؤال التالي: ترى ماذا ستكون عليه أوضاع العالم الإسلامي اليوم، لو أن توصيات القمة الإسلامية الاستثنائية المنعقدة قبل تسع سنوات، وتوصيات وقرارات واستراتيجيات أخرى كثيرة اعتمدت في إطار العمل الإسلامي المشترك، قد نفذت، أو على الأقل قد شرع في تنفيذها؟.

الواقع أن العالم الإسلامي يضيّع الفرصَ فرصةً بعد أخرى. وتلك ظاهرة سلبية آن الأوان لأن تختفي من حياة المسلمين. فلو كانت جلّ البلدان الإسلامية تملك الإرادة الصادقة والتصميم القوي والقدرات العالية لتنفيذ ما تقرره وتعتمده في المؤتمرات الإسلامية الكثيرة، وخصوصًا مؤتمر القمة الإسلامي، واجتماعات مجلس وزراء الخارجية في دول منظمة التعاون الإسلامي، والمؤتمرات الإسلامية القطاعية التي تنظمها الإيسيسكو، لكانت أوضاع العالم الإسلامي أفضل مما هي عليه اليوم، من النواحي كافة. فالعالم الإسلامي يملك إمكانات كثيرة وموارد وافرة، إضافة إلى المؤهلات الجغرافية والبشرية، للنهوض على جميع المستويات، ولتحرير إرادته من الضغوط الأجنبية الناتجة عن الأطماع والسياسات الاستعمارية الجديدة، ولإثبات حضوره في الساحة الدولية.

* * *

إن هذه التحديات الصعبة التي يواجهها العالم الإسلامي في هذه المرحلة، بل ومنذ مراحلَ عديدة سابقة، لا يمكن أن تطفئ جذوة الأمل وأن تضعف إرادة العمل. فثمة شعاع من نور يظهر في الأفق، وهناك بوادر طيبة ومبشرة تبدو ظاهرة لمن يتأمل ويمعن النظر في الأمور. وسينهض العالم الإسلامي من الكبوة، وسيتغلب، بمشيئة الله تعالى، على التحديات التي تعترض طريقه نحو التقدم والازدهار، بتقوية التضامن الإسلامي، وبتعزيز الوحدة الإسلامية في إطار احترام التعدّد، والتنوّع، والسيادة الوطنية لكل دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي، ومواجهة الأطماع الخارجية بسياسات منسقة، حتى لا نقول موحدة، وبمواقف قوية تستند إلى ميثاق منظمة التعاون الإسلامي، وإلى ميثاق الأمم المتحدة، وإلى أحكام القانون الدولي.

أشكركم على حسن استماعكم.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الدولة الوطنية بين ثوابت السيادة وإكراهات الواقع الدولي

د. سيدي محمد ولد سيدي آب

يعتبر انهيار جدار برلين، وتفكك الاتحاد السوفياتي وسقوط النظام الاشتراكي، ونهاية الحرب الباردة، انتصارا للنظام الليبرالي وقيمة ضد النظام الاشتراكي ومبادئه. الأمر الذي أدى إلى تغير في طبيعة النظام الدولي، وصعود قطب واحد هو الولايات المتحدة الأمريكية التي عدت مسيرا أوحدا للعالم.

وفي ظل النظام الدولي الجديد المتسم بتنامي تأثير العولمة، تثار باستمرار إشكالية السيادة. فقد كان من أهم السمات التي ميزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة هو تغير النظرة إلى السيادة، فلم تعد السيادة مطلقة كما كانت من قبل في عصر ما قبل التنظيم الدولي لأن ظهور المنظمات الدولية أدى إلى تغيير المفهوم السابق للسيادة حيث لم تعد الدولة تتمتع بالحرية المطلقة إذا أصبح التنظيم الدولي يحد من حريتها السابقة، وبالتالي أصبح الجدل حول مفهوم السيادة يأخذ أبعادا جديدة ذلك أنه إذا كان مفهوم السيادة في بداية تشكله منح الدولة حق احتكار وحرم هذا الحق على بقية المؤسسات الأخرى القبلية والطائفية والإقطاعية مما أدى إلى أن أصبحت الدولة مؤسسة المؤسسات والمالك الأوحد للسيادة في الدولة الواحدة، فإن العولمة ونتائجها السياسية والاقتصادية والثقافية أدت إلى حرمان الدولة من حق السيادة المطلقة فقد أثرت المتغيرات التي صاحبت العولمة على مفهوم السيادة الوطنية ونطاق تطبيقها على المستويين الداخلي والخارجي. وطالت تلك التأثيرات كل الدول وطرحت نفسها بصور وأشكال متعددة ذلك أن هناك علاقة طردية بين التغيرات التي صاحبت العولمة وتقليص السيادة الوطنية، على نحو مس بشكل واضح من ثوابت السيادة.

فما هي ثوابت السيادة الوطنية، وكيف تأثرت بإكراهات الواقع الدولي المعاصر وإلى أي حد تأثرت موريتانيا بهذه الإكراهات؟

ولمحاولة الإجابة على هذه التساؤلات سنتعرض في نقطة أولى لثوابت السيادة الوطنية، ونتعرض في نقطة ثانية للعوامل التي أدت إلى تراجع مبدأ السيادة ثم نحاول في نقطة ثانية معرفة إلى أي حد تأثرت موريتانيا بإكراهات الواقع الدولي المعاصر، وتأثير العولمة.

أولا ثوابت السيادة الوطنية

لقد ظلت السيادة تشكل حجر الأساس بالنسبة للدولة الوطنية والمميز الأوحد الذي يميزها عن غيرها من الكيانات الأخرى. وقد تكرس مبدأ سيادة القانون الدولي وتدعم أكثر فأكثر وخاصة في عصر ما قبل التنظيم الدولي إلا أن هذا المبدأ عرف بعض التغيير والتراجع بفعل المتغيرات الدولية الجديدة، فما هو المقصود بالسيادة بمفهومها التقليدي؟ وما هي آثار العولمة على سيادة الدولة؟

أ- مفهوم السيادة

تعرف السيادة بأنها "السلطة العليا المطلقة والدائمة التي يخضع لها الرعايا وجميع المواطنين"[1].

ولا يمكن أن توجد الدولة إلا بوجود السيادة. وبمعنى آخر هي عبارة عن سلطة عليا مطلقة وحازمة يخضع لها الأفراد طوعا أو كرها والسيادة المطلقة التي لا تعلوها إلا القوانين الإلهية هي ما يميز الدولة عن المجتمعات البشرية الأخرى، فهذه الأخيرة تفتقر إلى عنصر السيادة، وحسب جان بودان، فإن السيادة هي ضمان أساسي وقوة تلاحم واتحاد، بدونها تكون الدولة مهددة بالزوال. وقد صورها الأستاذ إزمان بأنها "التشخيص القانوني للأمة" أي أن الذي يجعل من الأمة دولة هو عنصر السيادة العامة التي تعلو إرادات الأفراد داخل الأمة ولا توجد أي سلطة تعلوها خارجيا.

وعرفها قاموس مصطلحات القانون الدولي بأنها "مصطلح يستعمل للدلالة على وجود سلطة إصدار الأوامر مرافقة لصلاحية عدم اتباع الغير"[2].

وللسيادة مظهران: مظهر إيجابي وهو الحق في مباشرة جميع الاختصاصات على نحو شمولي، وكذلك الصلاحيات التي يقررها القانون، ومظهر سلبي يتمثل في أنها تعبر عن انتفاء كل حالة من التبعية القانونية اتجاه إرادة خارجية عن إرادة الدولة[3].

وللسيادة عدة خصائص هي:

1. أنها مطلقة، ومعنى ذلك أن صاحب السيادة يتصرف في الأشخاص والأمور دون قيد أو توجيه من أحد، فهو يأمر ولكنه لا يتلقى الأوامر من أحد؛
2. أنها دائمة ويعني ذلك أنها لا تتغير من جراء تغير الزمن، فهي تستمر إلى ما بعد زوال أشخاص الحكام الذين يمارسونها، لأن

[1] راجع جان بودان: الكتب الستة للجمهورية، ط1577،1، ص:220

[2] انظر قاموس مصطلحات القانون الدولي، سيري باريس 1960، ص:204

[3] راجع: د/ عبد القادر القادري: مفاهيم القانون الدولي، ط1، 1990، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ص11.

السلطة التي لا تمنح لفترة محددة ليست سلطة ذات سيادة[1]

3. أنها مصدر القانون، بمعنى أن صاحبها هو الذي يضع القانون الذي يخضع له الناس ولكنه لا يخضع لهذا القانون لأنه لا يمكن أن يكبل يديه بيديه، وهنا يصبح المشرع هو السيد المطلق[2].

4. أنها لا تتقادم. بمعنى أنها لا تسقط وإن تعطل العمل بها فترة معينة من الزمن.

5. أنها لا تتجزأ. فلا توجد في الدولة إلا سيادة واحدة.

و إذا كانت ظاهرة العولمة قد تجلت على الظهير الاقتصادي في نمو الاعتماد المتبادل بين الدول وتعمقه، وفي وحدة الأسواق العالمية، فإن تجليات أخرى ظهرت، فعلى الصعيد السياسي فإن هناك تجليات تظهر من خلال سقوط الشمولية والنزوع المتواتر إلى الديمقراطية و التعددية وحقوق الإنسان[3]

ب/ أثر العولمة على السيادة

تعني العولمة الاتجاه المتزايد نحو تدويل الأفكار و السلع ورؤوس الأموال على مستوى العالم ككل[4]. كما من ناحية أخرى تجاوز الولاءات القديمة، كالولاء للوطن والأمة أو الدين و إحلال ولاءات جديدة محلها، وبذلك يكون من شأن العولمة أن تؤدي إلى تراجع عام في دور الدولة وانحسار نفوذها، وتخيلها عن مكانتها شيئا فشيئا لمؤسسات أخرى تعاظم قوتها يوما بعد يوم، هي الشركات المتعددة الجنسيات الدولية العالمية.[5]

فقد أصبحت العولمة محددا لسيادة الدولة ودورها على المستوين الداخلي والخارجي؛ ففي ظل العولمة تخضع الحياة الاقتصادية والسياسية لتأثير قوى السوق وهذه بدورها تخضع لتأثير مصالح الشركات المحلية والدولية أكثر مما تخضع لأوامر الدولة.

كما أن الثروة الهائلة في وسائل الاتصال أدت إلى انتهاك سيادة الدولة حيث ترتب عليها تقريب المسافات بين مختلق مناطق العالم وأدى ذلك إلى أن أي حدث يحصل في أي منطقة من العالم يكون له صدى فى الدولة الأخرى دون اعتبار للحدود السياسية ومبدأ السادة لإقليمية.[6]

[1] إبراهيم أبراش: تاريخ الفكر السامي، ط1، 1990، شركة بابل الرباط - ص:220.
مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستيراتيجية، العولمة وأثرها على المجتمع وأثرها على المجتمع والدولة، ط1، أبوظبي 2002، ص:28. [2]
د/ إبراهيم أبراش (مصدر سابق)، ص231. [3]

[4] أنظر د. محمد الصوفي، تحولات النظام الدولي في عصر العولمة، مكتبة دار السلام، ط1، 2001، ص:3.
[5] راجع: د. عبد الواحد الناصر: العلاقات الدولية الراهنة، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، 2003، ص98.
[6] راجع: محمد محمود الإمام: الظاهرة الاستعمارية الجديدة بالنسبة للوطن العربي في عبد الباسط عبد المعطي، العولمة

كما أدت المتغيرات التي صاحبت العولمة إلى إعادة تشكل خريطة وموازين القوة في النظام الدولي وذلك بترجيح عوامل القوة الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية على حساب القوة العسكرية والديمقراطية، كما أعيد ترتيب الأولويات على جدول أعمال النظام الدولي فتراجعت القضايا التقليدية التي كانت تحتل مركز الصدارة في ظل الحرب الباردة مثل قضايا الصراع بين الشرق والغرب وصارت الأولوية لقضايا جديدة أصبحت الجماعة الدولية ككل تواجهها مثل مشكلات التلوث والطاقة والتصحر والإرهاب والتضخم وحقوق الإنسان وأسلحة الدمار الشامل وهي قضايا تتطلب تعاونا دوليا لمواجهتها مما يتطلب التعامل مع مفهوم السيادة من منظور جديد[1] وبذلك أثرت العولمة على السيادة في جوانب كثيرة وأدت إلى تراجع مبدأ السيادة الذي كان إلى وقت قريب يعد من أهم المبادئ المستقرة في القانون الدولي.

ويتجلى تأثير العولمة على سيادة الدولة في العديد من المظاهر التي تغطي جوانب كثيرة ومجالات عدة ظلت الدولة تحتكرها، وتعتبرها مجالات محفوظة لها. ويمكن رصد أهم هذه المظاهر في الجوانب التالية"

1- أن سياسات التحرر الاقتصادي أدت إلي ارتخاء في قبضة الدولة علي أصولها وأموالها، فلم تعد علاقتها بها علاقة المالك بما يملك، بل علاقة المنظم بوحدات تتبع لإدارته؛

2- أدى نمو المجتمع المدني إلى تهميش دور الدولة من خلال سحب بعض الوظائف منها لصالح فاعلين جدد (التعليم، الصحة، النقل، وحتى الأمن)؛

3- أنها أفرزت ثورة في الجماعات السلالية وصحوة في الولاءات الأثنية مما عطل سيادة الدولة على أجزاء من إقليمها؛

4- أنها أدت إلى تهديد الثقافة و الخصوصية المحلية والوطنية من خلال نشر ثقافة كونية ونمط معين من الأفكار والقيم، مما أدى إلى حالة من الاغتراب بين الفرد وتاريخه الوطني وموروثاته الثقافية والحضارية؛

5- أنها أنهت احتكار الدولة للمعلومات، حيث أصبح من السهل الحصول عليها من مصادر متعددة؛

6- أنه لم تعد هناك خطوط فاصلة بين الشأنين الداخلي والخارجي، أو بين مسؤولية الدولة، ومسؤولية المجتمع الدولي؛

7- أن شروط التعاون الدولي فرضت صياغة محددة لقواعد اللعبة السياسية الداخلية، حيث قرنت مؤسسات التمويل

والتحولات المجتمعية في الوطن العربي مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999، ص:88.

[1] د/ حسن نافعة: نظرة على العلاقات الدولية في القرن العشرين، القاهرة، ص:16، 18.

الـدولي مسـاعداتها بالديمقراطيـة وحقـوق الإنسان؛

8- أن العولمـة أدت إلـى الحد من سلطة الدولة أمام القوى العظمى التي تسيطر على تيارات العولمة وخاصة الاقتصاد.

ثانيا :عوامل تراجع مبدأ السيادة

يكاد يجمع علماء السياسة وفقهاء القانون على أن الدولـة الوطنيـة، قد تـأثرت إلـى حد كبير بالإكراهـات المتنوعـة التـي فرضـها الواقـع الـدولي الـراهن، المتسم بالأحاديـة القطبيـة، وهيمنة ظاهرة العولمة التي تجلت على أكثر من صعيد. ومن أهم هذه الإكراهات تراجع مبدأ السيادة الوطنية، حتى غدت الدولـة أسيرة وفاقدة لحريـة اتخـاذ القـرار علـى المستويين الداخلي والخارجي.

فقد ظل مبدأ السيادة الوطنية منذ أن نبه إليه جـان بـودان عـام 1576، يمثل حجر الزاوية للتنظيم الدولي الحديث، إذ نصت عليه وأقرته كافة القوانين و المعاهدات والنظم والأعراف الدولية.

ورغـم مـا صـادفه هـذا المبـدأ فـي التطبيـق العملـي، مـن معوقـات فرضـها واقـع البيئـة الدوليـة، ممـا فـرض التمييـز بـين السـيادة قانوني، وبين السيادة كواقع سياسي، فقد ظل مفهوم السيادة كفكرة قانونية مجردة محاطا بهالـة مـن القدسـية لفتـرة طويلـة. إلا أن هـذا المفهوم بدأ منذ منتصف القرن 20، يتراجع لعدة أسباب منها:

1- الاتجـاه المتزايـد نحـو احتـرام حقـوق الإنسان:

أصـبح احتـرام حقـوق الإنسـان وحرياتـه الأساسية، وضـمان عدم انتهاكها من جانب الحكومـات الوطنيـة مـن أوليـات الجماعـات الدوليـة، وغدا التـدخل فـي الشؤون الداخليـة للـدول أمـرا مبررا إذا كـان يستهدف، حقا أو كذبا، حماية حقوق الإنسان.

ومن أهم الذرائع التي استخدمت لانتهاك سيادة الدولـة مـا أصـبح يعـرف باسـم مبـدأ التـدخل لأغـراض إنسـانية، وهـو المبـدأ الـذي طالبـت الدول الكبرى بإقراره في الدورة 54 للجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث حاولت هذه الدول تعـديل مفهـوم سـيادة الدولـة علـى نحـو يفـتح الطريق أما التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولـة تـتهم بانتهـاك حقـوق الإنسـان أو التمييـز ضد أي فئة من الفئات المكونة لشعبها.

وهذا التعديل لمفهوم السيادة فتح الباب أمام تسييس مبدأ الدخل الإنساني، خاصة أنه ليس هنـاك معـايير محـددة لاعتبـار تصـرف مـا، جريمـة ضـد الإنسـانية أو انتهاكـا لحقـوق الإنسـان، ونتيجـة لـذلك أخـذت الـدول الكبـرى وخاصـة الولايـات المتحـدة الأمريكيـة تستخدم هذا المبدأ على نطاق واسع لخدمة مصالحها.

وفي نفس الوقت فتح الباب أمام تغذية الصراعات المحلية ودعم جماعات عرقية ولغوية ودينية و سياسية، وتشجيعها على إثارة قضايا يمكن أن تستخدم كذريعة للتدخل ضد حكومات تلك الدول.

ولسوء الحظ، فإن تغيير هذا المفهوم بدأ عمليا في حالة كوسوفو نهاية التسعينات، حيث كانت كوسوفو مثالا صارخا على ارتكاب جرائم ضد الإنسانية مما وفر ذريعة للولايات المتحدة كي تتدخل دون أن يلاقي تدخلها ممانعة دولية تذكر.

2- الإصلاح الديمقراطي:

لقد ظهرت قوى التغيير الديمقراطي بعد أن قررت الولايات المتحدة فجأة أن تنشر الديمقراطية في العالم، وهو ما انعكس على السياسة الدولية التي أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تحدد مسارها، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، وتفكك المعسكر الاشتراكي وحرب الخليج الثانية. حيث أدت كل هذه الأحداث، باعتبارها منعطفا كبيرا في السياسية الدولية، إلى تبلور مفاهيم جديدة في العلاقات الدولية منها الديمقراطية وحقوق الإنسان حيث أصبحت هذه المفاهيم ثوابت في السياسية الدولية.

3- مكافحة الإرهاب:

للحرب على الإرهاب عدة أهداف، فهي حرب تخوضها الولايات المتحدة من أجل قيادة العالم على أساس زعامتها للعالم، وفيها بعد انتقامي للمذلة التي ألحقت بها جراء هجمات 11 سبتمبر 2001، ولها أيضا بعد وقائي، وفيها ذريعة للتدخل في الدول بدعوى مكافحة الإرهاب.

4- حماية دولة من عدوان دولة أخرى:

كان الهدف من تقرير مبدأ السيادة هو حماية الدولة من العدوان و الحد بالتالي من الحرب، ورغم أن ذلك لم يمنع الحرب إلا أنه وفر إطارا مهما يشجع الاستقرار داخل النظام العالمي عن طريق عدم السماح بالاعتداء على حدود دولة أخرى ذات سيادة. كانت تلك القاعدة التي قام عليها المجتمع الدولي والتي تم تقنيتها فعلا بعد ذلك في السنة 1945 في ميثاق الأمم المتحدة الذي قيد استعمال القوة ضد الدول.

فقد أوضحت المادة الأولى من الميثاق أن هدف الأمم المتحدة هو الحفاظ على الأمن والسلام الدوليين، ونصت مادته الثانية على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعلى التزام الدول بعدم استخدام القوة ضد وحدة الأراضي والاستقلال السياسي للدول الأخرى، وأكدت نفس المادة أولية التشريعات

وقد تباينت آراء المحللين في هذا الصدد، حيث يرى بعض الكتاب أن العالم يشهد حاليا ما يمكن أن يسمى بأفول السيادة، في حين يرى البعض الآخر أن النسق العالمي قد أنتقل بالفعل إلى مرحلة ما بعد السيادة.

وكان من نتائج تراجع مبدأ السيادة الوطنية للدولة أن تزايدت إمكانية التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، حيث تعددت وتنوعت مبررات التدخل الأجنبي، من ذلك على سبيل المثال:التدخل لأغراض إنسانية، وتدخل لحماية حقوق الإنسان وحقوق الأقليات الأثنية، وتدخل بدعوى مقاومة الإرهاب.

ومن أبرز المواضيع التي تثار في هذا الصدد هو عدم وجود معايير واضحة ومحددة ومستقرة يتقرر على أساس التدخل، وهو ما يجعل الدول الكبرى تبقى مصرة على حقها في أملاك السلطة التقديرية للتدخل من عدم ذلك على أساس ما تمليه مصالحها، وهو ما أصبح يعرف بازدواجية المعايير أو الكيل بمكيالين.

ثالثا:موريتانيا في مواجهة العولمة:

لقد أصبح من المسلم به أن العولمة ظاهرة تفرض نفسها على كل المجتمعات. ولذلك لا يمكن تجاهلها، ولابد من التعامل معها بمنطق المواجهة ولكن اعتبارا لخصوصيات وإمكانيات كل بلد ويتأكد الأمر بالنسبة لدول العالم الثالث خاصة والدول الإسلامية الإفريقية والعربية بشكل أخص.

فماذا على الدولة الموريتانية أن تعمل؟ وماذا عملت فعلا لمواجهة إكراهات الواقع الدولي الراهن وتأثير العولمة خاصة ما يتعلق منها بالسيادة الوطنية.

I- **ما يجب على الدولة القيام به:**

بالنسبة لموريتانيا، يتعين مواجهة هذه الظاهرة انطلاقا من الاعتبارات التالية:

1- أن قدرة الدولة على اقتحام ساحات المنافسة العالمية تحت ظلال العولمة الاقتصادية وما يصاحبها من تحديات تحتاج إلى معالجة نقاط الضعف في المؤسسات الانتاجية لدعم قدرتها التنافسية؛

2- وضع برامج وخطط عملية وتطوير الصناعة في البلد وتحقيق مزيد من التنمية الاقتصادية و الاجتماعية؛

3- العمل على جذب الاستثمار الأجنبي، وهو ما يتطلب العمل على استقرار البنية الاقتصادية والسياسية، الأمر الذي يشجع الاستثمار المحلي والأجنبي؛

4- زيادة درجة التعاون والتنسيق مع الدول الإفريقية والعربية في مواجهة التكتلات الاقتصادية الكبرى؛

5- فهم تجليات العولمة لكي تتمكن موريتانيا من مواجهة تأثير العولمة على

الوطنية للدولة على التشريعات الدولية في الظروف العادية.

غير أنه في الظروف الاستثنائية أعطى نظام الأمن الجماعي المنصوص عليه في الفصل السابع من الميثاق لمجلس الأمن مسؤولية كبير في الحفاظ على الأمن والسلم العالميين، تتمثل في سلطة اتخاذ الإجراءات العسكرية وغير العسكرية لمواجهة تلك التهديدات، وهذه الإجراءات إجبارية وملزمة وناسخة لكل القوانين الأخرى بما فيها حقوق السيادة.

ويلاحظ أن التعريف الجديد الذي وضعه مجلس الأمن للسلام والأمن الدوليين قد وضع نهاية للحماية المطلقة للدولة المكتسبة من حق السيادة، فلم تعد الحرب بين الدول تمثل التهديد الحقيقي للنظام الدولي، بل أصبحت التهديدات الحقيقة تأتي من مصادر أخرى متنوعة داخل وخارج حدود الدولة، ومن مصادر تهديد الداخلية النزاعات بين المجموعات الوطنية، والتجاوزات الشديدة لحقوق الإنسان، والتمييز ضد الأقليات.

أما مصادر التهديد الخارجية فتتمثل في تلوث البيئة، الإرهاب، والجريمة العابرة للحدود، والمخدرات.

فقد أتخذ المجلس الأمن العديد من القرارات المبنية على الباب السابع لمعالجة تلك المشاكل(مثل إنشاء المحاكم الجنائية في يوغسلافيا ورواندا. وتحمل مسؤولية الحكم في كوسوفو وتيمور الشرقية....).

5- التوسع في إبرام الاتفاقات الدولية:

أدى التوسع في إبرام الاتفاقيات الدولية الشارعة إلى تقييد سيادة الدولة. ذلك أن هذه الاتفاقيات تتضمن أحكاما وقواعد ملزمة لجميع الدول.

6- الاتجاهات الحديثة في مجال تقنين قواعد المسؤولية الدولية، والتي تبيح لكل شخص دولي متضرر إمكانية تحريك دعوى المسؤولية الدولية في حال وقوع الضرر بغض النظر عن مدى مشروعية الفعل الذي تسبب في وقوع هذا الضرر.

7- ظهور أنواع جديدة من المشكلات مثلا: مشكلات البيئة والتلوث ومشكلات الطاقة وندرة المياه والجفاف والتصحر، ومشكلات الإرهاب والعنف السياسي، ومشكلات انتشار الأمراض الوبائية كالايدز والمخدرات، والجريمة المنظمة والهجرة السرية... وغير ذلك من المشكلات .

وعموما يمكن القول إن ظاهرة العولمة قد حولت العلاقات الدولية القائمة على مجموعة من الدول ذات سيادة إلى علاقات دولية قائمة على دول ناقصة السيادة في معظم الحالات.

سيادتها الوطنية لابد من فهم جيد وحقيقي لتجليات العولمة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية؛ من خلال العودة إلى التراث لإيجاد توافق ثقافي حول دلالة العولمة والخصوصية وذلك بهدف الحفاظ على الهوية والثقافة الوطنية؛

6- العمل على ترسيخ الاستقلال إزاء الآخرين واعتماد الحلول النابعة من الواقع مع مسايرة روح العصر، فالتراجع و الانعزال هما أقصر الطرق إلى الهزيمة والتسليم؛

7- إدراك حقيقة العولمة بوصفها مشروعا سياسيا وحضاريا و تحالفا بين الثقافات ضد ثقافات العالم، وهي كذلك تحالف سياسي واقتصادي يرمي إلى الهيمنة على العالم كله والانضمام إلى هذا المشروع بالنسبة لنا يعني تبعية الضعيف للقوي وتبعية الهامش للمركز؛

8- المحافظة على سيادة الدولة ضمن نطاقها الجغرافي ومجالها الوطني، وممارستها لصلاحياتها وسلطتها على شعبها وأراضيها وثرواتها الطبيعة لأن الدولة الوطنية هي نقيض العولمة، فالدولة التي كانت دائما تشكل الوحدة الارتكازية لكل النشاطات والقرارات أصبحت مجرد وحدة ضمن شبكة من الوحدات والعلاقات في عالم يزداد ترابطا.

فالعولمة عبارة عن نظام يقفز على الدولة والوطن والأمة، ويقوم على الخوصصة أي نزع ملكية الدولة إلى جهاز لا يوجد ولا يملك ولا يراقب. فالعولمة بهذا تحكم الأمم بالحد من سيادتها.

II- ماذا عملت موريتانيا لمواجهة إكراهات الواقع الدولي:

لقد أدركت موريتانيا في السنوات الأخيرة مدى الارتباط القائم بين حرية القرار و الوضع الداخلي ولذلك اتخذت جملة من الإجراءات الهادفة إلى تحصين جبهتها الداخلية، بعضها سياسي وبعضها اقتصادي واجتماعي.

فعلى المستوى السياسي تم تبني إصلاحات دستورية هامة بهدف ترسيخ الممارسة الديمقراطية وتعزيز مكانة حقوق الإنسان وإقامة دولة القانون، وتجريم الانقلابات العسكرية، ومراجعة المدونة الانتخابية وإنشاء لجنة مستقلة دائمة للانتخابات، وتعزيز حضور المرأة في الوظائف والمأموريات الانتخابية، وتقوية رقابة البرلمان على الحكومة، وتحسين طرق أداء المؤسسة التشريعية بزيادة عدد أعضائها ومضاعفة مدة الدورات البرلمانية وذلك بهدف تحقيق التنمية السياسية وتوسيع فضاء

المشاركة السياسية وإقامة دولة القانون وتقوية اللحمة الاجتماعية.

وعلى المستوى الاقتصادي تبنت الدولة سياسية واضحة المعالم تقوم على:

- نظام ضريبي جديد يعتمد على توسيع الوعاء الضريبي وذلك بهدف زيادة حصيلة الضرائب دون أن يرافق ذلك زيادة في سعر الضريبة، الأمر الذي مكن من مضاعفة عائدات الضرائب عدة مرات؛
- تحسين مناخ الاستثمار بهدف تشجيع المستثمرين، وذلك بتبني قانون جديد للاستثمار يتضمن العديد من الضمانات التي من شأنها أن تجعل المستثمرين يطمئنون إلى الاستثمار في موريتانيا؛
- التوسع في منح رخص التنقيب عن مختلف أنواع المعادن للشركات الأجنبية والوطنية؛
- إنشاء منطقة حرة في مدينة انواذيبو بهدف تسهيل وجلب مستمرين ودخول السلع والخدمات دون رسوم جمركية؛
- تبني سياسة صارمة لترشيد الأموال العامة ومنع تبذيرها. وفي هذا الإطار تم تفعيل القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد المالي والرشوة والاختلاس وسوء التسيير مما مكن من استرجاع مبالغ كبيرة إلى خزينة الدولة؛
- وقد مكنت هذه الإجراءات من أن تصبح النسبة الكبرى من المشاريع التنموية ممولة من طرف الخزينة العامة للدولة ومع ذلك ظلت الخزينة تتوفر على نسبة كبيرة من السيولة فضلا عن وصول احتياطي البنك المركزي من العملة الصعبة إلى نسبة لم يصل إليها من قبل.

وعلى المستوى الاجتماعي أولت الدولة عناية كبيرة لمسألة التشغيل ومكافحة البطالة، فوفرت مئات آلاف الفرص لتشغيل الشباب العاطلين عن العمل إلى جانب عديد من الإجراءات الرامية إلى تحسين الظروف المعيشية للطبقات الاجتماعية الأكثر فقرا.

ومن جهة الأخرى سدت موريتانيا الباب أمام التدخل في شؤونها الداخلية وذلك بمعالجة القضايا التي تستند إليها الدول العظمى للتدخل في الشؤون الداخلية للدول كحماية حقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب، فعالجت الدولة مسألة مخلفات الرق، وضمنت للمواطن الحقوق والحريات العامة، كحرية الصحافة والرأي و التعبير، والتجمع، والتظاهر وتكوين الجمعيات السياسية والنقابية....إلخ

وفيما يخص مكافحة الإرهاب تبنت الدولة إستراتيجية لتأمين المواطنين من خطر الإرهاب، واستطاعت لوحدها، واعتمادا على قدرتها الذاتية، أن تبعد شبح الإرهاب الذي كان يخيم على بلادنا.

وقد أدت هذه السياسة التي انتجها النظام في موريتانيا إلى تراجع درجة الاعتماد على الخارج، سواء تعلق الأمر بالحصول على التمويل الاقتصادي أو الدعم العسكري واللوجستي، الأمر الذي سمح لها بتجنب الضغوط الخارجية التي تمس عادة حرية القرار وتؤثر بالتالي على سيادة الدولة واستقلالها.

وهكذا ظلت موريتانيا حرة في قرارها الداخلي والخارجي. فعلى المستوى الدولي، رفضت الانحياز لأي من أقطاب الصراعات الدولية وخاصة في الشرق الأوسط، ففي الوقت الذي كانت علاقاتها حسنة مع الغرب، قطعت علاقاتها مع إسرائيل، وأقامت علاقات دبلوماسية مع إيران وكانت علاقاتها مع سوريا وفنزويلا جيدة، وبقيت هذه العلاقات كذلك.وإذا ما ترجمت زيارة الوزير الأول لكل من سوريا أثناء أزمتها، وإيران أثناء ملاسناتها مع الولايات المتحدة والغرب بشكل عام، وذلك بهدف إعطاء الانطباع بأن موريتانيا لا تقف في صف أي من الفريقين.

وعلى المستوى الإقليمي وشبه الإقليمي حافظت موريتانيا على نفس الخط، فعلى المستوى الإفريقي ظلت علاقاتها متوازنة، ومؤثرة إيجابيا من خلال المساهمة في حل العديد من النزاعات الإفريقية، وكانت سياستها الإفريقية ناجحة ولا أدل على ذلك من عقد عدة قمم إفريقية في انواكشوط خلال هذه الفترة، وتوج ذلك باختيار موريتانيا لرئاسة الاتحاد الإفريقي.

وهذه النتائج لا يمكن أن تكون اعتباطية، وإنما هي ثمرة لجهود سياسية هامة وموفقة.

وعلى مستوى المغرب العربي ظلت علاقات موريتانيا كذلك متوازنة رغم – اندلاع ثورة ما أصبح يسمى الربيع العربي في بلدين من بلدانه وهما تونس وليبيا.

الخاتمة:

تكاد تكون العولمة وما يصاحبها من تأثير على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أمر لا مفر منه حتى بالنسبة للدول الكبرى، لذلك يتعين على دول العالم الثالث والعرب والافارقة العمل على تقوية اقتصادها الوطني وخلق مزيد من فرص التشغيل للشباب، ودمقراطة الحياة السياسية لتجفيف منابع التطرف، مع المحافظة على الهوية الوطنية والخصوصيات المحلية لكي تستطيع المحافظة على سيادتها الوطنية.

تقديم لكتاب
"الصوت النسائي في الأدب الموريتاني المعاصر"

لمؤلفته/ حواء بنت ميلود

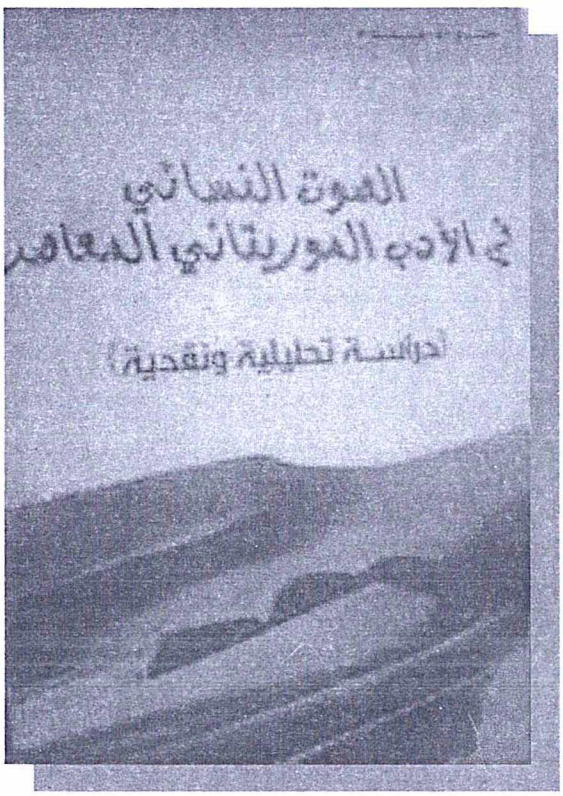

عنوان الكتاب: الصوت النسائي في الأدب الموريتاني المعاصر(دراسة تحليلية ونقدية)

الشكل: كتاب من الحجم المتوسط

عدد الصفحات: 208

الغلاف: تغلب عليه الألوان الصحراوية، التي تمثل خصوصية موريتانيا، ويحتوي على صورة لشمس توشك على الغروب، ويرمز ذلك من حيث المحتوى الدلالي للوقت الذي تختاره النساء عادة للاجتماع حسب مخيلة المجتمع الموريتاني.

هدف الكتاب:

كان هدفي الأول من تأليف هذا الكتاب، هو البرهنة على أن الأديبة الموريتانية المعاصرة استطاعت أن تساهم في العطاء الأدبي وتعبر عن القضايا الوطنية والقومية والإنسانية، بأسلوب أدبي رصين، يستجيب للمعايير النقدية المطلوبة.

طريقة التناول:

اعتمدت أساسا في تناولي للإنتاج الأدبي النسائي على استنطاق نماذج مختلفة

ومتنوعة من النصوص الشعرية والسردية النسائية، وتفكيك بنيتها اللفظية ومعجمها اللغوي ومعرفة ما تحمله هذه الألفاظ والمفاهيم من دلالات و رموز وإيحاءات.

المقدمة : ركزت فيها على النقاط التالية:

- الأدب النسائي في العصر الجاهلي، والإسلامي والعصور الموالية،
- الأدب النسائي في العصر الحديث
- الأدب النسائي الموريتاني

مدخل: تناولت فيه النقاط التالية:

- مصطلح "الأدب النسائي"
- مختلف الآراء حول الموضوع
- سبب اختيار عنوان الكتاب

طرح الإشكاليات المختلفة حول الأدب النسائي الموريتاني التي يحاول الكتاب الإجابة عليها.

1/ التجربة الشعرية عند الأديبة الموريتانية:

ركزت في هذا العنوان علي عرض وتحليل **خمسة عشر نصا شعريا** موزعة كالآتي:

9 نصوص عربية لست شاعرات موزعة **كما يلي:**

* باته بنت البراء تناولت لها ثلاث قصائد هي:

المسفر، مواطن العالم الثالث، ريا طفولة ورد

* خديجة بنت عبد الحي، تناولت لها:

قصيدة عارضة أوراق

* حواء بنت ميلود: قصيدة عفوا سيدتي

السيدة بنت أحمد:

قصيدة عودي إلي، وتأملات فتاة حالمة

* زليخة بنت الحامد: قصيدة جمع الكرام

* بلقيس بنت اسماعيل: قصيدة خواطر مراهقة

أما الشعر باللغات الوطنية فقد تناولت 6 نصوص موزعة كالآتي:

* مريم موسى جالو الشاعرة البولارية: تناولت لها قصيدة، أختي المرأة، الجوار

* فاطمة موسى جالوالشاعرة البولارية: تناولت لها قصيدة ثقافاتنا، شباب وطني

* جاكنا كيت الشاعرة الولفية: تناولت لها قصيدة / إلى أبي

* مارو جاكانا الشاعرة السونونكية: تناولت لها قصيدة/ ألوان وطني

- قصة قصيرة لحواء بنت ميلود بعنوان "هستيريا الغضب"
- قصة قصيرة لطيبة بنت اسلم بعنوان "حدود"
- قصة قصيرة لفائزة ينب معلام بعنوان "نضال"
- قصة قصيرة لنبقوه بنت زيدان بعنوان "خريف"
- قصة قصيرة لأم كلثوم بنت أحمد بعنوان "القرية المجنونة"

2/ التجربة السردية عند الأديبة الموريتانية :

ركزت في هذا العنوان علي عرض وتحليل ست قصص قصيرة موزعة كالأتي:

- قصة قصيرة لباته بنت البراء بعنوان "رحلة المينيبيس "

3/ المقالة السردية عند الكاتبة الموريتانية:

تناولت فيه نموذج للمقالة الأدبية السردية عند خديجة بنت عبد الحي.

4/ السرد الروائي:

تناولت فيه رواية وجهان لرجل واحد لتربة بنت عمار

خلاصة :

تناولت فيها حصيلة موجزة للعمل .

قراءة علمية في كتاب: الصوت النسائي في الأدب الموريتاني المعاصر

(دراسة تحليلية ونقدية)

د. أحمدو ولد حبيب الله

ازدانت رفوف المكتبة الأدبية والنقدية الموريتانية هذا العام[1] (مارس2014) بدراسة نقدية جديدة يعنوان " الصوت النسائي في الادب الموريتاني المعاصر" الكاتبة والناقدة والشاعرة والأديبة حواء ينت ميلود التي كانت ومازالت الصوت الأدبي والنقدي البارز في الساحة الموريتانية خاصة الصوت النسائي الذي يكاد يعد على أصابع اليد في أيامنا هذه.

لقد جاء الكتاب في 208 صفحات من المقياس A5 ولقد استهلت المؤلفة بتقديم أوضحت فيه ما قامت به المرأة العربية من جهود في ميدان الأدب العربي، رغم أن النقاد على الرغم من ذلك لم يوضحومفهوم الادب النسوي لا في العهد الجاهلي ولا في العهود اللاحقة.

وجاءت المؤلفة بأمثلة من الانتاج الادبي النسائي العربي مثل الامثال والحكمة والوصية والشعر ذي الفنون المتنوعة التي لا تقل عن تلك التي أبدعها أخوها ابن آدم وبينت المؤلفة، بذكاء أن الخطاب الشعري لدى المرأة لا يقل مكانة ولا يختلف صورة فنية عن الشعر الذي يقرضه الرجل.

وابرزت المؤلفة حقيقة معروفة هي أن المرأة الموريتانية قامت خير قيام بمسؤوليتها الثقافية حيث حفظت القرآن الكريم ودرست القفه والسيرة والنحووالمنطق وأسست المحاضر والحواضر (الأندية العامة) ومن ثم شاركت في النهضة العلمية والأدبية والثقافية التي عرفتها البلاد في "قرونها المفصلة" ومازالت تشارك في الحياة الموريتانية على الرغم من عدم التفرغ الذهني والاجتماعي، فهي المربية والمنظمة لشؤون البيت الموريتاني.

وأشارت المؤلفة إلى أن الأديبة الموريتانية القديمة أعتنت بكتابة الرسالة والوصية والقصيدة الخليلية في الوقت الذي اساطاعت فيه المرأة الموريتانية أن تبدع كل الاجناس الادبية مثل المقالة والخاطرة والقصة

[1] لعله من الطريف أن الكتاب مؤلفته امرأة وصادر عن مؤسسة لامرأة هي التي طبعته ونسخته ولعل هذا مؤشر طيب على حضور المرأة في هذا الميدان (التأليف والنشر).

والرواية والنقد، بل كتبت الشعر الخليلي والشعر الحر والنثر ومن ثم كان لها إنتاج أدبي نشر كثير منه ومازال بعضه ينظر وما قصر تقصيرا.

وقد طرحت المؤلفة مفهوم مشكلة أدب المرأة بتحديد مفهومه وقيام دراسات خاصة به حتى تتضح معالمه، وتتحدد قسماته وخصوصياته، ورأت المؤلفة أن اختلاف النقاد في مشكلة مصطلح الأدب النسائي مازالت عقبة قائمة ووضعت أسئلة منها: هل هو أدب المرأة أوالأدب النسائي أوأدب الأنثى؟ وذكرت المؤلفة الآراء التي تفرض الفصل بين الأدب النسائي والرجالي وهي لا ترى الفرق بينهما لأن الإبداع لا يخضع لجنس كاتبه وقالت "ولان المنتج الأدبي يجب ان يخضع لنفس الشروط ويستجيب لنفس المطالب بغض النظر عن منتجه، فان تقسيم الأدب إلى أدب رجالي ونسائي في نوع من الظلم للأدب في حد ذاته فالأدب في لا جنس له، فهوإنتاج بشري واحد إشكال التعبير الإنساني عن عواطفه وأفكاره وهواجس الإنسان بأرقى الأساليب الكتابية، ولذلك لا يمكن أن تصنيفه على أساس الجنس، فالحالة النفسية ولحظات الفرح والمعانات التي يعبر عنها الأدب واحدة واختلاف التعبير عنها يختلف من شخص لآخر حتى في نفس الجنس الذكوري أوالأنثوي.. (نهاية الاستشهاد) على أن المؤلفة اقترحت المقاربة التي تمكن من عدم الفصل بين أدب المرأة والرجلَ ولذلك جاء عنوان كتابها"الصوت النسائي في الأدب الموريتاني المعاصر"الذي أشفعته بأمثلة مختلفة من نتاج المرأة الموريتانية الأديبة التي استطاعت عبر مسيرتها[1] الطويلة أن تبدع نماذج من الشعر والنثر لا تخلومن طرافة بل شاركت في إغناء المكتبة الوطنية والأجنبية وهذه المساهمة على الرغم من قلتها إلا أنها تستحق التنويه والإشادة بها، فقد قرضت الشعر وكتبت النثر الأدبي بأجناسه وعالجت مختلف الموضوعات دون الخروج عن الحدود الاجتماعية والأخلاقية، وكانت وما زالت تواكب الأدب العربي والإنساني، فقد غنت للوطن والوطنية والقومية وناصرت قضايا التحرير والانعتاق ولذلك وظفت أنواع الأساليب والرموز الفنية للتعبير عن رؤيتها الفنية ومواقفها:منفصلة ومتفاعلة في آن واحد.

وهكذا استطاعت الأدبية الموريتانية المعاصرة أن تبدع وتنوع في الشعر الموريتاني السياسي والقومي والوطني، فخلصت القصيدة من التكلف وكتبُت الشعر الحر وشعر التفعلة والنثرية.

[1] منذ عهد المرأة المرابطية في القرن 6.5 هـ .

وطيلة صفحات الكتاب درست المؤلفة أكثر من عشرين نصا من الإبداع النسائي الموريتاني الشعري والنثري المعاصر، فقامت بالاستنطاق هذه النصوص من حيث البناء الفني والدلالي.

والجديد والطريف في هذا الكتاب أنه أمتاز بأن مؤلفته امرأة أدبية شاملة (شاعرة ناثرة) ومضمونه نسائي 100% ومخرجته وناشرته امرأة صاحبة مطبعة السلامة وبأن الأمثلة الشعرية والنثرية الواردة فيه متنوعة وبالغات الوطنية لشاعرات عدة عربية وبولارية وسونكية وولوفية علاوة على مقالات طريفة ومتنوعة ومحلل تحليلا موفقا وثم جاء الكتاب توأما لأخيه " المرأة الموريتانية بين الاتفاق والاختلاف " الصادر عام 2000م والمترجم إلى الفرنسية 2004م.

والحق أن هذا الكتاب تميز أيضا بالفائدة والمتعة مما جعل مؤلفته خليقة بان تكون خنساء لبراكنة ونواكشوط،فهي صوت نسائي شجي ينضاف إلى أصوات أميرات الشعر الموريتاني وخنساواته وجريراته القديمات والمعاصرات مثل يمة بنت سيدي الهادي أميرة الشعر النسائي الموريتاني كما سماها الدكتور محمدن بن المحبوبي وخنساء تكانت أخديجة بنت آدب على حد تعبير الدكتور أدي ولد آدب وخنساء تجكجة أم الفضل بنت الهاشم كما سماها الاستاذ سيدي ولد عمارووجريرية موريتانيا..

ويبقى أن تقول: إن التأليف الأدبي الذي يتوخى التوفيق والتوثيق من أصعب أصناف التأليف أوالتصنيف خاصة في بيئة لا توثق ولا ترفق عادة.

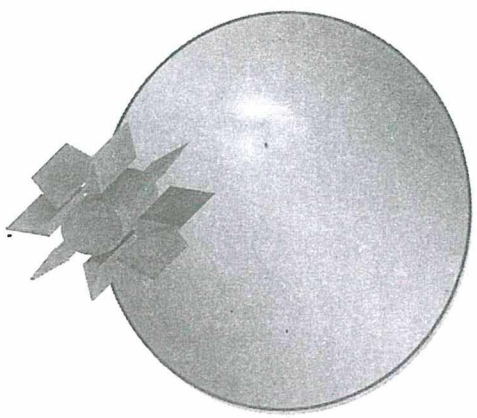

النقد الأدبي في موريتانيا: النص والتلقي

أ.د. محمد الأمين ولد مولاي إبراهيم

أستاذ النقد وتحليل الخطاب

رئيس مختبر الأدب واللغة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية

أهـــــــداء

رحم الله زميلي ورفيق دربي في الدراسة والمشغل، الشاعر والناقد د.محمد ولد عبدي الذي افتقده ساحتنا الثقافية والعلمية هذه الأيام.

0.0- عرف النقد الأدبي في موريتانيا في السنوات الأخيرة من القرن العشرين تطورا ملحوظا، شمل النص وتلقيه، كان له الدور الكبير في الإسهام في انفتاح الخطاب النقدي على البنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع. ويمكن أن نلاحظ هذا التطور على مستويين:

- يتعلق الأول منهما: بمدونة النص النقدي بمرتكزه المتعدد وخطابه المتنوع، ويتعلق الثاني بمستويات تلقي هذا النص وسلطة تأثيره، في ارتباطها بجمالية التلقي وألفة النص الأدبي السائد من جهة، وارتباطها بمنتجي النص النقدي وسلطة الولاء لهم من جهة أخرى.

في رصدنا لملامح هذا التطور يمكن أن نتوقف عند ثنائية النص النقدي وسلطة تلقيه لرصد الفعل النقدي في هذه البلاد.

1. النص النقدي الموريتاني: الخطاب والمرتكز

1.1 تطرح مدونة النقد الموريتاني قضايا عديدة، لعل أهمها اختلاف المرتكزات النقدية التي يستند إليها كل طرح. وحتى وإن لم يكن بالإمكان أحيانا الكشف عن هذه المرتكزات ومساءلتها نظرا إلى أن أصحابها لم يخرجوها إلى حيز التداول المقروء، أو أنها ما تزال لم تعبر عن نفسها إلا داخل حدود ضيقة من التداول، لأن أغلبها من البحوث الأكاديمية التي ما تزال مرقونة –

فإن المتتبع لهذه الجهود يمكنه أن يرجعها إلى ثلاثة مرتكزات نقدية متباينة في الطرح ومساءلة النصوص وإن ظلت متعايشة في زمنها الثقافي، الشيء الذي ولد مع الزمن هذا الحوار الأخرس ما بين أصحاب دوائر هذه المرتكزات، نظرا لأن الحوار ما بين هؤلاء لم يتجاوز بعد مستوى الحوار النقدي الشفاهي المرتجل؛ الذي يضيع في الأثير، بعد الانتهاء من المحاضرة أو البرنامج الإذاعي أو التلفزيوني أو النقاش الثنائي أو الجمعي ما بين المتحاورين دون أن تنتقل هذه الحوارية إلى مستوى الحوار النقدي المكتوب القائم على متابعة الآراء ومناقشتها، مما يؤدي إلى تفعيل جدلية الحوار المكتوب من جهة، ويسهم مع الزمن في خلق تقاليد النقد وثقافته في الفضاء الثقافي والوسط الجامعي.

2.1 عند العودة إلى المدونة النقدية الموريتانية، التي تناولت الأدب الموريتاني والعربي بالدراسة والتحليل يتبين لنا أن أصحاب هذه المدونة ينتمون في الغالب إلى ثلاث دوائر نقدية متباينة في المرتكزات النقدية، التي تنطلق منها وفي التصورات التي تبنى على أساسها العلاقة ما بينها وتاريخ هذا الأدب، وإن ظلت هذه الدوائر متداخلة: بفعل تعايشها داخل الفضاء المكاني والزماني من جهة، وبفعل صدور أصحابها في الغالب عن مشترك معرفي نقدي كرسته سلطة أكاديمية مدرسية[1].

النص الموريتاني: وتعدد المرتكز النقدي

3.1 لوصف النشاط النقدي في موريتانيا خلال الربع الأخير من القرن العشرين يمكن أن نقف على ثلاث دوائر نقدية، مثلت في تكاملها وتنوع مرتكزها ملامح تجربة النقد الحديث في موريتانيا، وهي دوائر متباينة في انتشارها واتساع فضائها؛ وفي المرتكزات والأسس النقدية التي تصدر عنها، وفي مستويات التأثير والتلقي.

4.1 هذه الدوائر هي : الدائرة التقليدية والدائرة الأكاديمية ودائرة القراءة وكلها دوائر تصدر عن تصور للأدب وتاريخه محكوم برؤية نقدية ذات مرتكز نقدي خاص، يحدد إلى حد كبير نظرة كل من هذه الدوائر إلى الأدب الموريتاني قديمه وحديثه، لذلك كان من الضروري إضاءة هذا التمفصل للتجربة النقدية في موريتانيا من خلال التأكيد

[1] - تعرضنا بشيء من التفصيل لهذه الظاهرة في بحوث سابقة يمكن العودة إليها. انظر كتاب "الشعرية التاريخية وأدبية الأدب الموريتاني: قراءة لظهور الأنواع والأشكال، تقديم: أ.د.محسن جاسم الموسوي. دار الأمين، القاهرة، 2001، ومجلة "الموكب الثقافي، تصدر عن اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم بنواكشوط، العدد: 30، العام 2002.

على دور المرتكز النقدي في تحديد الرؤية النقدية.

- الدائرة التقليدية والمرتكز التاريخي:

1.4.1 - تمثل هذه الدائرة المهتمين بالأدب والمنتجين له من الجيل الأول، الذين عاصروا قيام الدولة الحديثة في موريتانيا. وعاشوا تحولاتها الاجتماعية والسياسية. وأصحاب هذه الدائرة هم في الغالب من الأدباء وأصحاب الثقافة الذين شعروا بفعل التحديث وأوضاعه الجديدة، فكانت آراؤهم عن الأدب أقرب إلى شهادات مبدعين وأصحاب مستوى معين من الثقافة والخبرة بالأدب، دون أن تصل – في نظرنا – إلى المستوى النقدي الكافي لإخراج أحكام وآراء هؤلاء عن الأدب وتاريخه إلى حيز الحكم النقدي، لذلك ظلت هذه الشهادات والآراء تصدر في الغالب عن أدباء وشعراء من ذوي الثقافة التقليدية المتأثرة بما حمله فضاء الدولة الحديثة، ولا يستثنى من أصحاب هذه الدائرة إلا أفرادا قلة تبلور لديهم الوعي النقدي بفعل تكوينهم الأكاديمي وانشغالهم بالتدريس، فمثلوا بذلك البداية الفعلية للنشاط النقدي في حياتنا الأدبية.

ويرتكز الوعي النقدي عند أصحاب هذه الدائرة على التصور التقليدي الكلاسيكي القائم على الارتباط الوطيد ما بين التاريخ والجغرافيا والأدب وتاريخه، وهو التصور الذي يصبح معه المركز النقدي معتمدا على المعطيات الخارجية المستمدة من العلوم الحافة بالأدب – وإن كانت مساعدة في التأريخ له، دون أن يعطي الاهتمام الكافي للمعطيات الداخلية المستمدة من الأدب ذاته، لذلك ليس غريبا أن نلاحظ أن خطاب هؤلاء عن الأدب وتاريخه ظل متمحورا حول ما تمد به هذه العلوم الناقد ومؤرخ الأدب من معلومات، فهم إن تحدثوا عن الحداثة ربطوها بتاريخ قيام الدولة وبالمتغيرات التي أحدثها انتقال المجتمع الموريتاني من البداوة إلى الحضر دونما إعطاء كبير شأن للمتغير الثقافي وخاصة منه الأدبي.

ويظل اعتماد هؤلاء على التاريخ مرتكزا للحديث عن الأدب والتاريخ له، السمة المميزة لخطاب هؤلاء حول الأدب. وهي السمة التي نعتقد أنها كانت وراء سيادة هذا الخطاب واتساع دائرته وتغلغلها داخل البنية الاجتماعية خلال الستينيات والسبعينيات من هذا القرن، بفعل ما يقوم عليه هذا الخطاب من رواية وخبر: رواية تروى سير منتجي هذا الأدب وتفاصيل حياتهم وأخبارهم، وخبر يخبر عن تعاطي مجتمع هذا الأدب لنصوصه، وعن تاريخ تداول هذه النصوص في استهلاكها وتعالقها الثقافيين.

فقد مثل التعاطي الشفوي لأخبار الشعراء ولشعرهم في الثقافة الشنقيطية إلى فترة قريبة من قيام الدولة الوطنية (1960) – مصدر خبرة بهذا الأدب ونصوصه، فكان تداول هذه الأخبار والنصوص والتفطن إلى ما يقوم بينها من تاور، البداية الأولى – في نظرنا – لنقد أدبي شفوي في بلاد شنقيط تتأسس آلياته النقدية على الرواية والخبر، وقد مكن هذا النقد الشفوي وما يتأسس عليه، الدائرة التقليدية من الانفتاح على البنية الاجتماعية الثقافية، فكانت الثقافة التقليدية لأفراد هذه البنية العامل المعزز لهذا الانفتاح، ولسيادة خطاب هذه الدائرة في العقدين الأولين من عمر الدولة الوطنية (1960- 1980).

والذي يبدو لنا أن هذه الدائرة التقليدية، لم تستطع أن تنتج الحكم النقدي وإنما اقتصرت الجهود فيها على إصدار آراء وتصورات هي إلى شهادات المبدعين وأصحاب الخبرة بالأدب أقرب منها إلى الآراء والتصورات النقدية[1].

الدائرة الأكاديمية والمرتكز المدرسي:

2.4.1 - تمثل كثافة هذه الدائرة تداخل جيل خريجي الجامعات العربية والأجنبية قبل قيام المؤسسات الجامعية الوطنية، وجيل خرجي المؤسسات الجامعية المحلية بعد إنشائها. وهو التداخل الذي نشأت عنه تلك الخبرة بالأدب الأكثر وعيا من سابقتها، والتي بدأت شيئا فشيئا تتجذر في حلقات هذه الدائرة بفعل الدرس الجامعي من جهة، والاحتكاك الثقافي في الوسط الجامعي بتداول الكتاب النقدي من جهة ثانية.

وقد مكنت هذه الخبرة الواعية بالأدب أصحاب هذه الدائرة من تسليط خطاب حول الأدب ونصوصه يخالف في منهجه وأحكامه النقدية، خطاب أصحاب الدائرة التقليدية السابقة، من حيث إن هذا الخطاب يصدر عن حد أدنى من الوعي النقدي والخبرة بالتعامل مع النصوص، وهو الوعي والخبرة اللذان كرستهما سلطة المؤسسة الجامعية وتقاليد البحث فيها مما جعل خطاب هؤلاء يخرج تدريجيا – في نظرنا- عن ما أسميناه سابقا بحيز " شهادات المبدعين و"أصحاب الخبرة بالأدب "إلى حيز الرأي النقدي المستند إلى الوعي بالمنهج النقدي.

[1] - أغلب نصوص أصحاب هذه الدائرة نشرت في يومية الشعب منذ منتصف السبعينيات ومن عيناته البارزة ما نشر في مجلة الفكر التونسية في عددها الخاص بالأدب الموريتاني الصادر بتاريخ 2 فبراير 1976.

ولئن ارتكز الوعي النقدي في الدائرة التقليدية على ما أبنا عنه سابقا من تصور تقليدي أكلاسيكي يفتقد إلى الارتباط بالأدب ونصوصه ويغالي في الاهتمام بمنتج الأدب وسيرته – فإن الوعي النقدي عند أصحاب الدائرة الأكاديمية، كان أكثر ارتباطا بالأدب ونصوصه، وبما أنجز من تصورات نقدية حول النظرية الأدبية، وهو ما أدى إلى نوع من التخلي التدريجي عن الاهتمام بالمعطى السيري لأصحاب النصوص والتركيز على نصوصهم، في محاولة من أصحاب هذه الدائرة لإنشاء خطاب نقدي حول هذا الأدب، يتبنى أطروحة أحد المناهج النقدية التقليدية أو الحديثة كما درسها وفهمها هؤلاء خلال تكوينهم الأكاديمي.

وعلى الرغم من أن جهود أصحاب الدائرة الأكاديمية قد مثلت عنصرا أساسيا في تكوين الحركة النقدية الحديثة في موريتانيا – فإنما اتسمت به هذه الجهود من سمة أكاديمية مدرسية، قد أدى مع الزمن إلى خلق نوع من الولاء شبه المطلق، لما انتهى إليه التنظير المدرسي من جهة والوفاء لطريقة تفكيره المدرسي، وهو ما تجلى: فيما طبع أعمال هؤلاء من تقليد أعمى أحيانا للأطروحات المدرسية التي تحتاج إلى روح النقد والتحرر الفكري: اللذان يحكمان العمل النقدي، هذا بالإضافة إلى عدم متابعة – البعض – للتطور السريع الذي عرفته المناهج النقدية الحديثة خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، بفعل عدم وصول الكتاب النقدي والنشر الأكاديمي بانتظام إلى مؤسساتنا الجامعية، الأمر الذي أدى مع الزمن –وللأسف- إلى ظاهرة تعاطي وتداول وتدريس لون متقادم نسبيا من الكتاب النقدي والنشر الأكاديمي.

لقد أدت هذه العوامل متكاتفة إلى نوع من الانصياع أحيانا لدى الكثيرين من أصحاب هذه الدائرة من باحثين وأساتذة جامعيين إلى ما كرسه التنظير النقدي المدرسي، والتعويل عليه في قراءتهم لأدبنا العربي عموما والموريتاني خصوصا، بحيث أصبحت سلطة المرتكز المدرسي لهذه المناهج مُعَطِّلَةً – أحيانا- لكل تفكير نقدي يحاول أن يتحرر من الرؤية المركزية لهذه السلطة، لينشئ خطابا نقديا متحررا من تأثير هذا المرتكز، ومستفيدا من مختلف المناهج النقدية الحديثة، بما يناسب الموضوع المدروس وبما يستجيب وخصوصية كل تجربة أدبية.

ولئن استطاعت حلقات هذه الدائرة بتنوع مشاربها، أن تنتج الحكم النقدي وأن تخلق لنفسها تصورها النقدي الخاص، فان موقف أصحاب هذه الدائرة من الحداثة وتصوراتهم لتاريخها في الأدب الموريتاني – ومن وراء ذلك وعيهم بحركة الأدب العربي الحديث في

موريتانيا- قد ظل أمينا للمرتكز المدرسي – الذي أبنا عن بعض جوانبه – ولآليات تفكيره، وأساليب مقاربته.

والذي يبدو لنا أن تحكم الموقف المدرسي الأكاديمي في وعي أصحاب الدائرة الأكاديمية في النقد الأدبي الحديث في موريتانيا، والانصياع غير الواعي أحيانا لتصوراتها وأساليب مقاربتها الأكاديمية المدرسية – قد أديا مع الزمن إلى تكريس خطاب نقدي لا يراعي خصوصية تشكل الحداثة في التجربة الأدبية الحديثة في موريتانيا، ولا تاريخ هذا التشكل باعتبارهما المنطلق والأساس – في نظرنا- لأي رصد واع لحركة الأدب الحديث في موريتانيا والكشف عن تمظهرات حداثته. ومن هنا ظل وعينا بتاريخ الأدب العربي الحديث في موريتانيا وحركته، وعيا محكوما بمرتكزات مدرسية وبتصورات أكاديمية، نقضتها الأطروحات النقدية الحديثة وتجاوزها التنظير النقدي المعاصر، بفعل هيمنة الدائرة الأكاديمية[1]، على دوائر التلقي في الساحة الثقافية.

دائرة القراءة والمرتكز النقدي:

3.4.1 - تمثل هذه الدائرة مجموعة نقاد من حلقات الدائرة الأكاديمية ممن حظوا بإكمال دراستهم العليا، وإنشغلوا بالنقد واشتغلوا بالبحث. وهي مجموعة بدأت تتميز في طرحها وخطابها حول الأدب ونصوصه في السنوات الأخيرة من القرن العشرين بتخليها التدريجي عن الطرح الأكاديمي المدرسي الذي كرسته المؤسسة الثقافية المحلية، في سعي منها إلى التحرر من سلطة الرؤية المركزية للدائرة الأكاديمية وآليات تفكيرها وأساليب مقاربتها، طارحة خطابها حول الأدب ونصوصه كخطاب نقدي مناهض للخطاب السائد ومحاور له.

وعلى الرغم من تعدد العوامل التي ساهمت في ظهور وتميز هذه المجموعة، فإن تأثرها بدوائر القراءة العربية التي بدأت تتبلور في العقد الأخير من الثمانينيات – كان كبيرا

[1] تمثل هذه الدائرة كتابات نقدية ذات مستويات متباينة تجمعها السمة المدرسية: فمنها كتابات الجيل الأول وأغلبها كتبت في سبعينيات مثل ما كتبه د. محمد المختار ولد أباه وخاصة بحثه المنشور في مجلة «آرابيك» بالفرنسية، وكتابات سيد احمد ولد الدي والرشيد ولد صالح وغيرهم، ومنها كتابات جيل الثمانينات ومابعدها: وأهم هذه الكتابات الدراسات والبحوث التي أنجزت في المؤسسات الجامعية المحلية وبعض من الجامعات العربية والأجنبية. وجميع هذه الكتابات والبحوث والدراسات تشترك في أنها تستبعد في أغلبها الاهتمام بالأدب الموريتاني الحديث موضوعا لها، وتكتفي بالقديم من هذا الأدب، مما نشأ عنه لا حقا نوع من العزوف الملحوظ عن المواضيع المتعلقة بالأدب الموريتاني الحديث وخاصة السرد وأشكاله.

وفاعلا بحكم تتلمذ أصحاب هذه الدائرة على رواد هذه الدوائر العربية، تتلمذا مباشرا أو غير مباشر، وهي الدوائر التي أخذت تخرج عن الطرح المدرسي - في الجامعات العربية وقتها - وآليات تفكيره ومقاربته للظاهرة الأدبية، وتعلن عن نفسها من خلال مرتكز قرائي نقدي متحرر من سلطة وتفكير الطرح الأكاديمي المدرسي، الذي هيمن لعقود عديدة على النقد العربي داخل المؤسسات الجامعية وخارجها كنوع من الوعي الممكن[1] المخالف للوعي النقدي القائم.

ولئن تكاتفت تراكمات هذا الوعي في أغلب الدوائر النقدية العربية، فولدت نوعا من الحوار النقدي المكتوب كانت أوضح مظاهره، ما شهدته الساحة الثقافية العربية من حركة نشطة لتداول الكتاب النقدي من جهة، والندوات النقدية التي نشرت عبر المجلات والدوريات الأكاديمية المتخصصة – فإن حظ التجربة النقدية الموريتانية من الوعي، قد ظل ضعيفا بفعل صعوبة وصول الكتاب النقدي الحديث الظهور إلى الباحث الموريتاني من جهة، ولعدم المشاركة غير الدائمة في الكثير من أطروحاته النقدية، وسجالها وحوارها النقديين من جهة ثانية. ومع ذلك فقد عرفت التجربة النقدية الحديثة في موريتانيا بداية من التسعينات تنامي خط نقدي ذي مرتكز قرائي يبنى خطابه حول الأدب من منظور نقدي مخالف لمنظور أصحاب الدائرة الأكاديمية. وذلك بتخلي هذا الخط المتوالي عن الطرح المدرسي، وعن أساليب مقارباته وآليات تفكيره النقدي، الشيء الذي أعطى للحركة النقدية في موريتانيا دفعا جديدا.

وقد رافق تنامي هذا الخط[2] ما اتسمت به تجربة أصحاب هذه الدائرة من تعدد المناهج

---

[1] - الوعي الممكن: مصطلح دققه لوسيان غولدمن بعد أن استعمله لوكاتش في دراسة له (الوعي القائم والوعي الممكن، الوعي الملائم والوعي المغلوط) «فعندما نحاول دراسة وقائع الوعي الجماعي وبدقة أكثر درجة التلائم مع الواقع بوعي مختلف الفئات المكونة لمجتمع ما، فإنه يجب البدء بالتمييز بين الوعي القائم وماله من محتوى غني ومتعدد الجوانب، وبين الوعي الممكن، باعتباره الدرجة القصوى من التلائم التي يمكن أن تبلغه الفئة الاجتماعية بدون أن تتغير طبيعتها». من كتابه الماركسية والعلوم النسائية، ص 126. نقلا عن محمد براده: محمد مندور وتنظير النقدي العربي».دار الآداب البيروتية، بيروت 1979، ص 118.

[2] بدأ هذا التنامي يعلن عن نفسه مع نهاية السبعينيات من خلال بعض الكتب والدراسات والبحوث المهتمة بالأدب الموريتاني وإن كانت بدايته تعود الى منتصف الثمانينيات تاريخ إنجاز المرحوم د. أحمد ولد الحسن لأطروحته عن الشعر الشنقيطي. وقد ظهرت بعض هذه الدراسات في : حوليات كلية الآداب، الموكب الثقافي، الوسيط، ولعل آخر عينات هذه الدراسات والبحوث ما نشرته مجلة الآداب البيروتية في الملف الذي خصصته للأدب الموريتاني في عددها المزدوج 3-4 لشهر مارس وابريل 1997. ومجلة فصول بمجلدها 17 عدد 1 لعام 1998 ومجلة علامات

النقدية التي يصدر عنها هؤلاء، إذ تمثل هذه المناهج سند القراءة الذي تتأسس عليه. فمن آليات هذه المناهج النقدية وأساليب مقاربتها تأخذ كل قراءة معالمها النقدية وسمات انتمائها إلى منهج معين من المناهج النقدية الحديثة.

والذي يبدو لنا أن تفاوت وضوح الرؤية النقدية ونضجها عند أصحاب الدائرة القرائية في التجربة الموريتانية خاصة والعربية عامة، إنما كان يتحقق على قدر تمكن الناقد من المناهج النقدية ووعيه بآلياتها وأساليب مقاربتها، وإطلاعه على الخلفية الفكرية التي تصدر عنها، وعلى قدر تمكن هذا الناقد من أدواتها وقدرته علي تطبيقها تطبيقا يضع في الحسبان خصوصية النص والثقافة: خصوصية النص حين يراعي الملاءمة ما بين المنهج والنص، إذ لكل نص المنهج الذي يلائمه، وخصوصية الثقافة حين يراعي السياقات الثقافية التي صدر عنها النص، والوعي بأساقه اللسانية والثقافية والاجتماعية باعتبارها أنساقا وليدة خصوصية ثقافية معينة، ومسار من التراكمات النصية.

في النقد في أعدادها 32-33 لعام 1999 وعدد 45 لعام 2003، ومجلة "ألف" للبلاغة الصادرة عن الجامعة الأمريكية في القاهرة في عددها 20 لعام 2000.

2. تلقي النص النقدي الموريتاني: سلطة التلقي وألفة الولاء للناقد

1.2 تتآخذ حلقات النقد الأدبي بموريتانيا مشكلة ثلاثة أجيال من النقاد والمنشغلين بالأدب، وهي الأجيال التي يمكن أن نصنفها زمنيا انطلاقا من تطور تجربة النقد إلى جيل الرواد أو جيل الستينيات وجيل الوسط أو جيل الثمانينيات وجيل الشباب أو جيل التسعينيات. وتتفاوت في كل جيل منازل العمر واختلاف الطرح المنهجي، ففي كل جيل من هذه الأجيال يتعايش النقاد والمنشغلون بالأدب رغم التباين في السن والاختلاف في المشغل النقدي، على نحو يجعل التصنيف العمودي للخطاب النقدي المستند إلى تقسيم النقاد إلى أجيال ومراتب زمنية مستعصيا، ولا يتلاءم وطبيعة مدونة الخطاب النقدي في التجربة الموريتانية، الراصدة لتنوع روافد النظرية النقدية واختلاف التفكير المنهجي عند كل جيل.

2.2 فأصحاب الجيل الأول ما زال خطابهم مسموعا وفعلهم الثقافي حي، رغم تقدم رتبتهم في السن وتطور النظرية الأدبية. وخطابهم النقدي المقروء والمسموع تتلقاه دوائر تقبل واسعة وتتمسك بطرحه المنهجي. وأصحاب جيل الوسط تتقادم نظرتهم العامة للأدب نتيجة للتطور الحاصل في النقد العربي

وتعميق الوعي النقدي بأدواته المنهجية، في موازاة اكتفاء أغلب أصحاب هذا الجيل بنشر أعمالهم القديمة نسبيا، والانشغال باختصاصات ونشاطات تربوية وثقافية موازية، الشيء الذي جعل سلطة خطاب هؤلاء تتراجع في وجه الحضور المتزايد لسلطة الجيل الأول، ويفقد بعض أفراده تدريجيا مقاعدهم بحكم عدم انشغالهم بالخطاب النقدي واشتغالهم بتخصصات ثقافية أخرى، تلبي حاجة اجتماعية وثقافية للمجتمع، في حين تدعمت سلطة بعض أفراده نتيجة لارتباطهم بالتطور الحاصل في المناهج النقدية وتطبيقاتها في اتجاه يطرح مسألة الريادة ويثير السؤال النقدي حول طرائق ضبطها منهجيا ونقديا. هل هي بالأسبقية في الزمن أم بالاهتمام النقدي ونضج الأدوات النقدية وتعدد المشغل؟ إلى غير ذلك من الأسئلة التي تطرحها مدونة النقد الأدبي بموريتانيا بشكل ملحوظ، عند تلمس وظائف النقاد وأدوارهم الثقافية في تأسيس الحركة النقدية في موريتانيا، وترهين هذه الأدوار والوظائف في تاريخنا الثقافي.

3.2- وإذا كانت دوائر النقد الأدبي مع جيل الوسط قد اتسمت بما عبرنا عنه بتقادم النظرة إلى الأدب؛ للأسباب التي ذكرنا بعضها، - فإن أصحاب هذا الجيل هم الذين أثاروا السؤال النقدي المربك حول الشعر الموريتاني، وانشغلوا بشعرية النص عبر حوارات ودوائر أشهرها ما عبر عنه "محمد بن عبد الحي بدوائر الحوار"[1] دائرة حوار 1981 ودائرة 1984) التي تعدد خلالها النظر إلى النص الأدبي وإلى القضايا والأسئلة التي يطرحها.

4.2- هذا الموقف من النص الأدبي سيأخذ ملامح أكثر ارتباطا بالنظرية الأدبية وتفكيرها المنهجي مع جيل الشباب، بحكم ما حققته التجربة النقدية الموريتانية مع هؤلاء من وعي نقدي وسيطرة أكثر على الأدوات المنهجية وتحكيم لتفكيرها المنهجي عند مقاربة الظاهرة الأدبية والتأريخ لها؛ وهو وعي نقدي أشاعته المؤسسات الجامعية المحلية والعربية وساهم في انتشاره نقاد وأساتذة أدب من جيل الوسط. ومع جيل الشباب بدأت الدائرة النقدية تشهد تعددا في المشارب النقدية قام على إثرها، نوع من التمايز النقدي والمنهجي بين أصحاب هذه الدائرة بحكم تعدد المرتكز النقدي والمنهجي لأفراد هذه الدائرة وتنوع المشغل النقدي لهم.

5.2 لقد أدي تداخل أجيال النقاد وتأخذ حلقات دوائر النقد إلي تطور ملحوظ للنقد

---

[1] - محمد بن عبد الحي: المقاربات النقدية في موريتانيا نحو تصنيف للمصادر، حوليات كلية الآداب العدد 1994/93 ص31-57.

الأدبي في موريتانيا لعل أبرز مظاهره اتساع دائرة الوعي النقدي بالوسط الجامعي المتمثل في الوعي بالمناهج النقدية وتطبيقاتها من جهة، وظهور جيل من الباحثين الشباب الذين تتلمذوا علي جيل الشباب والتحق البعض منهم بالجامعات العربية- أكثر وعيا من سابقيهم بعلم الأدب ونظريات تحليله وهو ما أعطي للفعل النقدي حيوية أكثر تجلت

- على المستوى الخارجي في الحضور المتزايد لصوت النقد في الوسط الثقافي والاحتفاء بالكتاب النقدي

- وعلى المستوى الداخلي في إسهام المرأة في هذا الفعل، فقد مثل"النقد النسائي" في النقد الموريتاني جزءا أساسيا من خطابه، وبرز ذلك مع مجموعة من الناقدات والمبدعات المنشغلات بالنقد. فقد انشغلت بات بنت البراء ومريم بنت الشيخ وفاطمة بنت عبد الوهاب بنقد الشعر بينما ارتبطت المرحومة خديجة بنت عبد الحي، بالنثر وأشكال السرد، خاصة الرواية منها. واهتمت بظهور النثر الفني في هذه البلاد وتطور أشكال كتابته، في أطروحتها التي كانت على وشك أن تناقشها.

وتأتي أهمية هذا العمل في أنه كان من الأعمال النقدية الرائدة في انشغالها بالنثر وأشكاله، في وجه هيمنة الاهتمام بالشعر ونقد الشعر، ففي حين اهتم أغلب الباحثين والنقاد الموريتانيين بتحقيق المدونة الشعرية والانشغال بشعرية نصوصها – لم يحز النثر وأشكال السرد من اهتمام هؤلاء إلا القليل، فظل مهمشا رغم ما حققه على المستوى الإبداعي من تطور فني ملحوظ؛ وإن كانت هنالك أسماء من النقاد الذين انشغلوا بنقد السرد من جيل الوسط وجيل الشباب؛ تعمق معهم الوعي النقدي بشعرية السرد وجماليات ألفتها وتلقيها، وتعرف القارئ من خلال أعمالهم على خصوصية السرد الموريتاني وأشكال كتابته في علاقته بالسردية العربية والنثرية العربية التراثية والحديثة.

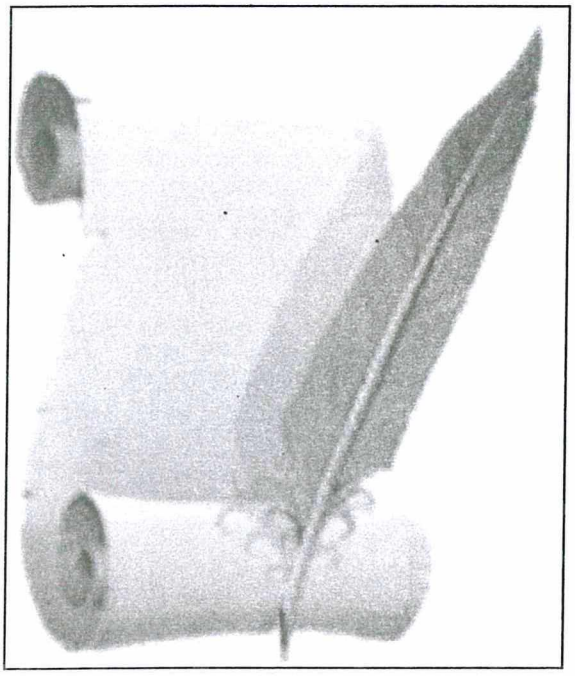

إحياء الثقافة والتراث في عهد السيد الرئيس محمد ولد عبد العزيز

حصيلـــــة مشـــــــــــــرفة...!!!

إعداد الدكتورة: تربة بنت عمار/ أستاذة التاريخ الإسلامي بجامعة نواكشوط

محاور البحث:

مقدمة: تعريف بالورقة وبأهم عناصرها وفقراتها...

المبحث الأول: إحياء المدن القديمة: قيمة حضارية للبلد وبعث للسياحة الثقافية ذات الخصوصية الوطنية...

المبحث الثاني: حفظ المخطوطات وصيانتها وازدهار الحركة العلمية بطباعة كنوز الكتب ونفض غبار النسيان عنها...

فقرات متنوعة: التنوع الثقافية، الملكية الفكرية، تخليد اليوم العالمي، اللغة العربية لأول مرة في تاريخ البلد... ترجمة مختصرة لعلماء البلاد، 212 عالم وكذلك الشعراء...

خاتمة: وفي نهاية عرضنا نقوم بتلخيص لما سبق، فنقدم استنتاجا موجزا لحصيلة خمس سنوات من الإنجاز على الصعيد الوطني في الناحية الثقافية ومشتقاتها...

مقدمة:

سنسعى من خلال هذه الورقة إلى تقديم صورة واضحة المعالم عن ما تحقق في عهد السيد الرئيس محمد ولد عبد العزيز من تطوير للمستوى الثقافي والتراثي، وقد يستدعي المقام هنا التعريف بفحوى هذه الورقة التي ستنقسم إلى أربعة مباحث يشتغل كل منها على عنصر من عناصر الثقافة قد بعث واستوى على سوقه في عهد السيد رئيس الجمهورية محمد ولد عبد العزيز. وانطلاقا مما سبق فقد تشتمل عناصر الورقة على جولة مختصرة في الإنجازات المتعلقة بقطاع الثقافة، حيث تنحصر المواضيع في العناوين التالية بعد التمهيد الذي يعنى بالتعريف بالتراث وبقيمة حفظه بوصفه صمام أمان الأمم والشعوب من الاندثار والتلاشي. نخصص مبحثا عن إحياء المدن

القديمة، تلك المدن التي حملت منذ قرون قد خلت، خصوصية هذا البلد وانسجامه الديني والمذهبي، وقد شكلت لبنة حضارية حفظت للبلد كينونته، وقد مسها التلف والنسيان منذ قرون كادت أن تبتلعها رمال الصحراء وجيوب النسيان لولا عناية بتوفيق من الله من رئيس الجمهورية محمد ولد عبد العزيز بإحياء لها وبعث الروح الحضاري لهذه المدن في عقر دارها، لكادت أن تختفي ويختفي معها كنز حضاري شيد صرحه آباء لنا وجدود...!!!

وبتقديمنا للمدن الأثرية وبقيمتها الدينية والحضارية نستعرض لمحة عن الماضي العلمي للبلد من خلال النهضة المحظرية التي شيدتها هذه المدن ذات الكنوز البشرية الثمينة، هذه المدن التي نشاهد اليوم بعث الروح في ترميمها...!!!

أما المبحث الثاني فيتجسد في ما تشهده المخطوطات من حركة إحيائية تعود للمكتبة الوطنية رونقها. وبما أن المدن القديمة كانت تضم آلاف المخطوطات، وكانت التراكمات العلمية تترك أثرها في كم المخطوطات، أصبحت حركة الإحياء هذه قد تشمل الكتب الثمينة بطبعها ونفض الغبار عن قيمتها. وقد أوكلت هذه المهمة للمعهد الموريتاني للبحث العلمي الذي يشهد تطويرا له من خلال تخصيص ميزانية سنوية لطابعة المخطوطات الوطنية بطريقة انتقائية تتم من طرف لجنة متخصصة.

أما المبحث الثالث فقد يشتغل على أنشطة وزارة الثقافة، من خلال اتساع رقعة الأنشطة الثقافية على المستوى الوطني ومشاركتنا المهمة على المستوى الدولي، مثل تخليدنا لليوم العالمي للتنوع الثقافي لأول مرة في تاريخنا، وقد نتج عن ذلك حركة ثقافية ذات نكهة وطنية، تعكس صورة عن ثرائنا الثقافي الذي هومصدر قوتنا من خلال تنوعنا الثقافي وتعدد مواهب شعبنا الذي يعيش فترة انفتاح وتصالح مع الذات الوطنية...!!!

ويشتمل هذا المبحث أيضا على وقفة خاصة بقيمة تخليد اليوم العالمي للغة العربية لأول مرة في تاريخ البلد الذي ينص دستوره في مادته السادسة على أن اللغة الرسمية للبلد هي العربية، وقد أصبحنا نخلد لغتنا من خلال استعادتنا لقيمتنا الحضارية في عهد السيد الرئيس محمد ولد عبد العزيز، وكذلك مشاركتنا للتوقيع على وثيقة الملكية الفكرية من خلال تفعيل قانون الملكية الفكرية بوزارة الثقافة، الشيء الذي سيساهم في حفظ الإنتاج الفكري والأدبي وجعله يتمتع بحصانة قانونية...

أما المبحث الرابع والأخير، فقد يهتم بما قامت به وزارة الثقافة، متمثلة في إدارة الثقافة والفنون بتخصيص ميزانية لترجمة عدة كتب لأهم علماء البلد وشعرائه، مواكبة من الإدارة للإرادة السامية للسيد رئيس الجمهورية محمد ولد عبد العزيز في سعيه لإعادة الاعتبار لأهل العلم والشعر، وما له صلة بقيمتنا الثقافية والحضارية، قد تمكنا من إخراج عدة طبعات للكتب تشتمل على ترجمة مختصرة ومحكمة لـ212 عالم جليل أسهموا في نهضتنا العلمية التي تعيش اليوم أهم انبعاث لها...!!!

هذا عن العلم وأهله. أما الأدب، بشقيه الفصيح، فقد قمنا بطباعة ونشر لترجمة وافية لكوكبة هامة من الأجيال الشعرية، تلك الأجيال التي خلدت لنا المجد والقيم والخصال الحميدة. وقد تمكن هذه الترجمة من تقديم موجز للنخبة العلمية والأدبية للبلد في ثوب رصين يقدم صورة وافية وغير مملة عن كنوزنا البشرية، يستفيد منها البلد في تقديم أبنائه للأجيال اللاحقة وللآخر سواء كان زائرا أوسائحا أوباحثا...!!!

وفي الختام نصل لنهاية ساقتها حتمية البحث بطريقة استنتاجية تتلخص في الخاتمة التي تعني باستنتاجات توصل لها البحث بطريقة منهجية استدعت تقديم خلاصة وافية.

المبحث الأول: إحياء المدن القديمة: قيمة حضارية للبلد وبعث للسياحة الثقافية ذات الخصوصية الوطنية...

إن الحديث عن المدن الأثرية التاريخية يستدعي التوقف عند الجوالعلمي العام والمناخ الفقهي الذي ترعرعت فيه هذه الحواضر وأينعت حتى أصبحت محجة لطلبة العلم ورواد المحظرة التي ظلت وفية للمذهب المالكي بعقيدة أشعرية وتصوف جنيدي وسطي لا شطط فيه ولا انحراف، الشيء الذي أسهم في تجذر المذهب المالكي السني الذي غذته الروافد الإسلامية التي ضربت بأطنابها في مدن وحواضر الغرب الإسلامي، فأخذت بلادنا بنصيب وافر ظلت محافظة على نقائه وصفاء اعتداله، حيث ربط بشكل منسجم بين الثقافة الأندلسية والمشرقية والإفريقية.

وانطلاقا مما سبق، فقد أسهمت طرق القوافل التجارية إلى تنامي شبكة من التواصل بين المغرب الأقصى والصحراء وبلاد السودان، وكانت تلك الطرق بمثابة الشريان الذي انسابت معه المؤثرات الفكرية والتيارات الدعوية.

"ولذلك أصبحت الصحراء مكانا مأهولا، وخطوطا تعبرها القوافل، وتمر عبرها

الجمال، تحمل التجارة ونشر العقيدة الإسلامية، وقد كانت ثلاثة خطوط عبور قديمة للقوافل: أحدها رابط بين "توات" و"تنبكتو" مرورا بـ"تاغازة" و"تاودني" و"تيشيت". والثالث رابط بين "سجلماسة"[1] و"أودغست"[2]، مرورا بـ"وادان، و"شنقيط". وأما الثالث فساحلي، يبدأ من ماسة ووادان وينتهي عند سان لويس بالسينغال مرورا بمنازل كدالة".[3]

وقد اعتبر د. التيجاني أن أهم هذه الطرق وأكثرها حيوية هي التي تربط بين جنوب المغرب والسودان مرورا بآدرار، وتكانت بمصادره المائية والرعوية، كان من أسهل المسالك عبر الحاجز الصحراوي.. للوصول إلى ذهب السودان.[4] وهذا ما جعل الحياة الثقافية والفكرية والدينية، في بلاد شنقيط لصيقة بالبنية المعرفية للمغرب، وذلك لعدة عوامل منها: خطوط الطرق، والرحلات العلمية...

لن نتناول مظاهر ومراحل العلاقات العضوية الوثيقة القديمة والمتعددة الجوانب بين المغرب الأقصى وبلاد شنقيط، فبعضها مشتهر معروف لا نطيل فيه، وبعضها لصيق ببنية الثقافة الشنقيطية...[5]

لقد كان للهجرة البشرية من المغرب الأقصى إلى الجنوب الغربي من الصحراء أثر كبير في تشكل الملامح البنيوية للثقافة الشنقيطية، ويعتبر العصر المريني، عصر الهجرات لما وقع فيه من انزياح من الشمال إلى الجنوب.

وقد شهدت حركة الهجرة من الشمال إلى الجنوب، دفعا جديدا خلال العصر المريني، فوصلت طلائع الهجرة الحسانية إلى مشارف الصحراء في القرن الثامن الهجري (14م) وبدأت تتغلغل في المجال الشنقيطي مساهمة في صياغة بنيته الاجتماعية التي كانت قيد التشكل.[6]

---

[1] سجلماسة: حاليا مدينة بالمغرب تقع وسط واحدة كبيرة جنوب الأطلس، مقابلة لمدينة الريصاني في تافيلالت، وقد تأسست سنة 140 هـ وهي أول عاصمة سياسية مستقلة في المغرب عن الخلافة بالمشرق، حين أسسها بن مدرار الخوارج، وهي حاليا تمثل موقعا أثريا.

[2] أودغست: عاصمة مجموعة صنهاجة بالبلاد الموريتانية حاليا تأسست 140هـ على يد هذه المجموعة بعد دخول الإسلام، وهي الآن خراب في الناحية الشرقية من موريتانيا.

[3] عبد الله ولد ابن حميدة: نشأة الشعر العربي الفصيح في بلاد شنقيط، ص:10، وهذه كلها أسماء أماكن، بعضها في المغرب والجزائر وموريتانيا ومالي والسينغال حاليا. ولكن معظمها في موريتانيا.

[4] التيجاني ولد عبد الحميد، السيدية السبعية، ص:30.

[5] ددود ولد عبد الله، الحركة الفكرية في بلاد شنقيط، ص:50.

[6] م.س.، ص:53.

إن بلاد شنقيط التي هي جزء من تاريخ موحد مع المغرب الإسلامي، وخاصة المغرب الأقصى، وإن كان في جزء لم يعرف استقرارا سياسيا، بعد أفول دولة المرابطين وانفصال بلاد شنقيط سياسيا عن الدول التي قامت في المغرب بعد ذلك، إلا أن المنظمة الثقافية والدينية للمغرب الأقصى، قد شكلت أبرز السمات التي حددت ملامح الوحدة، في غياب وحدة سياسية مستديمة، متمثلة في المذهب السني المالكي والعقيدة الأشعرية.

وقد نتج عن تلك الحركة العلمية إنشاء مدن وحواضر ذات طابع علمي سنحصرها في المدن التي يتم اليوم بعثها من لحدها، وقد يستدعي المقام التعريف بتاريخ نشأتها كمؤسسة علمية ذات طابع محظري لكي تتضح لنا أهمية البعث هذه.

أولا: محظرة "تشيت" أسسها الشريف عبد المومن بن صالح الإدريسي في "تشيت" عام 536هـ وكان لها نشاط بارز في نشر العلم في البلاد.[1]

ثانيا: محظرة وادان أسسها ادولحاج عام 536هـ وعلي رأسهم الحاج عثمان الأنصاري والحاج يعقوب القرشي، والحاج علي بن محمد الصنهاجي، وكان ذلك بعد رحلة إلي الحجاز أدوا فيها مناسك الحج[2].

ثالثا: محظرة "شنقيط" أسستها قبيلتا ادوعلي، والأقلال بعد بناء مدينة شنقيط الجديدة عام 660هـ وقد قامت بهذه المدينة سوق العلم وتفرع عن محظرة شنقيط عدد من المحاظر الشيء الذي جعلها هي العاصمة الثقافية للبلاد[3].

رابعا: محظرة "ولاته" أسسها يحي الكامل، جد قبيلة المحاجيب في صدر القرن الثامن الهجري وبها ازدهرت الحركة العلمية وأصبحت مدينة ولاته مركزا من مراكز العلم والثقافة في المنطقة وقد نشأ في ولاته بعد ذلك عدد من المحاظر أبرزها محظرة أهل سيدي عثمان الداودي ومن رجالها المشهورين الشيخ محمد يحي الولاتي والشيخ محمد يحي بن سليمة[4].

---

[1] المختار بن الحامد السابق2\6، 198،ومحمد يوسف مقلد شعراء موريتانيا ص:336.

[2] المصدر السابق 2\198،محمد الصوفي المرجع السابق ص:35

[3] محمد يوسف مقلد المرجع السابق ص:336،والمحتاربن حامدون المصدر السابق ج 2\209،208،198

[4] المختار بن حامد حياة موريتانيا ج2\211،199\216،السلفية وأعلامها في موريتانيا ص:92،91.

هذه هي أهم المحاظر التي نشرت العلوم والمعارف الإسلامية واللغة العربية، والتربية الدينية وفق منهج فكري إسلامي وسطي خال من الغلووالتطرف والانحرافات الفكرية بوجه عام في داخل موريتانيا وفي غرب إفريقيا بوجه عام، وفي القرن العاشر الهجري بدأت المحاظر تنتشر في البوادي.[1]

وقد نتج عن هذه المحاضر العلمية مناخ علمي انعكس بظلاله عل كامل المنطقة، وفي هذا السياق يقول أحد الباحثين: "كما اختاروا المالكية مذهبهم والفروعية - في الغالب – ديدن عملهم، فكانت ثقافتهم في الأساس عربية إسلامية، سنية فقهية فروعية، مجال استثمارها مذهب الإمام مالك، ولسان حالها اللغة العربية وآدابها، وروحها التصوف الخالص، وزادها التفقه في الدين، وعقيدتهم سلفية، أشعرية، وظاهرية الظاهر منهم حنبلية مالكية، وصوفية الصوفي منهم جنيدية...".[2]

وهذه الخصوصية ذاتها، هي التي استمد منها القطر هويته الحضارية، وبعده التاريخي، وتماسكه الساكني، وقدرته على مواجهة التحديات، وامتصاص تأثير الهزات...[3]

لا تختلف الثقافة الشنقيطية من حيث المتن الدراسي، عن السائد في الغرب الإسلامي عموما، فهنا وهناك مالكية راسخة لم تعد محل نقاش، والمشتهر منها هوما اشتهر عن ابن القاسم،[4] حتى ولوخالف ما عند المالكية في الموطأ. وحلت مختصرات الفروع محل أمهاتها حتى أصبح المعول النهائي على الأحكام الواردة في مختصر خليل بن إسحاق، وشرحه وحواشيه، حيث اشتهر تمثل الفقهاء الشناقطة بعبارة لمحمد بن الحسن القاني (ت958هـ -1557م): "نحن قوم خليليون فإن ضل خليل ضللنا". وكثيرا ما ينسبون هذه العبارة إلى أحمد باب التنبكتي، وكان بعضهم صرح أنه "ما تكون مسألة في الفقه إلا وحكمها يؤخذ من مختصر خليل".[5]

ولهذا كانت المكونات المعرفية تستمد غذاءها من أمهات الفقه المالكي، إلا أن

---

[1] محمد الصوفي المرجع السابق، ص:74، والخليل النحوي المرجع السابق ص: 76.

[2] التيجاني ولد عبد الحميد، محاضرة في المركز الثقافي المغربي بانواكشوط، بعنوان: "البعد الثقافي الشنقيطي وجسور تواصله مع الرافد المغربي" سلسلة محاضرات للمركز 2010.

[3] التيجاني ولد عبد الحميد، سيدي عبد الله، ص: 53.

[4] ابن القاسم: أبوعبد الله عبد الرحمان بن القاسم، تلميذ الإمام مالك الذي صحبه عشرين سنة وأخذ عنه علمه، توفي بمصر سنة 191هـ.

[5] ددود ولد عبد الله، الحركة الفكرية في بلاد شنقيط، ص: 78.

انبعاث حركة تجديدية من خلال انتعاش الساحة بفعل المساجلات الكلامية؛ أدى بشكل متواصل بفعل المساجلات، ومؤثر خارجي يتمثل في الرافد المغربي، وتأثير منطقة توات الجزائرية في ما بعد، إلى تنامي ازدواجية معرفية تجمع في حقلها بين الفقه والتصوف والأدب؛ فتعايشت التيارات في ظل وحدة معرفية بنسيج محضري خاص، فكيف كان ذلك؟

قد عرفت بلاد شنقيط أطر معرفية فقهية، تفاوتت حسب الفترة من فروعية تقليدية، إلى ظاهرة وأصولية، وقد قسمها الباحث التجاني في قوله: "أسس الشناقطة في ديارهم نموذجا ثقافيا وفكريا، تجلت فيه نزعة التقليد والمحافظة على الأصالة، وتمثلت الموسوعة المعرفية واتحدت الوسائل مع الغايات مستنيرة بالوحي الرباني خدمة له، فكان الحاصل إرثا إسلاميا خالصا، وبعدا حضاريا نافعا، ونتاجا إنسانيا خالدا، ظل يتأرجح بين الصعود والهبوط في صحراء الملثمين، ينموتارة ويزدهر كلما توفرت له مقتضيات الخصوصية، ويتراجع بغيابها".[1]

وقد ظهرت محاولات جديدة في الحقل المعرفي الفقهي، الذي شهد محاولات توفرت أسبابها وتجلت نتائجها، في الساحة منذ النصف الثاني من القرن (12هـ / 18م) واستمرت شاهقة أساس بنائها العلوم الشرعية، ووسائلها المختلفة، وفق منهج تربوي محضري، يغلب عليها طابع البداوة، ويتمتع الطالب فيه بحرية في اختيار موضوع درسه وحجمه ومادته...[2]

وقد لا يعني الباحث بهذه الحرية غياب منهجية للتعليم عند الشناقطة، وإنما المقصود موسوعية شيخ المحضرة، التي تميز رسم حدود دائرة الأخذ والعطاء، في هذه المؤسسة المعرفية.

وقد كانت المحضرة عند الشناقطة هي الميدان الذي نشأت في فضائه المكونات الأساسية لثقافتهم، ثم تطورت وتفاعلت وأينعت..

وقد سجل محمد طريف، ملاحظة موضوعية، في كلامه عن الحقل الفقهي والعقدي ببلاد شنقيط حينما قال: "فقد وصلت العقيدة الأشعرية إلى الصحراء في وقت مبكر عن طريق وجاج بن زللوواللمطي، وعبد الله بن ياسين وغيرهما من تلامذة أبي عمران الفاسي (ت: 430هـ - 1038م) الذي أخذ الأشعرية عن أبي بكر الباقلاني (ت:

[1] التجاني ولد عبد الحميد، سيدي عبد الله، ص64.

[2] م.س. ص؟؟؟؟

413هـ - 1022م) المؤسس الحقيقي للأشعرية...".[1]

ورغما من ذلك، فلم تستفد البلاد من العقيدة الأشعرية إلا مؤخرا وذلك مع كتب السنوسي (محمد بن يوسف)،[2] عالم تلمسان ومفكرها، الذي عبر فكره إلى بلاد شنقيط، فأخذ به عالم الأشعرية وقلعتها المنيعة: المختار ولد بونه الذي ألف شروحا على كتب السنوسي وسماه "وسيلة السعادة في ما تضمنته الشهادة".[3]

ولهذا فإن المدرسة الأشعرية، قد بلغت أشدها على يد بن بونه الذي جعل مؤلفاته امتدادا وشرحا لفكر السنوسي.

أما التيارات الفقهية فقد صنفها ظريف كالتالي: حيث اعتبر أن التيارات الفقهية تنقسم إلى ثلاث تيارات.

- اتجاه يأخذ بالفروع، ولا يرى عنها بديلا في التشريع، وقد مثلهم النابغة الغلاوي (ت: 1245هـ - 1829م)، ومحمد بن محمد فال (1334هـ - 1915م).
- اتجاه أصولي: يقوم على الأخذ بالأصول، ونبذ الفروع، باعتبارها اجتهادات طارئة ستتغير بتغيير ظروفها الزمانية، ومثله محمد بن المختار بن الأعمش، وباب ولد الشيخ سيديا.
- اتجاه توفيقي: يحاول الجمع بين الاتجاهين السابقين ويمثله الشيخ محمد المامي، (ت1282هـ - 1865م).[4]

أما العقيدة فإنه يصنفها في اتجاهين:

الأول: اتجاه أشعري عقلاني يعتمد المنطق، وأصوله الفقه وعلم الكلام في النظر في الشريعة، واستنباط أحكامها، ويمثله ابن بونه الجكني.[5]

الثاني: اتجاه سلفي: يقوم على الأخذ بظاهر النصوص، والابتعاد عن كل ما يمكن أن يسيء إليها أويفسد فهمها، من أدوات منطقية أوكلامية، ويمثله محمد بن حبيب الله المشهور بالمجيدري (ت1205هـ - 1788م).[6]

هذا ما يتعلق بالمكون الفكري والفقهي، واتجاهاتهما التي أصبحت بمثابة مدارسا

---

[1] محمد طريف، الحركة الصوفية، ص: 67.
[2] محمد بن يوسف: الإمام أبوعبد الله السنوسي التلمساني نسبة إلى بلدة تلمسان بالجزائر، تبحر في الأصول والمنطق وعلم العقيدة، وتوفي سنة 895هـ.
[3] المختار ولد بونه وسيلة السعادة، تحقيق سيدي محمد ولد بابا 2010، ص: 5.
[4] محمد ظريف، الحركة الصوفية وأثرها في أدب الصحراء المغربية، ص: 67.
[5] م.س.ص: 68.
[6] م.س.ص.

ذات مناهج متخصصة، قد أسهمت بشكل كبير في التحول الذي عرفته بلاد شنقيط، والمخاض الفكري والثقافي، الذي تمخضت عنه الحياة العلمية والثقافية، وكان ذلك نتيجة لما عرفه الغرب الإسلامي من نهضة وازدهار كان لبلادنا منها نصيب الأسد...

وانطلاقا من ما سبق فقد تميز الشناقطة بحفظهم للعلوم وصونهم للتراث الديني حيث يقول أحد الباحثين: "وقد حافظوا على التراثين الديني والأدبي ولهم صبر عجيب على نسخ الكتب الفريدة".

المبحث الثاني: حفظ المخطوطات وصيانتها وازدهار الحركة العلمية بطباعة كنوز الكتب ونفض غبار النسيان عنها...

بعد هذه الجولة التاريخية في رحاب مدننا الأثرية ذات الإسهام العلمي الكبير، يتضح بجلاء لا يقبل الشك جدوائية ما تحقق منذ السنوات الخمس الأخيرة من عودة ميمونة لإحياء هذه الكنوز العلمية التي كانت تنام تحت قهر التجاهل وسطوة الإهمال...!!

إذا كنا في المبحث السالف قد تناولنا بشيء من التفصيل القيمة العلمية والحضارية لمدننا التاريخية، وقد استعرضنا الدور الريادي لهم، فإن النتيجة الحتمية لتلك التراكمات ستكون كما هائلا من المخطوطات رغم العقبات التي اعتبرنا البداوة وعدم الاستقرار من أهم العوامل التي أسهمت في عدم تطور حركة النشر والتأليف، لكن ورغم ذلك فقد خلفوا إرثا من نفائس المخطوطات هي اليوم ثروتنا العلمية، وتشملها حركية الإصلاح هذه حيث يقوم المعهد الموريتاني للبحث العلمي برص نفائس المخطوطات وترتيبها وحفظها، وكذلك دراستها من أجل تحقيق ما أمكن سنويا منها حتى يتم بذلك طباعتها على نفقة الدولة تحت العناية السامية لرئيس الجمهورية محمد ولد عبد العزيز.

ورغم المكانة العلمية والحصيلة المشرفة للثقافة الإسلامية والعربية التي كرسها أولائك العلماء الأجلاء، فإن الثروة المكتبية كانت دون المستوى العلمي لهؤلاء الجهابذة العلماء، وذلك لسببين:

<u>أولا:</u> أن الأسباب التي يجب توفرها للمؤلف من الاستقرار والهدوء والجوالمناسب تكاد تنعدم في موريتانيا في أغلب الأحوال حيث طبيعة الصحراء وكثرة الترحال تحول دون ذلك في حين أن جل العلماء مشغول بالتدريس وقد لا يبقى لديه أي وقت بعده؛

<u>ثانيا:</u> أن البعض من هؤلاء العلماء ـ رغم مكانته العلمية العالية ـ يرفض التأليف حتى ولووجد سعة في وقته تورعا وبعدا عن الرياء والمباهات ورغم ذلك كله فقد أدلت طائفة بدلائها في هذا الميدان، فألفت في جميع العلوم والمعارف التي تدرس في المحاضر وكان جل مؤلفاتها يتمثل في أنظام

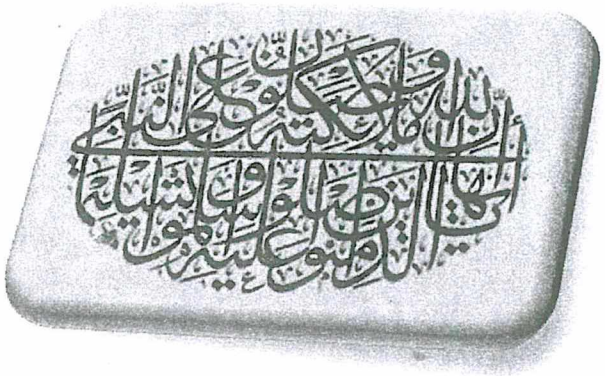

وشروح للمتون التي تتناول اللغة العربية والعلوم الدينية، واشتهر كثير منهم بالمنظومات التعليمية (راجع محمد المختار ولد اباه الشعر والشعراء في موريتانيا).

وقد كثرت هذه المصنفات فبلغت الآلاف في جميع الفنون والعلوم، ويوجد كثير من هذه المؤلفات في المكتبات العائلية وجلها ما يزال مخطوطا، وقد تعرض الكثير منها للضياع لأن بعض عائلات المؤلفين ليس فيهم من له همة علمية تبعثه على حفظ هذه المخطوطات وتوفير الصيانة لها وخاصة بعد محنة الجفاف التي أصابت البلاد من عام 1969م حيث اشتغل الناس، وقد مسهم الضر، عن هذا التراث وربما ارتحل بعض الأحياء مخلفا وراءه صناديق الكتب بين الأطلال في كهوف الجبال أوفي الأعرشة أوفي غير ذلك ولسان حالها ينادي::أنقذوني من الضياع وأخرجوني من الظلمات إلى النور". ومنذ سنوات بدأت الدولة الموريتانية تستجيب لهذا النداء رغم ضعف إمكانياتها، وكان أهم ما أنجزته في هذا الإطار تأسيس المعهد الموريتاني للبحث العلمي وتكليفه بحصر المخطوطات وحفظها وقد وجد المعهد دعما ومؤازرة من دول وهيئات في هذه المهمة العلمية ورغم أن عملية الجمع مازالت في بدايتها ورغم ضعف في الوسائل، فقد تمكن المعهد من اقتناء ما يلي: 2239 ميكرفيل، 500 ملفا للشعر 300 ملفا للنوازل، وقد تمكن المعهد من معرفة أمانة كثير من المخطوطات الموريتانية في مكتبات دول أخرى كما سعى المعهد إلى فهرسة بعض المكتبات ورغم جهود بذلت مازالت حصيلة الفهرسة والحصر فضلا عن الاقتناء ضئيلة قاصرة ولعل أهم ما أنجز في مجال الفهرسة حتى الآن دليل المؤلفين الشناقطة الذي وضعه المختار بن حامدن والخبير الدولي هيموفسكي.

ومما هوجدير بالذكر أن بعض هذه المخطوطات قد وجدت النور في السنوات الأخيرة حيث تم نشرها وطبعها، إما في موريتانيا أوفي غيرها من الدول العربية، ومازال الباقي ينتظر من يخرجه من الظلمات إلى النور....

الخاتمـة

بعدما قدمنا صورة من ثقل وزننا الثقافي والحضاري والذي كاد أن يتلاشى لولا عناية من الله وإرادة صادقة من رئيس الجمهورية محمد ولد عبد العزيز لضاعت هذه الثروة، وقد بينا إسهام الأجداد في ترسيخ وتوحيد المذاهب الفقهية والعقدية ودور المدن التاريخية ذات الطابع العلمي في ازدهار تلك النهضة.

هذا وأصبح بإمكاننا تلخيص الموضوع فيما يلي:

أولا: أن الرئيس محمد ولد عبد العزيز أحيا ثقافة ذات خضوصية وطنية كادت أن تتلاشى تمثلت في المدن التاريخية وعودة الحياة لها بإقامة الندوات العلمية وتقديم الجوائز في مجالات القرآن والحديث والسيرة النبوية والشعر بشقيه الشعبي والفصيح... وتقديم التشجيع المادي والمعنوي لأصحاب المواهب في مختلف مجالات الثقافة التراثية...

ثانيا: طباعة المخطوطات وصيانتها...

ثالثا: التنوع الثقافي الذي يتمثل في قيمة ثروتنا التي كانت منسية فأحياها عهد الإصلاح الذي نعيش أجل صوره...

وقد نستنتج من هذا البحث ضرورة حماية هذه المكتسبات التي تحققت منذ السنوات الأخيرة في المجال الثقافي والتراثي، من خلال الإشادة بها وتثمينها وإعطائها حقها من المباحث الأكاديمية من خلال الندوات العلمية والبحوث.

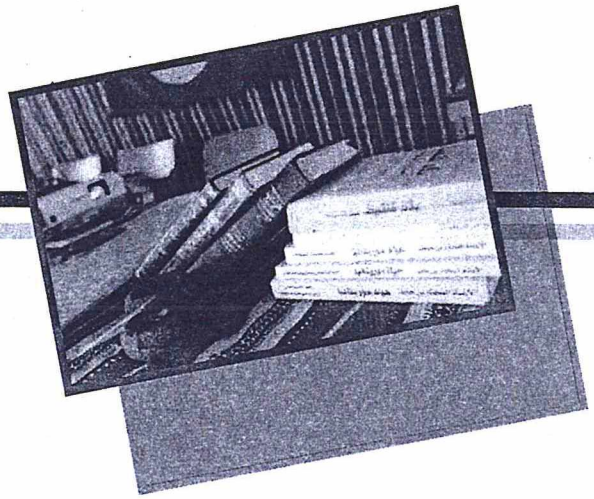

من نوادر المخطوطات في خزائن مدينة شنقيط
مكتبة أهل أحمد البشير أنموذجا

الدكتور إسلم بن السبتي

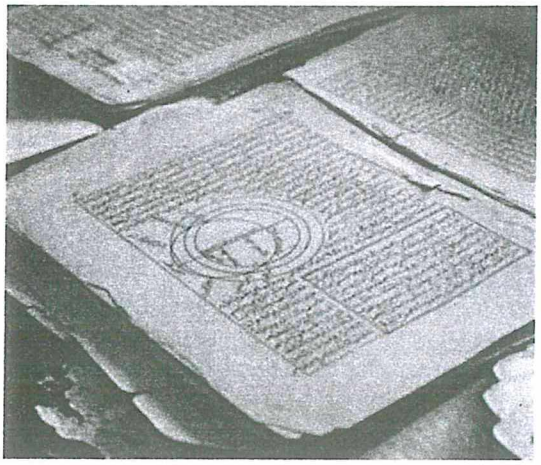

التراث المخطوط الذي تمتلكه مكتبات شنقيط، يمتاز بالندرة والتميز من حيث عدم وجود معظمه في مكتبات المخطوطات بالعالم العربي والإسلامي، ومن حيث توفر بعض النسخ المخطوطة منه لكتب طبعت ولم يحصل محققوها على تلك النسخ المتوفرة في مكتبات تلك المدينة، وعليه فإن أية دراسة لذلك المخزون يدفع بالمشتغلين بالتراث إلى الرجوع إليه لمحاولة الاستفادة منه والتنويه به ومن ثم تثمينه وإعطاؤه ما يستحق من العناية، وبالتالي المشاركة في حفظه وانتشاله من وسائل الضياع التي تبتلع المدينة بصفة عامة وبالتراث بصفة خاصة.

مكتبة أهل أحمد البشير

يعود تأسيس هذه المكتبة إلى حقبة بعيدة أيام حياة والد الأسرة العالم الصالح أحمد بن البشير المتوفى سنة 1270هـ، مؤلف كتاب **مفيد العباد سواء العاكف فيه والباد**، وكتاب **موارد النجاح**، ونعتقد جازمين أنه هومن أسس تلك المكتبة وجمع كتبها، ويشهد على ذلك مصادره الكثيرة التي رجع إليها في تأليف كتبه. وقد آلت تلك المكتبة إلى أحفاده وقد حافظوا عليها، وإن كانت قد توزعتها أياد أمينة حتى عهد قريب. وفي السنوات الأخيرة انتعشت مدينة شنقيط العامرة ورجعت الروح إلى ميدان الثقافة، فما كان من أبناء الأسرة إلا أن قاموا بنهضة شاملة بغية إبراز المكانة السامقة للعالم الكبير وذلك من خلال إحياء تراثه، ولا يتأتى ذلك إلا بإعادة الروح لتلك

المكتبة التراثية التي تركها. وقد وقفت على ذلك بأم عيني بما رأيته مسطرا على عدة مئات من المخطوطات التي امتلكها أحفاده، حيث أعادوها إلى المكتبة، ونذكر من بينهم على سبيل المثال لا الحصر الحاج بن أحمد بن البشير، فقد رأيت خطه على عدة نسخ من تلك المكتبة.

إن اهتمامي بإبراز تراث مدينة شنقيط جعلني أعود إلى مكتبات مخطوطاتها، وقد بدأتها بمكتبة أهل حبت ذات الصيت الذائع. وها أنا أنتقل إلى مكتبة جديدة هي مكتبة أهل أحمد البشير. وقد تسنى لي أن أقف مؤخرا على محتوياتها، وبعد فحص شامل لتلك المحتويات استوقفتني عدة مخطوطات درستها في الفقرات التالية:

1- **أرجوزة الفرائض"** لإبراهيم بن أبي بكر عبد الله بن موسى الأنصاري" "التلمساني" المتوفى سنة 699 هـ.

وبداية تلك الأرجوزة هي قوله:

الحمد لله القديم الباقي الخالق المقتدر الرزاق

<u>نهايتها</u>

في النصف من شهر جمادى الآخره

والحمد لله ولا مفاخره

سنة خمس وثلاثين خلت

من بعد ستمئة قد كملت

أبياتها عشرون مع ثمنمائة

بعد ثمانمئة موافيه

نص كامل، وتوجد منه نسخة جيدة ضمن مجموع، تحبيس عمة السلطان المنصور بالله زوجة قاضي مراكش مولاي مصطفى العلوي سنة 1353 هـ" في جلد أحمر به نقوش[1]

2- معلم الطلاب بما للأحاديث من الألقاب

لأحمد بن محمد بن زكري التلمساني المتوفى سنة 899هـ: وهومن أعلام مدينة تلمسان العتيقة.[2] قام بتحقيق النص عبد الله الغمرواي، وشرحه محمد المغربي الحديثي.[3] وتوجد منه نسخة في فهرس المخطوطات العربية المحفوظة في الخزانة العامة بالرباط نسخ سنة 876هـ.[4]

بدايته في نسختنا:

يقول بعد الحمد ثم الشكر

عبد الإله أحمد بن زكري

[1] فهرس مخطوطات القرويين: (ص: 0)
[2] ترجمته في نيل الابتهاج. انظر ص194
[3] انظر مخطوط " الأعلام " 259/4. وكتاب:" دليل مخطوطات المكتبة الناصرية" ص 201.
[4] فهرسة مخطوطات علم الحديث ومصطلحه خلال التراث الجزائري (ص: 0)

ناقصة النهاية.

3- **الفوائد السنية في إعراب أمثلة الآجرومية.** لابن عبادة: نجم الدين محمد بن يحيى بن تقي الدين بن عبادة الحلي، ثم الدمشقي الشافعي الفرضي المتوفى سنة 1090هـ.[1] وهوشرح للآجرومية في علم العربية.

أوله: "اللهم لا سهل إلا ما جعلته سهلا، وأنت تجعل الحزن إذا شئت سهلا.. الحمد لله رب العالمين إلخ.." ورد النص في نسخة مكتملة ضمن فهارس المكتبة الظاهرية[2].

والنص غير مكتمل.

4- **تحفة المريد على جوهرة التوحيد** لإبراهيم بن محمد بن أحمد، الباجوري المتوفى سنة 1277هـ. وله عنوان فرعي يعرف به هو: **حاشيه الباجوري على جوهرة التوحيد.**

نص ناقص البداية. وله نسخ عدة في مكتبات العالم.

5- **الزبده في شرح قصيده البرده للبوصيري** لخالد بن عبد الله بن أبي بكر، الأزهري المتوفى سنة 905هـ. توجد منه نسخ متعددة في مكتبات العالم.

والنص الذي يوجد في هذه المكتبة غير مكتمل.

6- **أجوبة العباسي"** "الفقه" "أبوالعباس أحمد بن إبراهيم بن عبد الله بن يعقوب" "السملالي" محمد بن محمد بن إبراهيم، من ذرية سيدي عبد الله بن علي التاملي ثم الشجدلتي" المتوفى سنة 1294هـ، هذه بعض أجوبة الفقيه الأريب، اللوذعي اللبيب. نسخة "جيدة" "هذه الأجوبة في الأصل للعالم أحمد بن محمد بن محمد بن سعيد بن عبد الله بن إبراهيم العباسي وقد جمعها تلميذه المذكور أعلاه. توجد في جلد بُنِّي به ترجمة زرقاء.[3] توجد نسخة أهل أحمد البشير في مجلد جيد التجليد والنص مكتمل. ختمه ناسخه بمجموعة من الأبيات ذات الصلة بما يرجوه النساخ من القراء والمطالعين للكتب، من مثل قوله:

كتبت بكفي ما علمت بقاءه

زمانا وكفي عن قريب ستذهب

وإني أرجوأن يحط خطيئتي

ويغفر لي ذنبي بما كنت أكتب

[1] هدية العارفين: 2/ 103، وانظر خزانة التراث: 219/1

[2] مخطوطات الظاهرية، فهرس النحو: 243/2

[3] فهرس مخطوطات القرويين (ص: 0)

وقد نسخه عند الزوال يوم الجمعة المتمم ثمانية أيام بشعبان سنة الستة والسبعين والمئتين بعد ألف من الهجرة. كتبه العبد الضعيف الراجي عفومولاه بيس العبيد إن لم يداركه الله بغفرانه، عمر بن أحمد بن عبد الله بن أحمد بن أحمد بن يوسف من ذات الصَّفْوَانِ الهلالي، ثم السوسي. أصلح الله حاله في المقام والرحيل بجاه من لا جاه إلا جاهه والسلام.

7- **الوسيلة العظيمة** لأبي العباس سيدي أحمد بن عبد العزيز الهلالي الفلالي المتوفى سنة 1175هـ[1]. ذكرها إسماعيل باشا في كتابه[2]

بدايتها:

حمدا لمن يجود بالنوال

على جميع الخلق بالتراق

ثم الصلاة والسلام النامي

على النبي أكرم الأنام

نهايتها

فنال ما رجى من الآمالي

وحاز ما ابتغى على الكمال

وقد وقفت في هذه المكتبة الغنية بالمخطوطات علي نصين هما نفح الطيب في الصلاة على النبي الحبيب، أولب الألباب في الصلاة على النبي الأواب للشيخ سيدي المختار الكنتي المتوفى سنة 1226هـ والنص غير مكتمل، إلا أنه يساعد في العمل على جمع مخطوطات المؤلف الغير محددة المكان. كما وقفت على نص: كفاية المريدين على المرشد المعين للطالب ببكر بن أحمد المصطفى المحجوبي المتوفى سنة المتوفى سنة 1335هـ[3]. والنص ناقص.

ومن النصوص المهمة التي عثرت عليها في هذه المكتبة قصيدة نادرة لسيدي محمد بن سيدي عثمان بن عمر الولي المحجوبي الولاتي رحمه الله ونفعنا به وبأمثاله آمين، يمدح فيها الباشا الخضير بن أحمد بن يرّ العبديّ[4] من عمال مولاي إسماعيل بن علي (1082-1139هـ). يقول في مطلعها:

من ضامَهُ دَهْرُهُ إمْلاَقًا أوضَرَرَا؟

فَلْيَقْصُدِ البَاشَةَ المُسْتَعْلِي الخَضِرَا

والنص في ورقة صغيرة، يبدوأنه غير مكتمل، وهوبحكم الضائع من التراث الولاتي.

---

[1] انظر ترجمته في فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات: 1/ 169

[2] إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون: 2/ 684.

[3] معجم أسماء المؤلفات الموريتانية المخطوطة: ص230

[4] انظر تاريخ ابن طوير الجنة: ص50.

ومن النصوص المهمة في هذه المكتبة نص: نظم عبد الله بن الحاج حمى الله لألفات القرآن.

بدايته:

الحمد لله الذى له الألف

بين الحروف متواضعا ألف

وهوفاقد النهاية. ومن هذا النص نسخة في مدينة ولاتة.[1]

وقد وقفت على مجلد عملت فيه الأرضة عملها غير أن معظم محتوياته لا تزال على حالها، قرأت فيه علّي أظفر بعنوان، أومعرفة اسم مؤلف، فلم أجد شيئا من ذلك. وهذه المخطوطة تتكلم عن بدء الخلق منذ مولد النبي صلى الله عليه وسلم إلى حكم الدولة في المغرب. حيث ذكر عدة نصوص مهمة. وعلى سبيل المثال نقل النص التالي الذي يؤرخ لتولي سليمان": وبويع سليمان بن عبد الملك بن مروان[2] يوم موت أخيه الوليد فلما بويع صعد المنبر ثم قال الحمد لله ما شاء منع، وما شاء أعطى، وما شاء رفع، وما شاء وضع. أيها الناس إن الدنيا غرور وباطل تتقلب بأهلها". ومن النصوص النادرة في هذا المجلد ما نقله عن سبب تسمية البربر فقال:" وسبب تسميتهم البربر فكذلك لما صار ملك مصر لقيس عيلان كان له ولد يسمى بَرْ، فخرج مغاضبا لأبيه وإخوته إلى ناحية المغرب فقال الناس: بربرا أي توحش في البراري فسموا بربرا". ثم أنشد قصيدة ليزيد بن خالد يمدح البربر فيها:

أيها السائل عنا أصلنا

قيس عيلان لنا الغر الأول

نحن حقا من بني بر الندى

طارد الأزمة نحار الإبل

قد بنى المجد فأورى زنده

وكفانا كل خطب ذي جلل

إن قيسا يعتزي بر له

ولبر يعتزي قيس الأجل

فلنا الفخر بقيس إنه

جدنا الأكبر فكاك الكبل

إن قيسا قيس عيلان هم

معدن الخير على الخير دلل

حسبي البربر قومي إنهم

ملكوا الأرض بأطراف الأسل[3]

وفي هذه المخطوطة نص كنت قد وقفت عليه في شرح النابغة لقصيدة إبراهيم التيمي وهوالتالي:" وكان إبراهيم التيمي قد أخذه الحجاج وأثقله بالأكبال وألقاه في السجن، فمات. فرءى الحجاج ليلة موته أن في هذه

[1] انظر فهرس النعمة وولاتة: ص312

[2] التنبيه والإشراف: ص: 116

[3] الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى: 1/ 119

الليلة مات رجل من أهل الله في هذه البلدة، فلم يصبح بها مقتول إلا التيمي فقال الحجاج: رؤيا نزغة من الشيطان، وأمر برميه علي المزابل، فإنا لله وأنا إليه راجعون"[1]. وهذا النص أرجعه النابغة لحياة الحيوان للدميري ولكنني راجعت الكتاب فلم أجد النص من ضمن محتواه. ومن الذين قرؤوا الكتاب العالم الولاتي محمد بن علي بن أبي بكر. وقف على بيت قرأه في تاريخ الخلفاء، ثم كتب في الهامش بيتا وهو هذا:

بلـــــــــى والله لا يرجـــــــــون إلا

خلـودا فـي الجحـيم وفـي العـذاب

ولما سمع البيت الجكني قال:

علـى مـا قالـه ابـن علـي الـولاتي

لأقســـم بـــالزبور وبالكتـــاب

ومن المطالعين للكتاب أحمد بن محمد عبد الله بن أبي بكر الصديق البرتلي، فقد مهره بخطه على إحدى صحائفه مما يثبت أنه من الكتب التي كانت في خزانته.

المصادر والمراجع

- الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، لأبي العباس أحمد بن خالد بن محمد الناصري، تحقيق: جعفر الناصري/ محمد الناصري، الناشر: دار الكتاب، سنة النشر: 1418هـ/ 1997م، مكان النشر: الدار البيضاء؛
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، لإسماعيل باشا بن محمد امين بن مير سليم البابانى، عنى بتصحيحه وطبعه على نسخة المؤلف: محمد شرف الدين بالتقايا، والمعلم: رفعت بيلكه الكليسى، الناشر: دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان؛
- تاريخ ابن طوير الجنة، الطالب أحمد بن طوير الجنة الحاجي الواداني، المتوفى سنة 1265هـ، تحقيق: سيدأحمد بن أحمد سالم، منشورات معهد الدراسات الإفريقية بالرباط، سنة 1995م؛
- التنبيه والإشراف المؤلف: أبوالحسن على بن الحسين بن على المسعودي، منشور ضمن المكتبة الشاملة،
- دليل مخطوطات المكتبة الناصرية، منشور ضمن المكتبة الشاملة؛
- خزانة التراث منشورة ضمن المكتبة الشاملة؛
- شرح قصيدة ابراهيم التيمي للنابغة القلاوي، تحقيق الدكتور إسلم بن السبتي (نص مرقون)؛
- فهرس النعمة وولاتة؛
- فهرسة أحمد ولد محمد يحيى. الإعداد الأولي أولريخ ريبشتوك، التحرير والتحقيق: إبراهيم شبوح، نشر مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي - لندن، سنة 1424ه - 2003م؛
- فهرس مخطوطات القرويين، منشور ضمن المكتبة الشاملة؛
- فهرسة مخطوطات علم الحديث ومصطلحه خلال التراث الجزائري، منشور ضمن المكتبة الشاملة؛
- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، لعبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة 2 سنة 1982م؛
- معجم أسماء المؤلفات الموريتانية المخطوطة، تأليف الدكتور إسلم بن السبتي، طبعة مطبعة المنار، سنة 2012م؛
- نيل الابتهاج بتطريز الديباج لأحمد بابا التنبكتي، إشراف ونقديم: عبد الحميد عبد الله الهرامة، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس ليبيا؛
- هدية العارفين، لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم البابانى البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف في مطبعتها البهية استانبول سنة 1951، أعادت طبعه بالأوفيست، منشورات مكتبة المثن.

التواصل بين ولاتة والحواضر العلمية (توات نموذجا)

د .محمد الأمين ولد أن، جامعة أنواكشوط

المقدمة

تعتبر مدينة ولاتة من أقدم الحواضر الصحراوية الموريتانية التي تم تأسيسها في فترات تاريخية مختلفة، حيث عرفت ازدهارا اقتصاديا بفضل انفتاحها وتواصلها مع مثيلاتها من الحواضر العلمية، فاستقرت بها عائلات من توات وتنبكتوو بلاد السودان كان لها الدور البارز في نهضة الثقافة العربية الإسلامية ورعاية التجارة العابرة للصحراء.

كما عرفت مدينة ولاتة بكثرة علمائها ومجالسها العلمية، وقد وطدت في وقت مبكر علاقاتها بالحواضر الإسلامية وبخاصة حواضر الجنوب الجزائري.

يرجع التواصل بين ولاتة ومثيلاتها من الحواضر الجزائرية إلى فترات موغلة في القدم، وهوما ظهر في صور وأشكال مختلفة، فمن المعروف أن بعض الأسر الولاتية ترجع أصولها إلى توات. كما أن بعض العلماء من ولاتة كانوا يمرون في طريقهم إلى الحج بحاضرة توات في إطار ما عرف بركب الحاج الولاتي.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل كان هناك تواصل تجاري بين تلمسان وولاتة من خلال أسرة المقري ذات الصيت التجاري الواسع، هذا بالإضافة إلى التواصل الثقافي والروحي الذي كان قائما بين حاضرة ولاتة وبعض الحواضر العلمية الجزائرية، والذي تجسد من خلال الطرق الصوفية والمرجعية الفقهية.

في هذا الصدد يمكن أن نتعرض لمجموعة من أشكال التواصل والترابط بين حاضرة ولاتة والحواضر الجزائرية، يمكن إجمالها في:

1- التجارة الصحراوية:

كانت حاضرة ولاتة محطة تجارية مهمة بين المحطات التي تمر بها القوافل التجارية في رحلتها من شمال إفريقيا إلى بلاد السودان، وقد دأبت القوافل التجارية على مخر عباب الصحراء في رحلات شاقة وطويلة وكان للتجار الجزائريين شأن فعال في رعاية هذه الحركة التجارية، ويذكر المقري أهمية النشاط التجاري لأبناء المقري على شبكة طرق القوافل التجارية، إذ كانوا يتوزعون من بين عدد من المدن ويتبادلون السلع

حسب العرض والطلب، وكان اثنان منهما يقيمان بولاتة وهما عبد الواحد وعلي، بينما كان شقيقهما الأكبر عبد الرحمن بسجلماسة وأبوبكر ومحمد بتلمسان[1].

2- بعثات الحجيج إلى الديار المقدسة:

دأب سكان الصحراء على تنظيم رحلات جماعية إلى الحجاز لأداء مناسك الحج وزيارة قبر المصطفى صلى الله عليه وسلم، ومن بينهم حجاج حاضرة ولاتة غير مكترثين بطول الطريق ومشقة السفر، فقد كان من عادتهم الذهاب في جماعات ضمن ركب ينطلق من ولاتة إلى الديار المقدسة مرورا بتوات، وهوما أشار إليه البرتلي في معرض حديثه عن الحاج أحمد بن الحاج الأمين الولاتي الذي ترأس ركب الحجاج من ولاتة إلى توات[2].

ولم يقتصر التواصل عبر رحلات الحج بين حاضرة ولاتة والحواضر العلمية الجزائرية على توات، بل إن بعض علماء ولاتة مر في طريق رحلته إلى الحج بحاضرة تندوف، فقد سجل لنا محمد يحي بن محمد المختار الولاتي معلومات مهمة عن إقامته بها دونها في رحلته الشهيرة إلى الحج[3].

3- الروابط الصوفية والطرقية:

نشطت الطريقة الصوفية المعروفة بالقادرية في حواضر الصحراء، فكانت بشيوخها وزواياها مرجعا للكثير من الأسر العلمية في ولاتة الذين ارتبطوا بها إلى حد كبير. وقد اتسعت خريطة انتشارها على يد الشيخ محمد بن عبد الكريم المغيلي التواتي (المتوفى سنة 940 هـ)، الذي زار السودان الغربي والنيجر، وعنه أخذ الطريقة الشيخ سيدي اعمر بن الشيخ سيدي أحمد البكاي الكنتي (المتوفى سنة 959 هـ)[4]، وقد حظيت هذه الطريقة بشهرة واسعة في مدن الصحراء الموريتانية وحواضرها وحضراتها.

وتعتبر الطريقة التيجانية الأحدث والأكثر انتشارا، وهي تنسب إلى مؤسسها الشيخ أبي العباس أحمد التيجاني الجزائري (المتوفى سنة 1230 هـ)، وهي واحدة من أهم الزوايا الصوفية ذات الصيت العالمي حيث تعتبر ذات نفوذ في بلاد كثيرة من بلاد المسلمين،

1 - أحمد المقري التلمساني، المصدر السابق، ج5، ص205 - 206.
2 - البرتلي الطالب محمد بن أبي بكر الصديق، فتح الشكور في معرفة أعيان علماء التكرور، تحقيق محمد إبراهيم الكتاني ومحمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1401هـ/1981، ص48.

3 - الولاتي محمد يحي، الرحلة الحجازية، تخريج وتعليق محمد حجي، بيروت 1990، دار الغرب الإسلامي.
4 - الخليل النحوي، بلاد شنقيط المنارة والرباط، المنظمة العربي للتربية والثقافة، تونس، 1987، ص121.

فقد وصل نفوذها إلى الصحراء وبلاد السودان الغربي ولها امتداد قوي اليوم في موريتانيا، ويكفي أن نشير إلى إقبال سكان ولاتة على الطريقة التيجانية التي انطلقت من الجزائر، فقد تلقاها الكثير من علماء ولاتة ومنهم الفقيه أنبوي المحجوبي الولاتي (المتوفى 1277هـ) الذي كان مقدَما في تلك الطريقة[1].

4- الدرس المعرفي الولاتي:

بلغ التفاعل العلمي مداه بين الحواضر العلمية الجزائرية وحاضرة ولاتة الصحراوية، فقد شهدت المصنفات الجزائرية إقبالا كبيرا من طلبة العلم بها، وأصبحت مصدرا هاما من مصادر برنامج العقيدة الأشعرية في مدارسها، ومن أمثلة ذلك كفاية المريد في علم التوحيد لأبي العباس أحمد بن عبد الله الجزائري (المتوفى سنة 884 هـ)، وإضاءة الدجنة في اعتقاد أهل السنة لأحمد بن محمد المقري التلمساني (المتوفى سنة 1041 هـ).

هذا بالإضافة إلى حضور مصنفات الفقه وأصوله كمفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول لأبي عبد الله محمد بن أحمد الحسني التلمساني (المتوفى سنة 771 هـ)، ومختصر الأخضري لعبد الرحمن بن سيدي محمد الصغير بن محمد ابن عامر الأخضري البسكري الجزائري (المتوفى سنة 953 هـ). وفي النحو مثل كتاب عبيد ربه لمحمد بن أب التواتي (المتوفى سنة 1160 هـ). والأدب مثل كتاب الشمقمقية لأبي العباس أحمد بن محمد الونان التواتي (المتوفى سنة 1187 هـ).

الخاتمة

تبقى ولاتة (إيوالاتن أوبيروسابقا)، الحاضرة النائية في الجنوب الشرقي الموريتاني حاليا نقطة ومرتكزا مهما في تجارة الصحراء عبر التاريخ، وبموقعها هذا استقبلت رجالا وتجارة وكتبا وعلما ومعرفة، مما خلد اسمها بين الحواضر العلمية الصحراوية، وبالعلم وحده تركت صدى في تاريخ المنطقة بشكل عام.

وقد شكلت حاضرة ولاتة عبر التاريخ جسرا للعبور والتواصل بين شمال إفريقيا وبلاد السودان الغربي، وبحكم هذا الموقع الجغرافي أصبحت محطة تجارية ونقطة عبور لجملة من القوافل التجارية، وقد اكتسبت بذلك أهمية اقتصادية وعلمية،

1 - الطالب بوبكر، منح الرب الغفور في ذكر ما أهمل صاحب فتح الشكور، إخراج وتعليق محمد الأمين ولد حمادي، قسم التاريخ، جامعة نواكشوط، السنة الجامعية، 1992-1993، ص134.

تحولت بموجبها إلى منارة للعلم والثقافة في الصحراء وبلاد السودان.

إن هذا الحراك الفكري الذي عرفته حاضرة ولاتة كان نتيجة لانفتاحها وتواصلها مع المناطق المجاورة وبخاصة الحواضر العلمية الكبرى في توات وغيرها، مما أسهم في تشكيل هذا البناء وتبلوره حتى أصبحت تلك الحاضرة تعج بالنشاط العلمي وتستقطب الكثير من العلماء.

قائمة المصادر والمراجع:

1- أحمد بن محمد المقري التلمساني، نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب، دار صادر، بيروت، 1967، 11 جزء.

2- البرتلي الطالب محمد بن أبي بكر الصديق، فتح الشكور في معرفة أعيان علماء التكرور، تحقيق محمد إبراهيم الكتاني ومحمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1401هـ/1981.

3- محمد يحيى الولاتي، الرحلة الحجازية، تخريج وتعليق محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1990.

4- الخليل النحوي، بلاد شنقيط المنارة والرباط، المنظمة العربي للتربية والثقافة، تونس، 1987.

5- الطالب بوبكر بن أحمد المصطفى المحجوبي الولاتي، منح الرب الغفور في ذكر ما أهمل صاحب فتح الشكور، إخراج وتعليق محمد الأمين بن حمادي، قسم التاريخ، جامعة أنواكشوط، السنة الجامعية 1992-1993.

الصلات الإجتماعية بين صحراء الملثمين والسودان الغربي خلال العصور الوسطى

الدكتور المصطفى بكبر

استاذ متعاون بجامعة نواكشوط

إن عدم وجود حدود طبيعية بين المجالين الصحراوي والسوداني أدّى إلى تقوية العلاقات بينهما وحيويتها وكسر الحواجز بين المجالين، حيث قطنت مجموعاتٌ من الملثمين السودانَ الغربي، كما استوطن بعض السودانيين الصحراءَ، ولعلّ أصدق مثال على القرب بين المجالين، ما أورده مؤلف كتاب "صورة الأرض" حين قال {وملك آوداغست هذا يخالط ملك غانة}[1]، حيث كانت أهم حواضر الملثمين على مقربة من عاصمة الإمبراطورية الغانية "كونبي صالح" - التي أسسها السوننكى في الحزام الساحلي الملاصق للأطراف الجنوبية للصحراء - وبالرغم من أن السودانيين كانوا يطمحون - من موقع عاصمتهم هذه - إلى منافسة المدن الصنهاجية - خاصة آوداغست - تجاريا، إلا أن الأمر - بالمقابل - قد سهّل استقرار التجار السودانيين في المدن الصحراوية بالإضافة إلى وجود يد عاملة ساهمت في استخراج الملح الصحراوي والعمل في البيوت، وكان أغلبها رقيقا[2]، يقول البكري "... وبها سودانيات طباخات (...) تحسن عمل الأطعمة الطيبة"[3] ولم يقتصر هذا الرقيق على العمل في البيوت ومقالع الملح، بل ساعد في تكوين الجيش المرابطي[4]، كما لم يكن وجود السودانيين في هذا الجيش مقتصرا على الصحراء فحسب بل زحف بهم المرابطون شمالا، وأقوى دليل على ذلك كان مشاركة أربعة آلاف سوداني في معركة الزلاقة[5]، ولجوء الأمير المُرابطي علي ابن يوسف إلى تفريق الجنود السودانيين على مدن المغرب

1- ابن حوقل (أبوالقاسم محمد النصيبي) "صورة الأرض"، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1992، ص: 98.

2- حبيب الجنحاني "المجتمع العربي الإسلامي الحياة الإقتصادية والإجتماعية"، إصدارات عالم المعرفة، مطابع السياسة الكويت، 2005 مرجع سابق، ص: 178

3- البكري (أبوعبيد): "المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب"، وهوجزء من كتاب المسالك والممالك، المطبعة الحكومية، الجزائر، 1857، الناشر دار الكتاب الإسلامي، القاهرة ص: 158

4- إبراهيم القادري بوتشيش "مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين"، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1998، ص: 48 – 50.

5- ابن خلكان (أحمد ابن محمد بن ابي بكر): "وفيات الأعيان وأنباء الزمان"، ج 8 تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1971م ص: 118

من أجل تحمّل نفقات تجهيزهم بالسلاح بغية الوقوف أمام التدخل النصراني في الأندلس[1].

كما شارك السودانيون المقيمون في الصحراء في قطع الطريق على القوافل التجارية، حيث تفيد بعض المصادر بوجود إحدى المجموعات السودانية شمال آوداغست كانت تغير على القوافل "... ثم تسير منه يوما في جبل يقال له أزجونان يقطع فيه السودان"[2].

وقد أشار البكري في موضع آخر أثناء حديثه عن وفاة ابن تيفاوت إلى موضع يقال له قنقارة، تسكنه قبيلة من السودان تحمل الاسمَ نفسه {.... وهلك بموضع يقال له قنقارة من بلاد السودان وهم قبيل من السودان بغربي مدينة بانجلابين وهي مدينة يسكنها جماعة من المسلمين يعرفون ببني وارث من صنهاجة..}[3]

ولا شك أن هذه الأماكن المختلفة التي أفاد البكري بوجود بضع مجموعات سودانية بها، ستعطينا انطباعا ولويسيرًا عن حجم التواجد السوداني في مدن الصحراء وما يجاورها.

هذا ويرى Mauny أن ازدهار العلاقات التجارية بين صحراء الملثمين والسودان الغربي، قد أفضى إلى وجود مجموعات سودانية بالصحراء، سواء عن طريق العلاقات الإجتماعية كالزواج مثلا، أوعن طريق الإكثار من اقتناء الرقيق الذين تجاوزت أعدادهم أعداد السادة في بعض مناطق الصحراء[4]، وإلى ذلك يشير البكري أن تجار آوداغست من الزناتيين والعرب {...كانت لهم أموال عظيمة ورقيق كثير كان للرجل منهم ألف خادم وأكثر}[5].

وإذا كانت بعض المجموعات السودانية قد استوطنت الصحراء قديما، فإن الوجود الصنهاجي بالسودان كان ضاربا في القدم - أيضا - حيث أن بعض المجموعات الصنهاجية سكنت السودان وامتزجت بأهله لدرجة جعلت بعض المصادر تختلف في أصولها وتعتبرها سودانية {.... وأما بني تامناك ملوك تادمكة والقبائل المنسوبة إليهم فيقال إن أصلهم سودانٌ ابْيضّت أبشارهم وألوانهم لقربهم إلى الشمال وبعدهم عن أرض

1- عبد الإله بن لمليح "الرق في بلاد المغرب والأندلس"، مؤسسة الإنتشار العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 2004 ص: 129
2- البكري / مصدر سابق، ص: 157.
3- نفسه / ص: 164

4 - Mauny M Tableau géographique، de l'Ouest Áfricain au Moyen Age". Dakar 1961 P: 454
5- المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب / مصدر سابق، ص: 168.

كوكو(...) ويقول آخرون بل من صنهاجة أنفسهم}[1].

ومن أكثر القبائل الصنهاجية توغلا في بلاد السودان نجد قبيلة "مسوفة" وهي القبيلة الصنهاجية التي شغلت المجال الشرقي من صحراء الملثمين، وقد أسهم موقعها في عملية التوغل هذه، نظرا لجفاف أرضها وعدم مرور طريق حيوي بها، مما جعلها تتنقل بين شرق الصحراء ومنعطف نهر النيجر خاصة عشيرة "إمغشرن" التي أسست مدينة تنبكتوفي نهاية القرن الخامس الهجري {... فنشأت على أيدي طوارق إمغشرن في أواخر القرن الخامس الهجري فنزلوا فيها راتعين وفي وقت الصيف في ساحل البحر في قرية امظغ ينزلون وفي وقت الخريف يرتحلون ويصلون أروان..}[2].

وقد كان تأسيس "إمغشرن" لتنبكتوإيذانا بازدهار المدينة تجاريا وثقافيا، ولقد أطلعتنا الكتب السودانية - وغيرها من المؤلفات التاريخية - على حجم الحضور العلمي والاجتماعي لصنهاجة، في هذه المدينة خاصة والسودان الغربي عامة، فإمامة مساجد تنبكتوكانت من نصيب الصنهاجيين بالإضافة إلى وظيفة القضاء، مما أدى إلى ظهور أسر صنهاجية كانت فاعلة في النهضة الثقافية للمدينة كأسرة "آل أقيت" وغيرها.

ومن بين المجموعات الصنهاجية التي سكنت السودان وأثرت في تاريخه بشكل كبير، حتى عدتها الكثير من المصادر ركنا هاما من النسيج الاجتماعي السوداني نجد المجموعة المعروفة باسم "ماسنه"، وبالرغم من أن أغلب الدارسين سيما الغربيين منهم يعتبرون "ماسنه" جزءً من المجموعة السودانية، إلا أن المصادر التاريخية - وخاصة السودانية منها - قد أشارت إلى أنها تمثل إحدى المجموعات الصنهاجية التي سكنت السودان منذ فترة قديمة، وأنها نزحت من المدينة الصحراوية "تيشيت" تجاه حوض نهر النيجر{... كما أن أصل أهل ماسنه تيشيت..}[3]، ونحن نعتقد أن "ماسنه" مجموعة صنهاجية كانت تسكن جنوب المغرب الأقصى حيث أسست مدينة تحمل اسمها، لكنها توغلت منذ فترات قديمة نحوالصحراء ثم السودان، ويدعم هذا الاستنتاج تردّد اسم هذه المدينة عند بعض مصادر الفترة {...ومن مدينة البصرة طريق آخر إلى فاس فمنها إلى

---

[1]- ابن حوقل / مصدر سابق، ص: 101

2- السعدي (عبد الرحمن ابن عبد الله ابن عمران ابن عامر): "تاريخ السودان"، وقف على طبع السيد هوداس، باريز 1981 ص: 20.

[3]- نفسه / ص: 22.

وادي ورغه ثم إلى مدينة ماسنه مرحلة...}[1] كما نجد لها ذكرا إبان تأسيس الدولة الإدريسية مما يعني أن المدينة كانت موجودة قبل ذلك التاريخ {... وخرج (يعني المولى إدريس) إلى ماسنه في شعبان سنة ثلاث وسبعين ومائة..}[2].

وبالرغم من توغل "ماسنه" جنوبا إلا أنها لم تقطع صلتها بالقبائل الصنهاجية الأخرى، بل ظلت الروابط الإجتماعية والسياسية قائمة بينهما، مع أن الماسنيين قد استقروا ومنذ قرون عديدة بين الشعوب السودانية، وأصدق دليل على ما ذهبنا إليه هواستعداد القبائل الصنهاجية الفطري لحماية أبناء عمومتهم في السودان عند تعرّضهم لأي خطر خارجي، ومن أمثلة ذلك استنجاد ماسنه لملك آوداغست"تينيروتان" من أجل المساعدة في صد هجوم ملك أوغام {... واستمده بعرين ملك ماسين على ملك أوغام فأمده بخمسين ألف نجيب فدخلت بلد أوغام وعساكره غافلة فغنمت البلد وأحرقته فلما نظر أوغام إلى ما حل ببلده هان عليه الموت فرمى بدرقته وثنى رحله عن دابته وجلس عليها فقتله أصحاب تينيروتان فلما عاين نساء أوغام إليه قتيلا تردّين في الآبار وقتلن أنفسهن بضروب القتل أسفا عليه وأنفة من أن يملكهن البيضان..}[3].

ولقد حافظت مجموعة "ماسنه" في إطار تمسكها بأصلها الصنهاجي على لغة "آزير"[4] التي كانت متداولة بين المجموعات الصنهاجية في صحراء الملثمين، ولعل ذلك ما حافظ على تميزها عن المجموعات السودانية المحيطة بها، ولقد ظلت صلة ماسنة بصحراء الملثمين قائمة حتى بعد سيطرة المجموعات الحسانية على المنطقة، بل إن بعض المجموعات العربية التي استوطنت المنطقة قد فضلت الالتحاق بماسنه والاندماج معها[5].

وبالإضافة إلى مجموعة "ماسنه" هناك مجموعتان صحراويتان أشارت المصادر إلى استقرارهما في بلاد السودان، هما "هوارة" و"لمطة {... ومنهم من قطع الرّمل إلى بلاد القفر وجاوزوا لمطة من قبائل الملثمين في ما يلي بلاد كوكو من السودان..}[6] ومن المرجح

---

[1]- البكري / مصدر سابق، ص: 111.
[2]- نفسه، ص: 118.
[3]- نفسه / ص: 159.
[4]- حماه الله ولد السالم "تاريخ موريتانيا العناصر الإساسية"، منشورات الزمن، العدد 9، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، 2007 ص: 182.
5- نفسه.
[6]- ابن خلدون (عبد الرحمن ابن محمد): "العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوالسلطان الأكبر"، ضبط

أن تكون لمطة التي تحدث عنها ابن خلدون هي جزء من القبيلة الصحراوية الكبيرة "لمطة"، ولا نعرف بالضبط الأسباب التي أدت إلى انزياح بعض اللمطيين جنوبا، حيث استقروا بالمنطقة السودانية - خاصة أواسط نهر النيجر - منذ منتصف القرن الثاني للهجرة، إذ سيطرت على بعض المجموعات السودانية المحيطة بكوكوسيما السونغاي، حيث تتحدث بعض المصادر السودانية عن وجود أسرة لمطية فرضت سلطانها السياسي على المنطقة عُرفت بأسرة "زا" والتي يرجع بعضهم أصولها إلى اليمن[1].

كما تحدثت بعض المصادر أيضا عن مجموعات صنهاجية عديدة استقرت في السودان منذ فترة طويلة، ولم يبق مما يدلّ على صنهاجيتهم سوى حكاياتٍ وأساطيرَ لازالت محفوظة في الذاكرة السودانية عن بدايات وصول هؤلاء إلى المنطقة، حيث تنعتهم دائما بالعشائر المُرابطية نسبة إلى الدولة المرابطية، ومازالت بعض تلك المجموعات معروفة بمسمّياتها رغم انصهارها التام مع النسيج المجتمَعِي السوداني، ومثالهما "برته" و"جيريانكو" التي يتواجد معظمهما في الأراضي المالية الحالية وترجع أصولهم إلى قبيلة "كلانصار" إحدى فروع قبيلة "مسوفة".

وتجدر الملاحظة هنا بأن التداخل بين سكان الصحراء والسودانيين كان أكثر وضوحا بالنسبة للحدود الشرقية بين المجالين، وهوما يفسره كثرة الفروع المسوفية التي توغلت جنوبا، ويرجع ذلك - حسب اعتقادنا - إلى عوامل مناخية بالدرجة الأولى، فمن المعروف أن قبيلة "مسوفة" من بين القبائل الصنهاجية الأكثر تنقلا في الصحراء - كما أشرنا سابقا - نظرا لجفاف المنطقة التي توجد بها وتنتشر في ربوعها.

أما مجالات "اكدالة" فكانت على مشارف نهر السينغال وضفاف المحيط الأطلسي، بينما كانت لمتونة قد استقرت بآدرار وتكانت، كما أن عاصمتها آوداغست تأسست على مشارف المناخ السوداني الرطب مما وفر نوعا من الاستقرار لهذه القبائل، أما مجال مسوفة وهوالمنطقة الشرقية من صحراء الملثمين فقد ظل منطقة طاردة لأيّ وجود بشري، لذلك غابت فيها كل مظاهر التمدّن وقد مثلت "تغازا" التجمع اليتيم فيها وهي التي عبر ابن بطوطة عن ضآلتها بقوله {... تغازا وهي

ومراجعة الأستاذين خليل شحادة وسهيل زكار، مج 6، دار الفكر، بيروت 2001 ج 6، ص:279

[1]- فيج جي دي / "تاريخ غرب إفريقيا"، ترجم وتقديم يوسف نصر، دار المعارف، الطبعة الأولى، 1982م مرجع سابق، ص:33.

قرية لاخير فيها}[1]، إلا أن ذلك لا ينفي كيف أن "المتونة" و"اكدالة" قد اندمجتا مع القبائل السودانية المحاذية لهما، وإذا كنا قد أشرنا سابقا إلى قرب العاصمة اللمتونية "آوداغست" من العاصمة السودانية "غانة" ومدى إسهام ذلك القرب في التمازج بين القبيلة والمجموعات السودانية المحاذية لها، فإن "اكدالة" أيضا ونتيجة لقرب مضاربها من مصبّ نهر السينغال فإن بعض فروعها قد تجاوز جنوبا واستقرّ بين السودانيين المقيمين على الضفة الأخرى لنهر السينغال، ولعلّ ذلك ما تشير إليه المصادر بقولها {... المصاقبون لبلاد السودان بنواكدالة هم آخر الإسلام خطة وأقرب بلاد السودان منهم صنغانة بين آخر بلادهم وبينها مسيرة ستة أيام..}[2].

كان ذلكم عن القبائل الصنهاجية ومدى تمازجها مع القبائل السودانية، وفي جانب الصحراء أيضا سنجدها قد ساهمت بدورها في نقل بعض المؤثرات الاجتماعية من شمالها إلى جنوبها، فهناك مجموعات سكنت الصحراء منذ بداية الفتح الإسلامي للمنطقة سرعان ما وجدت طريقها في التغلغل جنوبا واندمجت هي الأخرى بالمجموعات السودانية، وقد شكّل دخول الإسلام الصحراءَ بداية لصلة هؤلاء بالسودان إذ كوّنوا جاليات كبيرة في مدن السودان المختلفة، وقد اختلفت الظروف التي جعلت هؤلاء يميلون إلى الاستقرار هناك، فمنهم من جاء عن طريق الفتح، ومنهم من قدم بهدف التجارة، وبعضهم شكلت المنطقة بالنسبة له ملاذا آمنا هرَبًا من قبضة السلطات السياسية[3]، {... وببلاد غانة قوم يسمّون بالهنينين من ذرية الجيش الذي كان بنوأمية أنفذوه إلى غانة في صدر الإسلام، وهم على دين أهل غانة إلا أنهم لا ينكحون في السودان وهم بيض الألوان حِسان الوُجوه وفي سلي أيضا قوم منه يعرفون بالفامان..}[4]، هذا بالنسبة للقادمين من أجل

1- ابن بطوطة (أبوعبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم اللواتي): "تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار"، الشركة العالمية للكتاب الطبعة الأولى، بيروت 1991 ص: 297.

2- البكري / مصدر سابق، ص: 172.

3 -R.Mauny: Tableau géographique، op،cit, p:461.

4- البكري / مصدر سابق، ص: 179
يرى المختار ابن حامدن أن الفامان هم عرب مولدين ينتسب اغلبهم إلى الجيش الأموي الذي وصل غانة اثناء الفتح الإسلامي للمغرب وأنهم هم اصل مجموعة "الفلان" المعروفة اليوم ضمن المجموعات الغرب إفريقية والتي كان لها دور فاعل في المنطقة منذ العصر الوسيط وحتى يوم الناس هذا ولهم حكايات في هذا الصدد منها انهم هاجروا من مدينة اسمها دمت والتي اعتبروها تحريف لدمشق
انظر: المختار ولد حامدون "موسوعة حياة موريتانيا"، التاريخ السياسي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت، 2000 ص: 8.
الخليل النحوي "إفريقيا المسلمة"، الهوية الضائعة، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت، 1993، ص: 21 .

الفتح أما المجموعات التي استقرت في مدن السودان من أجل التجارة فكثيرة هي الأمثلة عليها، إذ لا تخلو مدينة سودانية من وجود جاليات عربية أغلبها قادم من المغرب الأقصى عن طريق الصحراء، وبعضهم الآخر قادم من المشرق الإسلامي، وقد تركز وجود تلك الجاليات على المدن المزدهرة تجاريا كآوداغست وغانة، أما الوافدون إلى المنطقة بغية الدعوة ونشر العلم فقد كان تمركزهم أساسا في داخل المدن التي عرفت بالازدهار الثقافي كولاته وتنبكتو.

وعلى كل فإن الصّلات الاجتماعية بين صحراء الملثمين والسودان الغربي قديمة ضاربة في جذور التاريخ، ساهمت فيها عدة عوامل منها عامل الجوار الجغرافي، هذا بالإضافة إلى تداخل حدود المنطقتين وعدم وجود حدود طبيعية فاصلة بينهما، مما سهّل انسيابية هذا التواصل الذي مازالت آثاره ماثلة إلى يومنا هذا.

وإذا كانت صعوبة مناخ الصحراء وضرورة البحث عن مراعي خصبة عوامل جعلت الصنهاجيين يسعون إلى التوغل جنوبا، فإن تجارة الرقيق - بالمقابل - كانت من العوامل التي أدّت إلى وجود سودانيين كُثر في منطقة الصحراء، يُضاف إلى ذلك عامل مشترك بين المجموعتين وهوتبادل السيطرة السياسية على منطقة الساحل الصحراوي ووجود مجموعات سودانية تحت السيطرة الصنهاجية والعكس.

ومع تعدد مجالات الاحتكاك بين المجتمعين والثقافتين يمكننا أن نلاحظ في كل فترة وجود بؤرة تتجمع فيها كل الرّوافد الثقافية والاجتماعية، وقد قامت بهذا الدور مراكز حضرية أسسها الصنهاجيون في تخوم الصحراء من مدن وغيرها، هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى كالتقاليد والأعراف...

1 - المدن التاريخية ودورها في نشر الثقافة:

لقد فرضت التجارة الصحراوية على سكان منطقة الصحراء والسودان إنشاء مدن في مناطق استراتيجية، وذلك لتسهيل عملية التبادل التجاري وإيجاد محطات للقوافل، لذلك كان إنشاء هذه المدن يتمّ على مشارف الطرق الحيوية[1].

وقد كان نصيب صحراء الملثمين - من تلك الخطوة التجارية - ضئيلا نظرًا لصعوبة المناخ واستحالة إنشاء مدن في عمق الصحراء، لذلك نجد أن أغلب المدن الصحراوية تم تأسيسها في مناطق قريبة من الساحل الصحراوي، مما جعلها مكانا مناسبا

[1]- عثمان باريما باري "جذور الحضارة الإسلامية في الغرب الإفريقي"، دار الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2000م ص: 22.

لوجود مجموعات سودانية بها، ولعلّ مثال "آوداغست" و"ولاتة" خير دليل على ذلك، بل إننا نجد صنهاجة تؤسس بعض مدنها في عمق المجال السوداني كما هوالحال بالنسبة لمدينة "تنبكتو".

ولقد شكلت هذه المدن فضاءً رحيبًا لتمازج المجموعتين السودانية والصحراوية، فكانت قواعدَ صلبة لنشر الإسلام وانطلاق الدّعاة هذا بالإضافة - طبعا - إلى وظائفها التجارية، مما جعل مساهمتها كبيرة في مجال التبادل الثقافي والاجتماعي بين الصحراء والسودان، وسنقتصر على مدينتي "تنبكتو" و"ولاتة" كمثال على إشعاع المدن ودورها في نشر الثقافة بين الشعوب السودانية والصنهاجية.

ولاتة:

نشأت مدينة "ولاتة" في ظروف خاصة حيث أدّى خضوع غانة لسلطان المرابطين إلى تمرّد الإمارات السودانية التي كانت تدين بالولاء للإمبراطورية السّودانية الهَرمة، ومن بين هذه الكيانات الطامحة نجد دولة "الصوصو" التي احتلت غانة في بداية القرن الثالث عشر الميلادي، وقد أدّى توسّع "الصوصو" الوثنيين إلى فرار مسلمي غانة بدينهم وأموالهم نحوالشمال الشرقي حيث أسسوا مدينة "ولاتة"، وكان لهذه المدينة من الإشعاع ما جعل أغلب الباحثين يعتبرونها في طليعة المراكز الثقافية الإسلامية[1] بالنسبة للمناطق المتاخمة لها بل وما وراء هذه المناطق من بلاد السودان، وذلك بفضل الدّعاة الذين كانوا ينطلقون من هذه المدينة لينشروا الإسلام في أرجاء السودان، كما وفدت إلى المدينة أفواج من الطلبة السودانيين بهدف تعميق دراستهم تحت ظل مساجد "ولاتة" قبل أن يعودوا إلى بلادهم مفعمين حماسا وحيوية[2].

وقد تجاوز إشعاع الفقهاء الولاتيين حدودَ السودان الغربي حيث نجد أن بعض قضاة "الهوصا" ينتمون إلى مدينة ولاته أوقرية "تازخت" المجاورة لها، ومن هؤلاء محمد ابن أحمد التازختي الشهير بلقب "أيد أحمد"، وقد يكون هوأول قاض عرفته إمارة "كشن" بل إنه ربما كان أول قاض راتب في كل بلاد الهوصا، أما أول قاض في تنبكتوفهو"الحاج الولاتي" عميد أسرة آل الحاج التي كانت تتقاسم النفوذ الديني في العاصمة الثقافية

[1]- ماجدة كريمي "العلاقات التجارية بين المغرب والسودان في العصر المريني"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 1988-1989 ص: 191

[2]- Couq (J): L'Islamisation" ،Histoire de l'Islamisation de l'Afrique de l'Ouest des origines jusqu' a la fin du XVIe siècle،" Librairie Orientaliste، Paul Guethner، SA، Paris 1984, p: 93.

للسونغاي مع أسرتي "آل اندغ محمد" و"آل أقيت" والأسر الثلاث صنهاجية الأصل ولاتية المنشأ، مما يعني أن انتقال الفقهاء من ولاتة إلى تنبكتولم يكن ظاهرة فردية، بل هوانتقالٌ جماعيّ ونزوحٌ منظم وترتبط أسباب هذا النزوح بعوامل مختلفة أفضت إلى تزحزح الطرق التجارية من الغرب إلى الشرق، وربما كان بروز "ولاتة" على حساب "آوداغست" و"آزوكي" مظهرا آخر لإحدى مراحل هذه الزحزحة البطيئة.

ويسجل المؤرخ التنبكتي عبد الرحمن السعدي هذه الظاهرة بأبعادها الاقتصادية والثقافية موضحا أنه {... كان التسوق من قبل في بلد بيرو(ولاته) وإليه يرد الرفاق من الآفاق وسكن فيه الأخيار من العلماء والصالحين وذوي الأموال من كل قبيلة ومن كل بلد من أهل مصر وورجل وفزان وغدامس وتوات ودرعة وتفلالة وفاس وسوس وبيط إلى غير ذلك ثم انتقل الجميع إلى تنبكتوقليلا قليلا حتى استكملوا فيه وزيادة مع جميع قبائل صنهاجة بأجناسها فكانت عمارة تنبكت خراب بيرو}[1]، وبفضل هذا الازدهار لعبت "تنبكتو" دور العاصمة الثقافية لإمبراطورية "السونغاي" وهوالدور نفسه الذي لعبته "ولاتة" في عهد إمبراطورية مالي[2].

تنبكتو[3]:

تأسست على يد طوارق "إمغشرن" أواخرَ القرن الخامس الهجري[4] في عهد الأمير يوسف بن تاشفين[5]، ومن أبرز المؤسسات الثقافية في مدينة "تنبكتو" مسجداها العتيقان[6] مسجد "سنكرى" و"المسجد الكبير"، أما المسجد الأول فقد أسسه "محمد نض الصنهاجي" الذي كان يتولى منصب حاكم "تنبكتو" منذ أواخر عهد إمبراطورية مالي ثم استمر في هذه الخطة وأورثها بنيه، أما المسجد الثاني فقد أسسته امرأة فاضلة من قبيلة "الأقلال" الشنقيطية، وكان مسجد "سنكرى" بشكل خاص جامعة للدراسات الإسلامية ومباحث اللغة العربية، وقد وصلت هذه الجامعة فيما بعد - في القرن السادس عشر تحديدا - إلى مستوى لا نظير له في كل

---

[1]- السعدي / مصدر سابق، ص: 21.

[2]- عثمان باريما بارى / مرجع سابق، ص: 23.

[3]- رغم أنها تأسست في القرن الخامس الهجري الا انها لم تزدهر بشكل كبير إلا في القرن السابع انظر: ماجدة كريمي / العلاقات التجارية...، مرجع سابق، ص: 197.

[4]- السعدي / مصدر سابق، ص: 22.

[5]- عصمت عبد اللطيف دندش: "دور المرابطين في نشر الإسلام في غرب إفريقيا مع نشر وتحقيق رسائل ابي بكر بن العربي"، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى بيروت، 1988 ص: 163.

[6]- عثمان باريما بارى / مرجع سابق، ص: 24.

إفريقيا الغربية، وكانت إمامة هذا المسجد حِكرا على أسرة "آل أقيت" الصنهاجية القادمة من "ولاتة"، كما احتكرت هذه الأسرة خطة القضاء في تنبكتوطيلة عهد الآسكيين.

ويمكن أن نستنتج من كتب التراجم ومن تتبع الأسانيد العلمية أن أغلب فقهاء "تنبكتو" كانوا من أصل صنهاجيّ[1] وهذا ما يفسر لجوء فقهاء "تنبكتو" إلى "ولاتة" عند خوفهم من بطش "السني علي" مؤسس إمبراطورية "السونغاي"، ولم تستعد "تنبكتو" مكانتها العلمية إلا بعد عودة الفقهاء من "ولاتة" في نهاية عهد السني علي وبداية عهد الآسكيين الذين ساهموا في عودة الفقهاء الصنهاجيين إليها.

وعندما سقطت دولة الآسكيين على يد الدولة السعدية أسر الجيش السعدي بعض الفقهاء الصنهاجين بتهمة التواطئ مع الآسكيين، فاقتيد الفقهاء من الأسرة الأقيتية إلى مراكش حيث توفيّ أكثرهم وتبَين هذه الواقعة مدى التلاحم السياسي بين فقهاء صنهاجة وحلفائهم السودانيين، ولقد برز خلال هذه الحادثة اسم الفقيه "أحمد بابا بن محمد أقيت" التنبكتي الذي ما أن خرج من سجنه بمراكش حتى انضم إلى حلقة درسه كبار العلماء في المغرب الأقصى.

وكانت "تنبكتو" قد استقبلت بالإضافة إلى العلماء الولاتيين كثيرا من الفقهاء الصنهاجيين القادمين من مدن صحراوية أخرى، كالوادانيين والتيشيتيين الذين ترددت أسماؤهم في لوائح أئمة المسجد الكبير بتنبكتو، ومن جانب آخر فتحت المدينة ذراعيها لكثير من الطلبة السودانيين لا سيما القادمين منهم من مدينة "جني" التي كانت تعتبر الامتداد السوداني لتنبكتو، كما توجّه الكثير من فقهاء القرى السودانية إلى جامع سنكرى حيث كانوا يستبدلون بعمامةِ الفقيه جلبابَ التلميذ؛ وبذلك استطاع الفقهاء الصنهاجيون أن يتحكّموا في مسار الحركة الثقافية في منطقة حوض النيجر السودانية، بفضل تأسيسهم مدينتي "ولاتة" و"تنبكتو" وسيطرتهم على المؤسسات الدينية في هاتين المدينتين، اللتين شكلتا أكبر دليل على التمازج الثقافي بين الصنهاجيين والسودانيين في مرحلة ما بعد المرابطين.

---

[1]- إذا عدنا لفتح الشكور نجد أن أغلب الفقهاء الذين عدهم ضمن إطار علماء التكرور أغلبهم من صنهاجة الصحراء أومن أصل مغربي الشيء نفسه نجده في الأعلام الذين التقى بهم ابن بطوطة أثناء رحلته إلى السودان.
انظر: تحفة النظار / مصدر سابق، ص: 299 – 206
البرتلي / (الطالب محمد بن ابي بكر الصديق): "فتح الشكور في معرفة أعيان علماء التكرور"، تحقيق محمد إبراهيم الكتاني ومحمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1981، صفحات متعددة.

وبفضل مؤلفات هؤلاء الفقهاء المستقرين لا زالت لدينا صورة أقرب للكمال عن الحياة العلمية في حوض النيجر السوداني، وربما كان لهذا الإقبال الشديد على المدن الشرقية علاقة بتدهور المراكز الحضرية في الجزء الغربي من صحراء الملثمين، ولا شك بأن هذا التدهور مرتبط بنهاية الحركة المرابطية وانزياح الطرق التجارية إلى الشرق، وكان لهذا العامل الأخير اليدُ الطولى في غياب معلومات موثوقة عن الأوضاع الإجتماعية والثقافية في الجزء الغربي من صحراء الملثمين، وفي منطقة حوض نهر السنغال خلال القرون الثلاثة التي أعقبت سقوط الدولة المرابطية.

2 ـ العادات والتقاليد والأعراف:

وهي الأفعال والأعمال التي يمارسها الأفراد فيعتادوها ويصعب إدراك نشأتها وتطوّرها لأنها جزء من النشاط الاجتماعي، وغالبا مّا تنشأ انطلاقا من وظيفة ينتفع بها هذا المجتمع أوذاك أوتنبثق من مُعتقد معيّن، وهي سلسلة مترابطة تنتقل حلقاتها من جيل إلى جيل، ويُعتبر الجوار الجغرافي من العوامل المساعدة على تبادل التقاليد والأعراف بين المجتمعات المختلفة، لذلك ارتأينا تسليط الضوء على بعض العادات والتقاليد التي كانت منتشرة في الصحراء وذلك بغية تلمّس التأثير السوداني عليها.

كان النظام القبليّ هوالنظام السائد في الصحراء نظرا لطابع البداوة المسيطر عليها، مما كان السبب في تقسيم المجتمع إلى مجموعة من الطبقات أهمها فئة المحاربين أوالسادة بالإضافة إلى العامة وطبقة العبيد.

وإذا كانت بعض المجتمعات وخاصة في شمال إفريقيا قد حصرت دور المرأة في ترتيب شؤون البيت إلا أن المرأة الصنهاجية قد لعبت أدوارا مهمة في جميع مناحي الحياة، فلقد وفرت "الخيمة الصحراوية" مكانا ملائما لتطلع المرأة من خلاله على ما يدور حولها حيث كانت حاضرة مع الجميع سواء تعلق الأمر بأفراد الأسرة أوبالضيوف، وذلك نظرا لتصميم الخيمة الصحراوية حيث لا توجد بها فواصل وليس للنساء مكان مخصص بها، مما وفّر للمرأة فرصة المشاركة في الجلسات المختلطة، حيث كانت تستقبل الضيوف في غياب الزوج وتُكرمهم مع محافظتها على شرفها وعفافها، فلم تكن العلاقة بين الرجال والنساء معقدة كما في المجتمعات المغربية الأخرى في تلك الفترة، ولقد فوجئ ابن بطوطة بهذه الظاهرة في مدينة ولاتة[1]، ونعتقد

[1]ـ رحلة ابن بطوطة / مصدر سابق، ص: 298.

أن العادة السودانية المتمثلة في "النظام الأمومي" قد انتقلت إلى الصنهاجيين ولم يتم القضاء عليها إلا في فترة متأخرة يقول النويري {... وكذلك جميع الملثمين ينقادون لأمور نسائهم ولا يسمّون الرجل إلا بأمّه فيقولون ابن فلانة ولا يقولون ابن فلان}[1]، ويمكننا رصد هذه الظاهرة من خلال تتبّع أسماء بعض القادة المرابطين مثل أبي عبد الله محمد ابن يوسف الذي كان يعرف "بابن عائشة".

ولقد ساعدت هذه المكانة السامية المرأة الصنهاجية في مشاركة الرجل كثيرًا من الأنشطة، إذ كانت المسؤولة عن نصْب الخيام هذا بالإضافة - طبعا - إلى الأعمال المنزلية ورعي الإبل، كما شاركت في الحروب[2] وكانت لها أملاكها الخاصة، ولعل ثروة أخت "تينبروتان" من الإبل التي ذكرها ابن حوقل خير دليل على ذلك[3].

وقد مكّن هذا الحضور الكبير المرأة الصنهاجية من الحصول على معظم حقوقها، فكانت تشارك في اتخاذ القرارات بل إن بعض النساء كن يحضرن مجالس القبيلة[4]، وقد تكون ظاهرة النفوذ السياسي - لدى المرأة الصنهاجية - هي الأخرى مستمدّة من السودانيين[5]، ذلك النفوذ الذي اتضح أكثر بعد قيام الدولة المرابطية {... واستولى النساء على الأموال وأسْنِدت إليهم الأمور..}[6] وقد تعاظم دور المرأة حتى أصبحت توليّ القضاة وتعزلهم.

وكانت ظاهرة سفور المرأة الصنهاجية ملفتة، سيما إذا أخذنا في الاعتبار أن الرجال كانوا لا يفارقون اللثام[7]، ونعتقد أن تأثير السودان في هذه الظاهرة كان أكثر وضوحا ذلك أن

1- النويري /(احمد ابن عبد الوهاب): "نهاية الأرب في فنون الأدب"، تحقيق وتعليق مصطفى أبوضيف، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1985 ص: 385

2- لقد أدت هذه الظاهرة إلى سعي المرأة الصنهاجية إلى الظهور ببنية قوية كالرجال تولد عن ذلك وجود نساء كبيرات الجسم وهي ظاهرة ما زالت منتشرة في المجتمعات الصحراوية إلى اليوم وقد رصد البكري هذه الظاهرة بأسلوب لا يخلوا من الإستغراب "... قال محمد ابن يوسف أخبرني ابوبكر احمد ابن مخلوف الفاسي شيخ من أهل الحج والخير قال اخبرني ابورستم النفوسي وكان من تجار أودغست أنه رأى منهن امرأة راقدة على جنبها وكذلك يفعلن في أكثر حالهن إشفاقا من الجلوس على أردافهن ورأى ولدها طفلا يلاعبها فيدخل تحت خصرها وينفذ من الجهة الأخرى من غير أن تتجافى شيئا لعظم ردفها ولطف خصرها"

انظر: البكري / مصدر سابق، ص: 159

3- ابن حوقل / مصدر سابق، ص: 97.

4- حسن أحمد محمود "قيام دولة المرابطين"، دار الفكر العربي، القاهرة، 1957، ص: 93

5- ابن بطوطة / مصدر سابق، ص: 302.

6- النويري / مصدر سابق، ص: 384

7- للإستزادة في هذا الموضوع انظر: حسن حافظي علوي: "المرابطون: الدولة الإقتصاد المجتمع"، جذور للنشر، الرباط، الطبعة الأولى، 2007 ص:119 - 134 .

ظاهرة العري[1]، التي كانت منتشرة بين النساء السودانيات قد أثرت في نساء صنهاجة، وقد اقتصرت نظرا لطبيعة المجتمعات البدوية على السّفور عن الوجه وتنفرد نساء صنهاجة الصحراء دون غيرهن من نساء المغرب بهذه الظاهرة.

هذا بالنسبة للتأثيرات المتعلقة بعادات الأزياء المنتشرة آنذاك، أما المتعلقة بالعادات الغذائية فإن أهمّ ملاحظة نسجلها في هذا الإطار، هي أن أغلب اعتماد الصنهاجيين كان على اللحوم المجففة "القديد"، فقد أجمعت المصادر على شظف العيش لدى الصحراويين واعتمادهم على التمر واللبن مع أنهم كانوا يستخدمون لحوم المواشي أحيانا - خاصة الإبل - وقد يكون لطبيعة التنقل التي يفرضها المناخ الصحراوي الصعب دورها الكبير في لجوء الصنهاجيين إلى تجفيف لحومهم من أجل المحافظة عليها لاستخدامها فترة طويلة من الزمن، ونحن نعتقد أن هذه الظاهرة قد انتشرت أيضا في السودان حيث عمد السودانيون إلى تجفيف اللحوم، وفي حين كانت حرارة شمس الصحراء كافيّة لتجفيف لحوم الصنهاجيين، فإن السودانيين بالمقابل عَمدوا إلى استخدام الملح الحجري في عملية التجفيف تلك لحمايتها من التعفن سيما في مناخ كالمناخ السوداني، ويعتقد بعضهم أن هذا الاستعمال كان من بين استعمالات أخرى هوما أكسب الملح الحجري أهمية كبرى بالنسبة للسودانيين.

وفي مجال بعيد عن هذا نلمس التأثير السوداني على الصنهاجيين وهوالمجال الحربي، وذلك من خلال استخدام الطبول في الحرب حيث شاع استخدامها لدى المرابطين خاصة أثناء حروبهم في الشمال.

ومجمل القول فأن ارتباط الصنهاجيين بالسودانيين لم يكن على المستوى الإقتصادي والسياسي فحسب بل شمل ايضا المستوى الإجتماعي وقد بدا ذلك واضحا من خلال العادات والتقاليد والعقلية السائدة لدى هذه المجتمعات ولم يكن التأثير احادي الجانب بل شهدت هذه المجتمعات تفاعلا تمثل في تبادل التأثير والتأثر ولم يمنع التمايز بين المجالين على مستوى المناخ والتركيبة الإجتماعية من وجود تأثيرات بالغة الأهمية كانت واضحة من خلال تتبع الحياة الإجتماعية للمجتمع السوداني والصنهاجي كأنواع الأطعمة وطريقة اللبس والذهنية الإجتماعية الحاضنة لكل العادات والتقاليد.

[1]- ابن بطوطة / مصدر سابق، ص: 303.

المصادر والمراجع

- ابن حوقل (أبوالقاسم محمد النصيبي) "صورة الأرض"، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1992
- حبيب الجنحاني "المجتمع العربي الإسلامي الحياة الإقتصادية والإجتماعية"، إصدارات عالم المعرفة، مطابع السياسة الكويت، 2005
- البكري (أبوعبيد): "المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب"، وهوجزء من كتاب المسالك والممالك، المطبعة الحكومية، الجزائر، 1857، الناشر دار الكتاب الإسلامي، القاهرة
- ابراهيم القادري بوتشيش "مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين"، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1998
- ابن خلكان (أحمد ابن محمد بن ابي بكر): "وفيات الأعيان وأنباء الزمان"، ج 8 تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1971م
- عبد الإله بن لمليح "الرق في بلاد المغرب والأندلس"، مؤسسة الإنتشار العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 2004
- السعدي (عبد الرحمن ابن عبد الله ابن عمران ابن عامر): "تاريخ السودان"، وقف على طبع السيد هوداس، باريز 1981
- حماه الله ولد السالم "تاريخ موريتانيا العناصر الإساسية"، منشورات الزمن، العدد 9، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، 2007
- ابن خلدون (عبد الرحمن ابن محمد): "العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوالسلطان الأكبر"، ضبط ومراجعة الأستاذين خليل شحادة وسهيل زكار، مج 6، دار الفكر، بيروت 2001 ج 6
- فيج جي دي / "تاريخ غرب إفريقيا"، ترجم وتقديم يوسف نصر، دار المعارف، الطبعة الأولى، 1982م
- ابن بطوطة (أبوعبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم اللواتي): "تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار"، الشركة العالمية للكتاب الطبعة الأولى، بيروت 1991
- المختار ولد حامدون "موسوعة حياة موريتانيا"، التاريخ السياسي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت، 2000
- الخليل النحوي "إفريقيا المسلمة"، الهوية الضائعة، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت، 1993
- عثمان باريما باري "جذور الحضارة الإسلامية في الغرب الإفريقي"، دار الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2000

- ماجدة كريمي "العلاقات التجارية بين المغرب والسودان في العصر المريني"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 1988-1989
- عصمت عبد اللطيف دندش: "دور المرابطين في نشر الإسلام في غرب إفريقيا مع نشر وتحقيق رسائل ابي بكر بن العربي"، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى بيروت، 1988
- البرتلي / (الطالب محمد بن ابي بكر الصديق): "فتح الشكور في معرفة أعيان علماء التكرور"، تحقيق محمد ابراهيم الكتاني ومحمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1981
- النويري /(احمد ابن عبد الوهاب): "نهاية الأرب في فنون الأدب"، تحقيق وتعليق مصطفى أبوضيف، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1985
- حسن أحمد محمود "قيام دولة المرابطين"، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت
- حافظ علوي: "المرابطون: الدولة الإقتصاد المجتمع"، جذور للنشر، الرباط، الطبعة الأولى، 2007

- *Mauny M Tableau géographique، de l'Ouest Africain au Moyen Age". Dakar 1961*
- *Couq (J): L'Islamisation, "Histoire de l'Islamisation de l'Afrique de l'Ouest des origines jusqu' a la fin du XVIe siècle،" Librairie Orientaliste، Paul Guethner, SA, Paris 1984.*

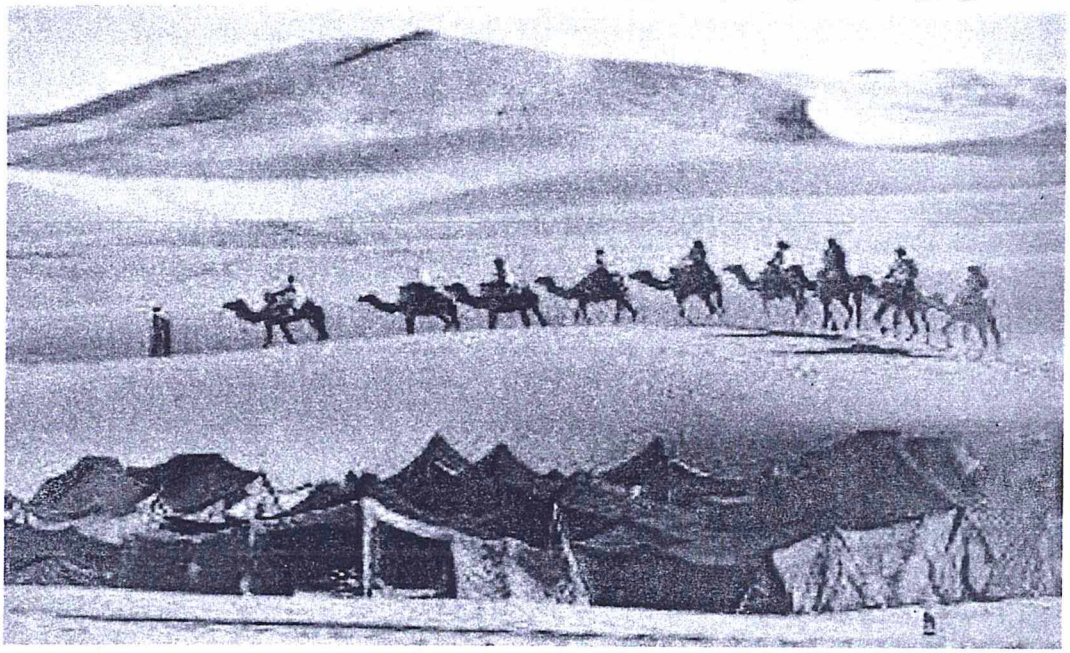

مساهمة السياسات الاقتصادية في مكافحة الفقر في موريتانيا خلال الفترة 2009-2014

إعداد/ د. أحمد ولد نافع

أستاذ ورئي قسم الاقتصاد الإسلامي
كلية الشريعة – جامعة العلوم الإسلامي بالعيون

المقدمة

تهدف السياسات الاقتصادية في دول العالم المتقدمة والنامية، على حد سواء، إلى إنجاز التنمية الاقتصادية للمجتمع من خلال زيادة نمو الدخل القومي للفرد والأسرة، وتعيزز القوة الشرائية وقدرة الدخل المحقق في الحصول على السلع والخدمات، فكلما كانت هناك القدرة على إشباع الحاجات المادية والمعنوية، كلما أمكن زيادة مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي في الدولة.

ومن هنا فقد استهدف صانع القرار الاقتصادي الموريتاني، منذ الاستقلال، التحسين من مستوى معيشة المواطنين، وذلك عبر مجموعة برامج استثمارية ومخططات تنوعت أهدافا وسياسات مختلفة كان فيها للقطاع العام الدور الأبرز حتى منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، ليفتح بعد ذلك عهد "البرامج التصحيحية الهيكلية" التي ترعاها مؤسسات التمويل الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين، ووكالات التنمية العالمية الأخرى).

وسنركز في هذه المعالجة البحثية، خدمة لأهداف الندوة العلمية وانسجاما معها، على السنوات الأخيرة وتحديدا الفترة (2008-2013)، باعتبارها عينة دالة على الأداء التنموي وسياساته في موريتانيا.

إن موضوعة السياسات الاقتصادية التنموية في موريتانيا ومساهمتها في محاربة الفقر هوالإشكالية التي يحاول البحث إثارتها في هذه العجالة العلمية إن صحت العبارة... فكيف فهم صانع القرار الاقتصادي قضية التنمية وكيف أسهمت القطاعات المختلفة في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي الموريتاني، وما هي البرامج الاستثمارية التي قيم بها في هذا المجال، وكيف كانت نتائجها وتأثيراتها

على المستوى المعيشي للمواطنين. وفي سبيل ذلك ستتم الإفادة من المعلومات والبيانات التي تتيحها المصادر المحلية والدولية.

ومن الناحية المنهجية فأمكن تناول الموضوع وفقا لما يلي:

- ماهية التنمية
- التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي الموريتاني
- دور السياسات الاقتصادية في مكافحة الفقر
- نتائج وتوصيات

أولا: ماهية التنمية

من المهم الإشارة في البداية إلى أن الكثير من الأدبيات الاقتصادية قد حاولت على نطاق واسع معالجة وشرح مفهوم التنمية، نظريا وتطبيقيا في الدول المتقدمة أوفي الدول النامية، خصوصا أن مفهوم التنمية تلتقي فيه الكثير من أدبيات العلوم الاجتماعية كالاقتصاد والاجتماع والسياسة. إن التنمية الاقتصادية هي النقيض المباشر للتخلف الاقتصادي. لذلك تأخذ التنمية الاقتصادية أحيانا عدة مفاهيم مختلفة باختلاف المفكرين التنمويين الذين عالجوا المفهوم. ومن الناحية التاريخية، فإن مصطلح التنمية الاقتصادية يعود إلى المفكر الألماني جوزيف شومبيتر الذي قام بتأليف كتابه في ألمانيا سنة 1909 بعنوان: "نظرية التنمية الاقتصادية".[1]

وفي حين ركزت بعض الكتابات على النموفي الدخل القومي كمعيار رئيسي للتنمية الاقتصادية، فإن كتابات أخرى اهتمت بتحول البنى الاقتصادية والاجتماعية كأحد المعايير الضرورية للتنمية الاقتصادية. ويمكن أن نسوق في هذا الاتجاه، وكمثال على التيار الأول الاقتصادي العربي السوري محمد العماري، الذي يرى أن التنمية الاقتصادية هي العملية التي بموجبها يتم تحقيق زيادة حقيقية بالناتج القومي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة.[2]

[1] إسماعيل صبري عبد الله: (تنمية أم تحديث)... مجلة المستقبل العربي – بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1980، ص:43.

[2] سيدي محمود ولد سيدي محمد (التنمية الاقتصادية)، دمشق، المنشورات الأكاديمية، 1996، ص:49.

ويعني هذا التعريف أنه في الوقت الذي لا يتصور فيه قيام تنمية بدون نمواقتصادي إلا أن تزايد الناتج قد لا يعكس درجة تطور أوتخلف البنية الاقتصادية، لأنه غير خاف على أحد أن بعض اقتصادات الدول النامية تنموبمعدلات – قد – تفوق أحيانا معدلات نمواقتصادات البلدان المتطورة. إلا أن مصدر ذلك النموقد يكون نشاطا إنتاجيا واحدا، وليس مجموع الأنشطة كما هوالحال في الدول المتقدمة. أما الاقتصادي الفرنسي (فرانسوا بيرو) فإنه يعرف التنمية الاقتصادية بأنها: "التزايد المستمر في حجم الوحدة الاقتصادية البسيطة أوالمركبة، لتحقيق تحولات بنيوية متعلقة بقوة الترابط بين مختلف القطاعات الاقتصادية، واعتماد بعضها على البعض الآخر.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن المساهمات النظرية في الأوساط الاقتصادية عديدة ومتنوعة، ولا يمكن حصرها في هذا المقام، على الرغم مما يوجه أحيانا إلى بعض تلك المساهمات من نقد، نظرا لأنها تأتي عاكسة – غالبا – للتجارب التاريخية للبلدان المتقدمة، مع أنها تحاول أن تصف عملية التنمية الاقتصادية في بلدان الجنوب التي لا تزال تحاول تلمس الطريق الصحيح للتنمية منذ حصولها على الاستقلال السياسي في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات، ولما كانت سيطرة الدول الصناعية تتعزز من خلال ربط برامج التنمية في البلدان النامية بنصائح وإرشادات الأولى للأخيرة، فقد أدى ذلك إلى تبلور منهج التنمية المستقلة، باعتباره بديلا لخطط ومناهج وسياسات التنمية التقليدية التي تزيد من أحكام قبضة الدول الصناعية على مواردها.

ولعل ذلك هوالسبب في ميلاد مقاربة جديدة للتنمية تسمى "التنمية المستقلة"، وهي رؤية تتركز، في خطوطها الرئسية، ودون الوقوف عند الكثير من التفاصيل، على ركيزتين هما:

محاولة بناء صناعة وطنية ثابتة ورصينة، بدلا من الاكتفاء بالاستيراد من الخارج، أوما يعرف باستراتجيات الإحلال محل الواردات وكذلك استراتجية تشجيع التصدير.

خلق قاعدة اقتصادية عريضة ترمز للاستقلال الاقتصادي عبر استراتيجية تنموية متمركزة حول الذات (بمعنى أن

[1] فرانسوا بيرو: "فلسفة لتنمية جديدة"، (د.ن، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1983، ص:279).

يكون الاهتمام بالدرجة الأولى للاقتصاد الوطني وضرورة النهوض به قبل أي محاولة للتكامل أو الاندماج الاقتصادي مع دولة أومجموعة دول أخرى)، ومن شأن ذلك تحقيق تحرك متوازن للقطاعات الاقتصادية بما يلبي ويشبع الحاجات الأساسية للمواطنين ويسمى هذا النموذج الأخير: (نموذج التنمية الجديدة) وأهم عناصره:[1]

- الاهتمام بإشباع الحاجات الأساسية المادية منها والمعنوية؛
- خلق عملية تراكم لرأس المال، بما يوثق العلاقات بين القطاعات الاقتصادية والأقاليم الجغرافية، وذلك يعزز سهولة حركة عناصر الإنتاج والحراك الاجتماعي واتساع نطاق السوق؛
- إبراز المحتوى الثقافي الوطني للتنمية، أي ألا تتعارض أهداف وسياسات التنمية مع الإنماء الحضاري والثقافي للمجتمع.

وينظر إلى نموذج التنمية الجديدة كرد فعل طبيعي على النتائج الهزيلة المترتبة عن تطبيق النظريات التقليدية في التنمية، حيث لم ينجم عن تلك البرامج نتائج ملموسة يمكن التأسيس عليها والانطلاق منها.[2]

إن عملية التنمية، من حيث الأساس، هي عملية تحول حضاري شامل لأسلوب الحياة وطريقة الإنتاج وتوزيع العمل واستيعاب التقنية المجسمة في عناصر الإنتاج. كل ذلك مظاهر أساسية لمجتمع عصري متوازن ومتناسق وشمولي.

والتنمية بذلك المعنى يتوسع بها بعض المفكرين الاقتصاديين لتشمل فكرة النظام العالمي الجديد، وهوأحد المطالب الجوهرية للدول السائرة على طريق التنمية، خصوصا من أجل تجنب الآثار السلبية والضارة للعلاقات الاقتصادية غير المتكافئة التي تجعل مردود السياسات الإنمائية يعود إلى البلدان الصناعية المتقدمة مع حرمان شبه تام لدول العالم الثالث.

وقد يكون ذلك الأمر عائدا إلى طبيعة التقسيم الدولي للعمل الذي جعل الدول النامية تتخصص في إنتاج وعرض السلع الأولية في السوق الدولية وبأسعار زهيدة،

[1] المرجع نفسه.

[2] فرانسوا بيرو: "فلسفة لتنمية جديدة"، سبق ذكره، ص7.

بينما تتخصص الدول الصناعية في إنتاج وتوزيع السلع والخدمات الصناعية بأسعار مرتفعة، وذلك ما أشارت إليه مقررات مجموعة الـ77 لافتة الانتباه إلى ضرورة إصلاح النظام الاقتصادي الدولي، أوما أشير إليه أحيانا بحوار الشمال والجنوب.[1]

وبات مصطلح التنمية مقتصرا في السنوات الأخيرة، وتحديدا في العقدين الأخيرين بعد ميلاد أهداف الألفية للتنمية،[2] على مفهوم التنمية البشرية، الذي يهتم بدعم قدرات الأفراد وقياس مستوى معيشتهم وتحسين أوضاعهم إجمالا في المجتمع، وكان أن أعلنت وكالة الأمم المتحدة إعادة تعريف للتنمية لتقصرها على التنمية البشرية، وتأسس لذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقد ورد في مقدمة الإعلان العالمي عن الحق في التنمية، الذي أعتمد ونشر في 4 كانون الأول/ دجمبر 1986م، أن التنمية هي: "عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم، النشطة والحرة والهادفة، في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها".

ووفق هذا التعريف فإن الإنسان هوالموضوع الأساسي في التنمية البشرية لذلك فقد كثرت الدراسات والمؤتمرات التي حاولت تحديد مؤشر التنمية البشرية Human Development Index "HDI" هومؤشر ابتكرته هيئة الأمم المتحدة يشير إلى مستوى رفاهية الشعوب في العالم. وتصدر له تقريرا سنويا منذ عام 1990 يشرف عليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP"، هدفه توضيح جهود تنمية الدول وتحسين أوضاع المواطنين في أنحاء العالم.

كما تتعلق بمؤشرات التنمية الإنسانية مجموعة من المقاييس والمعادلات التي تغطي أزيد من مائة مقياس ومؤشر (مثلا متوسط العمر المتوقع للمواطن ومستوى التعليم والأمية المستوى المعيشي في مختلف أنحاء العالم... إلخ).[3]

ويذكر أن من قام بصياغة هذا المؤشر هوعالم الاقتصاد الباكستاني محبوب الحق، وساعده في ذلك عالم الاقتصاد الهندي

[1] سيدي محمود ولد سيد محمد: "التنمية الاقتصادية"، سبق ذكره، ص49.

[2] وهي مجموعة أهداف تواصت دول العالم عليها في مؤتمر الأمم المتحدة في سنة 2000.

[3] للاطلاع، يرجى زيارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: www.undp.org

أمارتيا سين الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد والعالم البريطاني ماغاند ديساي، بحسب موسعة القاموس الاقتصادي البريطاني الصادر في 2008.

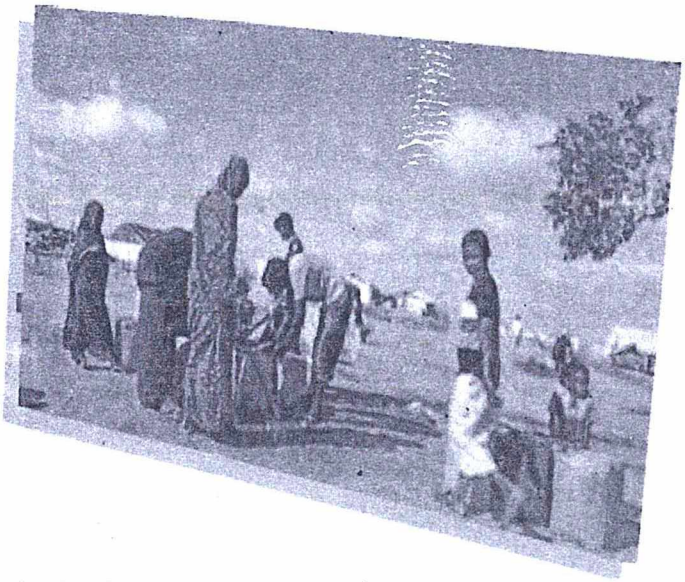

ثانيا: التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي الموريتاني خلال الفترة (2009-2013):

من المعلوم أن الناتج المحلي الإجمالي وأوضاعه ومكوناته من أهم معايير الأداء المحددة للوضع الاقتصادي في الدولة. ومن خلال ما هومتاح من معطيات الجهات الدولية المنتجة للبيانات بخصوص موريتانيا فإن حصيلة نموهذا الناتج قد تطورت من الوضع السلبي (-1.2%) في سنة 2009 إلى 6.4% في نهاية سنة 2012.[1]

أما ما يخص مكونات الناتج الموريتاني فقد مثل قطاع الزراعة بمفهومه الموسع (الفلاحة والصيد والغابات والصيد البحري) حوالي 26%منه، في حين مثلت الصناعة حوالي 32%والقطاع الثالث (الخدمات بأنواعها: تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق والنقل والمواصلات وباقي النشاطات الأخرى... إلخ.) حوالي 42% تقريبا (المخطط المرفق).

ومن خلال هذه البيانات يتضح أن الاقتصاد الموريتاني لا يزال – كباقي الاقتصادات النامية – بحاجة إلى استثمارات أكبر في القطاعات الإنتاجية من أجل تحسين وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وخصوصا أن **قطاع** الزراعة في موريتانيا بالنظر إلى الموارد والإمكانيات المتاحة (من ثروة حيوانية قد تضمن اكتفاء ذاتيا من اللحوم الحمراء حسب بعض الدراسات، ومساحات زراعية غير مستغلة بالشكل الأمثل

[1] آلبرتوبيهار، "الوضع الاقتصادي لبلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط وافغانستان وباكستان"، سلسلة أوراق العمل المعتمدة، صندوق النقد الدولي، منشورات 2014، ص53.

وخصوصا على الضفة اليمنى لنهر السنغال، وثروة بحرية شبه متجددة طاقتها المليون طن سنويا من الصيد الصناعي وقرابة مائة ألف طن سنويا من الصيد التقليدي..). إن هذا القطاع – إذن – يوفر فعلا من الناحية الواقعية مصدرا رئيسيا للدخل والثروة في موريتانيا، الشيء الذي يجب أن ينعكس على مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وهوما لا تدعمه الأرقام كما أشير سابقا.[1]

ثالثا: دور السياسة الاقتصادية في محاربة الفقر في موريتانيا خلال الفترة 2009-2013

من نافلة القول أن السياسة الاقتصادية عموما توصف بها مجموعة القرارات الاقتصادية التي تتخذها الدولة في قطاع أومجال معين بغية بلوغ أهداف محددة سلفا، وذلك عبر استخدام عدد من الوسائل والأدوات المختلفة. ومن الأهداف التي تسعى إليها السياسة الاقتصادية، سواء في الدول المتقدمة أوفي الدول النامية: هوحفز وزيادة النموالاقتصادي - خلق المزيد من فرص العمل وفق وتيرة متصاعدة سنويا، بل وحتى شهريا - ثبات الأسعار أواستقرارها النسبي خلال فترة زمنية معقولة - تشجيع وتطوير وتنمية الصادرات الوطنية بالترافق مع سياسة الإحلال محل الواردات.

وليست موريتانيا استثناء من ذلك حيث أنها وضعت سياسة – حتى لا نقولها بالجمع – فيما يتعلق بموضوع الفقر منذ عقود، وخصوصا في ثمانينيات القرن الماضي بعد موجات الجفاف التي غذت العاصمة انواكشوط بموجات متتالية من الهجرة من الأرياف والأوساط البدوية.

فاتبعت لمعالجة ذلك سياسات يمكن تصنيفها بأنها سياسات لمكافحة الفقر، وبعد ذلك اتبعت سياسات اقتصادية بعد حصد نتائج برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي أضرت بالطبقة الوسطى وما يماثلها في البنية التقليدية للمجتمع الموريتاني.

[1] للتوسع حول الدور المتعاظم للنفط يمكن مراجعة:
أحمد ولد نافع: "النفط ومأزق التنمية في موريتانيا"، بحث منشور على موقع الجزيرة نت:
http//aljazeera.net/NR/exeres/D12BBC7E-3DC4-404D-BC65-B97EACBE09BC.htm

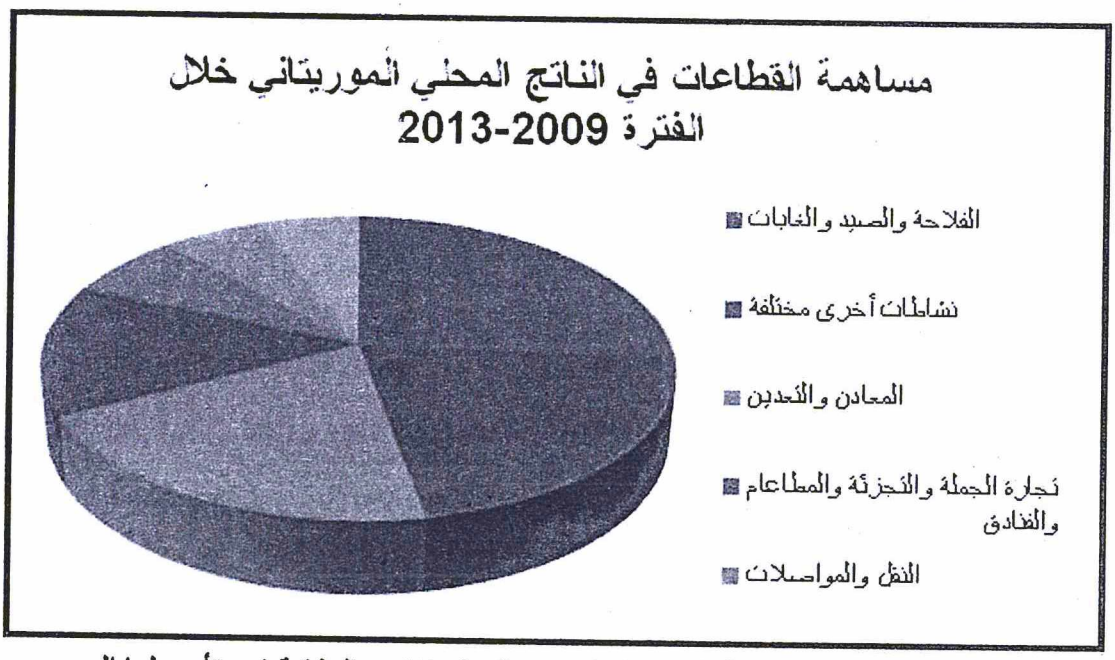

وكانت ذروة السياسات الاقتصادية التي تبناها صانع القرار الموريتاني بعد تصنيف البلاد ضمن مجموعة الدول الأكثر فقرا ومديونية، الشيء الذي جعلها تستفيد بصورة مزدوجة، من شطب الجزء الأكبر من مديونيتها، ومن استفادتها من "ميلاد استراتيجية وطنية لمحاربة الفقر"[1] منذ مارس 1999م ساهم في إعدادها إلى جانب الإدارة أغلب الجماعات المحلية وممثلو المنظمات الاجتماعية المهنية (أرباب العمل، النقابات) ومنظمات المجتمع المدني وأساتذة جامعيون وعدد من الشخصيات الوازنة.

وقد استفادت الوثيقة في تأصيلها المرجعي على آخر مسح حول ظروف معيشة الأسر (1996)، والذي اتضح من خلاله أن اتساع الفقر مقيسا بنسبة الأفراد الذين يعيشون تحت عتبة الفقر بلغ أكثر من نصف السكان (50.5%). إلا أن وطأة الفقر تراجعت بالمقارنة مع بداية العقد (56.6%) في 1990، مع أنه في دراسات أسبق بلغ حوالي ثلثي عدد السكان.[2]

وقد أوضحت بعض المعطيات أن الإملاق سجل تراجعا بأكثر من 12 نقطة على امتداد الفترة 1990-1996، بينما سجل عمق وشدة

[1] للتعمق يمكن مراجعة: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية: "الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر". وثيقة منشورة، انواكشوط، 2012، المجلد 1، ص3.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية: دراسة عن موريتانيا، منشورة في سنة 1989 – الخرطوم – السودان، ص56.

الفقر تراجعا بلغ 9 و10 نقاط حيث انتقلا على التوالي من 28.3% إلى 18.3% ومن 18.1% إلى 9.1%.

يعتبر الفقر النقدي في المقام الأول ظاهرة ريفية (76.4%). وتعود إلى حد كبير إلى المنطقة الريفية الجافة التي تأوي أكثر من 75% من الفقراء.

أما المناطق الأكثر تضررا، فهي منطقة آفطوط (منطقة جافة موزعة بين ولايات لعصابة ولبراكنة وكوركول) وبعض مناطق الحوضين "حواشي المدن والقريات النائية!..." وكيدي ماغة التي تظهر معدلات لانتشار الفقر تقارب نسبة 80% وأكثر أحيانا.

وقد كانت الأهداف الأولى للاستراتيجية باختصار:

- تخفيض نسبة الموريتانيين الذين يعيشون تحت عتبة الفقر إلى 27% في أفق 2010 وإلى 17% في أفق 2015؛
- بلوغ أهداف التنمية الاجتماعية المحددة على أساس توصيات مختلف قمم العالم وذلك قبل أفق 2015؛
- تقليص التفاوتات الاجتماعية والمجالية.

إلا أن تلك الأهداف والسياسات ظلت محتشمة. وقد يكون السبب الرئيس في ذلك هو اضطراب الأوضاع السياسة في البلاد عموما من محاولات خفية وظاهرة للانقلابات العسكرية (أبرزها محاولة بعض الضباط في صيف 2003)، ثم الانقلاب الثاني في أغسطس 2005، والمرحلة الانتقالية، والتوتر الأمني والسياسي الذي رافق النظام بعد انتخاب الرئيس سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله، وحتى الانقلاب الأخير في سنة 2008... إلخ.

بعد انتخابات الرئاسة التي أعقبت الانقلاب بسنة والتي فاز فيها الرئيس محمد ولد عبد العزيز بمأمورية رئاسية في الشوط الأول من الانتخابات (بنسبة 52% تقريبا)، أعيد إحياء الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، في ظل معطيات تؤكد أن مؤشر الفقر يصل إلى 42% في سنة 2008، وهوبعيد من الهدف المرسوم وهوأن يصل في نهاية سنة 2015 إلى 25% فقط.[1]

وقد أعيد صياقة الاستراتيجية، بناء على الظروف والمعطيات الجديدة، وقسمت إلى أربعة محاور:

[1] وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، مرجع سبق ذكره، ص7.

المحور الأول: يركز على تسريع وتيرة النمو الاقتصادي كأسس لتقليص الفقر وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني والحد من تبعيته للعوامل الخارجية. وسيساهم هذا المحور بطريقتين في تقليص الفقر من خلال الآثار المباشرة وغير المباشرة على خلق فرص العمل والمداخيل الجديدة من جهة، وعبر انعكاسه الإيجابي على مداخيل ميزانية الدولة التي يمكن أن يعاد استخدامها في دعم القطاعات التي يستفيد منها الفقراء مباشرة. ونظرا لتخصص الاقتصاد الموريتاني المركز على قطاعات ضعيفة الأثر الجاذب، فمن المرجح أن يكون للمفعول الثاني أهمية أكبر في المدى القصير.

أما المحور الثاني، فهدف إلى تثمين قدرات النمو والإنتاجية لدى الفقراء. ويتعلق الأمر بترقية القطاعات التي يستفيد منها الفقراء مباشرة، وكذا مناطق تمركزهم. وسيساهم هذا المحور الذي يعتمد على تنفيذ برامج عمومية للاستثمار في تقليص التفاوتات وتحسين قاعدة موارد الفقراء.

وبالتالي في المحور الثالث، يتم السعي إلى تنمية الموارد البشرية والنفاذ إلى البنى التحتية الأساسية. وسيكون لهذا المحور، في المدى البعيد الأثر الأكثر ملموسية على الفقر، من خلال انعكاسه على إنتاجية الفقراء وتحسين ظروفهم. ذلك أن النفاذ إلى التعليم والصحة على الخصوص، مما قد يقلص بصورة كبيرة هشاشة الفقراء.

أما المحور الرابع فيهدف – من خلاله – إلى ترقية تنمية مؤسسية حقيقية تستند إلى الحكم الرشيد وإلى المشاركة الكاملة لجميع الفاعلين في مكافحة الفقر.

وفي إطار حصر وتقييم ما يمكن اعتباره محصلة لما تم من خطوات في سبيل تجسيد الإطار الوطني لمحاربة الفقر، فقد تسارعت الخطى من أجل تعزيز الإطار المؤسسي والتنظيمي واعتماد آلية للتسيير الأمثل للموارد البشرية، والعمل على تحسين جودة المرفق العمومي.

وعلى نحو أكثر تحديدا فقد عملت السلطات العمومية خلال الفترة 2009-2014 على ما يلي:[1]

- وضع نظام محين لعمال الوظيفة العمومية وإحصائهم فعليا والانتهاء من ذلك وتنظيم اكتتابات سنوية ودورية أحيانا للحؤول دون الفراغ في الإدارة العمومية الذي يخلفه المحالون سنويا على التقاعد القانوني؛

[1] وزارة الشؤون الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص40.

- تعزيز ودعم المصادر البشرية في قطاعات التعليم والصحة والجمارك؛
- المصادقة على نظام أساسي خاص بأسلاك الأمن الوطني والحالة المدنية؛
- دعم البحث العلمي من خلال مراجعة واعتماد نظام معدل لأساتذة التعليم العالي؛
- إعداد دفتر شروط والتزامات لوكلاء الدولة.

وفي إطار الحصيلة دائما، لا يمكن تجاهل آلية دعم الأسعار للمنتجات الغذائية الأساسية التي اعتمدتها الحكومة خلال الفترة (2012 – حتى تاريخه)، وهوما عرف ببرنامج أمل الذي نفذته السلطات العمومية، الذي قال الوزير الأول إنه يأتي في إطار "التخفيف من معاناة السكان نتيجة نقص الأمطار هذا العام مما تسبب في نقص المراعي وإنتاج الحبوب...".

وتمثل البرنامج في فتح 286 دكان في نواكشوط وأكثر من 1000 دكان في الداخل مما يسمح بتأمين المواد الغذائية الأساسية من الأرز والقمح والسكر والمعكرونة والسكر والزيت الصالح 160 ألف أسرة يوميا.

ويصل عدد الدكاكين المفتوحة في إطار العملية إلى 286 دكانا موزعة على مقاطعات العاصمة التسع، توفر المواد الأساسية من أرز ووزيت وسكر ومعجونات غذائية بأسعار مخفضة تتراوح نسبة تخفيضها ما بين 40 و60 في المائة مقارنة مع السعر العادي. كما تعمل هذه الحوانيت على توفير فرص شغل للعاطلين عن العمل بواقع أربع فرص للدكان الواحد تتوزع على شكل مسير ومراقب وبائع وحارس للمحل. وتبلغ الكلفة الإجمالية للبرنامج المذكور حوالي 45 مليار أوقية سنويا.

ومن أجل تقييم الوضع الاقتصادي في موريتانيا، عموما، فإن البيانات الصادرة عن البنك الدولي تحدد نسبة النموالاقتصادي في نهاية سنة 2013 بحوالي 6.7%، وهي الأعلى بين دول المنطقة (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا).[1]

كما جاءت موريتانيا في الرتبة الثانية بالمنطقة من حيث الاحتياطي من العملات الصعبة حيث يغطي فترة 6.7 شهر من الاستيراد للسلع والخدمات. في حين تم التحكم بمعدل التضخم ليبقى في حدود 4.2%، ومع ذلك فإن نسبة النموهذه بموريتانيا "ليست شاملة".

[1] البنك الدولي: "تقرير عن النموالاقتصادي لشرق الأوسط وشمال إفريقيا في يناير 2014"، منشور على الموقع الشبكي لوكالة أنباء عموم إفريقيا: www.panapress.com

وبالإضافة إلى ذلك، فإن "التوترات السياسية" بين الحكومة والمعارضة الراديكالية خصوصا تمثل مصدرا للقلق للمانحين.

وعموما فإن السياسة الاقتصادية في موريتانيا خلال الفترة المدروسة قد ألحت نسبيا في التخفيف من حدة الفقر إذ تم إنفاق المليارات من الأوقية سنويا من الدولة.

رابعا: نتائج وتوصيات

وبناء على ما تمت مناقشته، فإن الباحث يوصي أصحاب القرار في موريتانيا بضرورة الاهتمام بالمسائل التالية من أجل وضع قطار التنمية في موريتانيا على سكته الصحيح.

إن إنجاز القضاء على الفقر هوالتنمية الحقيقية، وبدون ذلك فإن الفشل سيظل هوالحكم على أية سياسة اقتصادية في أية ودولة.

وحتى تفتح السياسة الاقتصادية في موريتانيا نافذة الأمل في مستقبل أفضل لأغلبية الشعب الموريتاني، فلابد من:

- تحقيق عدالة توزيع ثمار التنمية بين الفئات الاجتماعية والمناطق الجغرافية ورفع مستوى المعيشة لكل أفراد الشعب الموريتاني في ظل دولة الحكامة الرشيدة، دولة القانون والمساواة والمساءلة والشفافية والأخلاق؛
- في ظل النقص المسجل في النموالديمغرافي الموريتاني (أقل من 3%)، فالأمر يتطلب الاهتمام الخاص بفئة الشباب التي تشكل أغلبية المجتمع الموريتاني، ويجب توجيه برامج استثمارية جادة وحقيقية للاستفادة من طاقات الشباب وجعلها في خدمة تنمية المجتمع؛
- ضمان مشاركة منظمات المجتمع المدني (لا منظمات الوصل والشنطة) في عملية تخطيط التنمية وتنفيذها ومتابعتها؛
- التركيز على تحسين أوضاع التنمية البشرية عبر الأجيال تلبية لحاجة أجيال الحاضر وتخطيطا لحاجات وظروف أجال المستقبل من خلال نظرة شمولية للثروة الوطنية بأبعاد استراتيجية؛
- مضاعفة الاهتمام بالبنية التحتية خصوصا الطرق المحلية والدولية والمطارات والموانئ إذ أن ذلك هوبنية التنمية وقاعدتها الهيكلية، فالتنمية لا تقام في الفراغ أوفي الفيافي المقفرة.

تحديات التنمية المستدامة لمدينة نواكشوط

محمد المصطفى ولد بيه أستاذ جامعة انواكشوط
أبوبكر ولد يحيى ولد احميد أستاذ جامعة انواكشوط

الملخص

الإنسان هو الغاية النهائية لأية تنمية، وكل نمو اقتصادي لا يوجه لخدمة الإنسان ورفاهيته يبقى ناقصاً ولا يمكن له الاستمرار وكذلك فإن الإنسان هو أداة التنمية والنمو فبقدر توفر الإنسان المؤهل والمدرب والقائد والمبدع بقدر ما يتوفر للتنمية المستدامة شروط الجودة والاستمرار، و هكذا فالغاية الأساسية للتنمية المستدامة الوصول إلى الإنسان البنّاء من خلال رفع مستوى معيشته ورفاهيته ومن خلال تأهيله وتدريبه عن طريق التعليم والصحة والتدريب، وكذلك من خلال تكريس العادات والقيم التي تجعله منضبطاً منتظماً، وذلك من اجل الوصول إلى بناءه الفكري والمعرفي والسلوكي الملائم للانطلاقة التنموية والاستمرار بها، وكذلك يجب التنويه أن غاية التنمية المستدامة ليست آنية بمعنى استهلاك الموارد بأساليب تجعلها غير قادرة على التجدد وإنما غاية التنمية الاستمرارية بحيث تضمن للأجيال القادمة ما يجعلها قادرة على الاستمرار، لذلك فإنه من الصفات المهمة التي يجب أن تتحلى بها التنمية المستدامة على المستوى العام هو التوازن بمعنى التوازن بين الولايات والمناطق والتوازن بين الريف والمدينة والتوازن بين أنواع التنمية الثقافية والاجتماعية والفكرية والثقافية والبيئية وتنمية الموارد البشرية.

كلمات المفاتيح : التحديات، التنمية المستدامة، انواكشوط

تحديات التنمية المستدامة لمدينة نواكشوط

إن المتتبع لمسار التنمية التي شهدتها المنطقة لابد أن يلاحظ مستوى التحدي الذي تواجهه التنمية المستدامة في نواكشوط، والذي كان من الضروري أن تضع له خطة طويلة المدى، من أجل مكافحة هذه التحديات وتذليلها أمام برامج التنمية المستدامة في المنطقة.

وبناء عليه يمكننا القول أن كلمة التحديات في رأينا قد استعملت للدلالة بأنه ليس من المؤكد الوصول إلى المستوى المثالي من نمط التنمية، خاصة إذا كانت لم تتضافر الإرادة

السياسية مع الموارد البشرية والمادية وكذا الشروط والعناصر المكونة للتنمية المستدامة.

وقد حاولنا حصر كافة الخطط والبرامج من أجل الاستعانة بها في ترتيب أهم هذه التحديات ومن أهم المصادر الخطط التنموية للمنطقة والمخطط الوطني للاستصلاح الترابي والتقرير الوطني للجمهورية الإسلامية الموريتانية حول التنمية البشرية والفقر وقانون حماية البيئة،

كل ذلك شكل لنا الآليات الأساسية، التي تم استخدامها في استنباط تحديات التنمية المستدامة في المنطقة، وأكبر هذه التحديات هو إعادة التوازن للمجال الوطني بصفة عامة ونواكشوط بصفة خاصة، وذلك بالتركيز في عملية التنمية والتهيئة على منطقتي نواكشوط وانواذيبو والتمايز الواضح داخل المنطقتين، والتحديات الخاصة بالتكامل المجالي لتدعيم شبكة النقل والتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، بالإضافة إلى تحديات التحكم في الشبكة العمرانية والمجال الريفي، إلى جانب ذلك التحدي الرئيسي المتعلق بدمج الأبعاد البيئية في التنمية، علاوة على تحديات الإدارة الرشيدة للمجال والجوانب المؤسساتية والتشريعية والاعتمادات المالية المخصصة لانجاز وتنفيذ ومتابعة عملية التنمية وذلك بما يتلاءم مع المتطلبات الحديثة التي تفرضها التنمية المستدامة على المنطقة.

الصورة الجوية (1): توضح التوسع المجالي لمدينة انواكشوط ومدى المخاطر البيئية التي تواجهها.

تطور المباني من 2007 إلى 2012

En haut

المجموعة الحضرية دراسة النمو المجالي لمدينة انواكشوط تطور المباني من 2007 إلى 2012

1- مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي

يتجسد التنوع البيولوجي في الحفاظ على تعدد وتنوع الفصائل الحيوانية والنباتية، وصيانة الأوساط التي تعيش فيها، وكذا عدم التدخل في تغير قواعدها الجينية، ففقدان التنوع البيولوجي يتم على سبيل المثال، عند إدخال

نباتات غريبة إلى إقليم جديد، يهدد بذلك وجود النباتات والحيوانات الأصلية أو عند تجفيف ألأراض الرطبة، وتلوث المياه وتراجع الغطاء النباتي، وتعد هذه الأوساط موطنا للفصائل الحيوانية والنباتية ولتكاثرها.

يعدر التنوع البيولوجي في منطقة معينة حسب عدد الأصناف الحيوانية والنباتية التي تعيش فيها، وبما أن المنطقة لم تقوم بحصر شامل لكافة أصناف الحيوانات والنبتات فإنها في الغالب تعتمد على إحصائيات بعض الدول المجاورة وإن كانت تختلف معها في الخصائص الطبيعية والبشرية والتنموية، فمثلا يوجد بها 107 صنفا من الثديات، منها 47 مهددة بالانقراض، وهناك أكثر من 646 صنفا من الأعشاب الطبيعية، ولكن هذه الأصناف لا يعرف مدى تواجدها ولا توزيعها داخل المنطقة، ولذلك فإنه من الضروري الشروع في أنشاء المخطط التوجيهي للفضاءات الطبيعية والمساحات المحمية، والذي بدونه لا يمكن القول بأن هناك مبدأ للمحافظة على التنوع البيولوجي.

2- مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية

يعد مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية أهم التحديات التي تواجه التوازنات المجالية في المنطقة، وهو أن تقوم بعملية التنمية من دون إسراف في استغلال الموارد الطبيعية، وإتلافها واستنزافها، وذلك لتحقيق التوزيع الأمثل للموارد بين الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية، وهذا ما تمثله جوهر التنمية المستديمة، لاسيما إذا كانت هذه الموارد الطبيعية غير متجددة، كالمياه والتربة والهواء "إذ لم تعد تقاس التنمية بمستوى المداخل والأرباح الناتجة عن استغلال الموارد الطبيعية فحسب، بل يطرح منها تكاليف ما خلفته عملية استغلال الموارد من آثار على البيئة".

وفي هذا الحالة يصبح من الضروري تحديد الكمية المثلى، التي يجب استخدامها من الموارد الطبيعية للحفاظ على البيئة، والتي من الضروري أن تجيبنا عليها المخططات الخاصة بالتهيئة الريفية أو العمرانية أو الصناعية أو حتى السياحية - إن وجدت - وكذلك المخططات التفصيلية، كالمخطط التوجيهي للمياه، والمخططات الخاصة بالمناطق ذات الموارد الطبيعية الحساسية كالمخطط التوجيهي لحماية الأراضي ومكافحة التصحر والمخطط التوجيهي لتهيئة السواحل.

3-مبدأ الاستبدال

يعتبر مبدأ الاستبدال من أهم الوسائل المعتمدة من أجل التوازن مابين البيئة والتنمية، وهو كون المنطقة إذا حصلت على عدة مشاريع أو نشاطات تنموية فيجب أن يكون الاختيار للمشروع الأقل تأثير على البيئة، وإن كان ذلك المشروع من الناحية الاقتصادية مرتفع التكلفة، وهذا بالطبع لا يتماش مع الواقع الذي تواجهه أدوات التنمية في المنطقة، فإعاقة التنمية على حساب البيئة بهذا الشكل، لا يحقق التوازن بين البيئة والتنمية، لذا يتطلب أن يراعي التوازن بينهما بحسب الإمكانيات المتاحة لتغطية الكثافة الاقتصادية اللازمة لحماية البيئة، فالوصول إلى أهداف التنمية المستدامة في رأينا يتحقق بما نستطيع وليس كما نتمنى.

4- مبدأ الإدماج

يعتبر مبدأ الإدماج من أهم عناصر التنمية المستدامة، لذلك يرتكز على دمج كافة الأبعاد البيئة في المخططات التنموية، سواء كان ذلك على المستوى القطاعي، أو المحلي، أو الجهوي، أو على المستوى الوطني، لأن مبدأ الإدماج يمثل الهدف النهائي للتنمية المستدامة، وبالتالي التطبيق الفعلي لجميع المبادئ البيئية الأخرى.

5- مبدأ الحيطة

يهتم مبدأ الحيطة بإحدى التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في المنطقة والمتمثلة في ضرورة أن تراعي جميع مخططات التنمية الكبرى التي يعاني منها مجال نواكشوط، والتي لها آثار وخيمة على البيئة، سواء كانت مخاطر طبيعية مثل الفيضانات وارتفاع منسوب البحر أو الانزلاقات الأرضية أو مخاطر تكنولوجية، ناتجة عن وجود المركبات الكبرى، ذات الصناعات المضرة بالبيئة لاسيما تلك التي تخص استغلال ونقل وتحويل المحروقات، فهدف المخططات التنموية هو وضع الوسائل الكفيلة للتقليل من أضرارها بالاحتياط لها سلفا قبل وقوعها، وعليه فإن مبدأ الحيطة من هذه الأخطار يتم على اتجاهين، الأول يعني بتحديد مناطق الأخطار بدقة، ومحاولة وضع نظام لتوقع حدوثها، أما ألاتجاه الثاني فيرتبط بالتخطيط الجيد للعمران، والاستخدامات البشرية المختلفة في المناطق المعرضة للخطر، أوفي إعادة المناطق التي تم تدميرها.

وفي هذا الإطار فإن منطقة نواكشوط قد حاولت وضع منظومة خاصة بإدارة الكوارث البيئة الكبرى والأخطار الصناعية الكبرى على البيئة والسكان، ورغم وجود هذه الإجراءات الهادفة إلى حماية البيئة، إلا أنها

غير كافية إن لم تكن ترافقها ثقافة للوقاية من الكوارث الطبيعية والتكنولوجية لدى المواطنين، لاسيما سكان المناطق المهددة بهذه الأخطار.

6- مبدأ الأعلام والمشاركة

يعتبر مبدأ الإعلام والمشاركة من أهم خصائص التنمية المستدامة، وذلك لضرورة مساهمة السكان في إعداد وتنفيذ التنمية، وذلك ليتحول المواطن من دور المتفرج والمتلقي إلى دور المساهم والمشارك، وهذا ما ينطبق أيضا على عملية التحسيس والإعلام، لزيادة الوعي البيئي لدى المواطنين خاصة سكان الريف القادمين من الريف، لإدماجهم في المشاريع التنموية مثل التشجير وتهيئة منطقتهم لكي تحقق تنمية مستدامة وتتمكن من النجاح.

إلى جانب ذلك، فإن هذا المبدأ، يتطلب إعلام السكان بما يحصل في محيطهم، وما يواجهونه من تحديات وأخطار بيئية، بهدف الوصول إلى مستوى يتم فيه توزيع المسؤوليات على الجميع، وعدم استئثار السلطات العامة بتحديد الأهداف وتنفيذها، من إعلام ومشاركة للسكان في تحديد أولوياتهم واحتياجاتهم، فلا يكفي وضع القواعد والحلول القانونية والعلمية للمشاكل البيئية ضمن مخططات التنمية، بل يجب الحفاظ على هذه القواعد والضوابط بعد تنفيذها وإنجازها، وهنا يأتي دور السكان ليتكامل مع دور الدولة في تحقيق هدف واحد.

7- تفعيل دراسات تأثير المشاريع على البيئة

يعتبر إدراج دراسات مدى التأثير على البيئة من أهم الإنجازات التي تطبق على أرض الواقع، ويعتبر من أهمها دمج الأبعاد البيئة في التنمية، إذ لا يتطلب إدراج هذه الدراسات وتفعيلها ضمن الشروط والمحددات الخاصة بأية تهيئة لاسيما مخطط شغل الأرض، وذلك باختيار المواقع المناسبة للمشاريع التنموية وتحديد مجالاتها بما يتلاءم مع الحفاظ على العناصر البيئية والعمرانية للإقليم، ويتمثل تفعيل دراسات مدى التأثير على البيئة في ما يلي :

أ- مفهوم دراسات انعكاسات المشاريع التنموية على البيئة

إن دراسات مدى التأثير على البيئة هي مجموعة الدراسات التي تتم على المشاريع التنموية أو أعمال التهيئة، للتأكيد من مدى صلاحياتها على البيئة، وهي بهذا المعنى تطبق مبدأ الحيطة. وتعرف دراسات مدى التأثير بأنها "وسيلة الإنذار المبكر وتجنب الآثار البيئة، الناتجة عن التدخلات

الإنسانية"، أما التعريف القانوني لهذه الدراسات فيعرفها بأنها تعد بمثابة أداة التقييم البيئي، تهدف إلى معرفة وتقدير الانعكاسات المباشرة وغير المباشرة للمشاريع على التوازن البيئي بما في ذلك الجوانب المرتبطة بصحة الإنسان ومحيطه.

ومن خلال التعاريف السابقة نستطيع القول أن الهدف الجوهري من دراسات مدى التأثير على البيئة هو أن نجتنب بعض المشاريع التنموية وأشغال البناء، التي قد تعود بنتائج اقتصادية مربحة على المدى القصير، لكنها وفي ذات الوقت تحمل في طياتها أضرار خفية وغير منظورة على البيئة، لا يمكن إدراك نتائجها ومخاطرها إلا على المدى البعيد حيث تصبح التكلفة الاقتصادية لإصلاح هذه الأضرار البيئية تفوق وبكثير الأرباح التي نتجت عن إقامة هذه المشاريع التنموية، لذا فدراسة مدى التأثير تعتمد أساسيا على المبدأ القائل "الوقاية خير من العلاج".

وعليه فإنه للقيام بدراسة احترازية لابد من خبراء في كافة الاختصاصات وخصوصا في مجال التقييم البيئي، كما يتطلب توفر إجراءات قانونية وإدارية لتنفيذها.

ب- محتوي دراسات تأثير المشاريع التنموية على البيئة في نواكشوط

يشمل معظم هذه الدراسات، مجالات تخص حماية الموارد الطبيعية، والحفاظ على التنوع البيولوجي، بالإضافة إلى الجوانب المرتبطة بصحة السكان ومحيطهم، مثل ضمان التحكم في تسير النفايات، وتجنب الأضرار السمعية وغيرها، كما يهدف كذلك إلى ضمان التنمية المستدامة للمشاريع الاقتصادية، بحيث تلبي حاجيات الوقت الحاضر دون أن تؤثر في قدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجيات الوقت الحاضر ودون أن تأثر في قدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها الخاصة، إذ لا تتحقق هذه إلا بتوجيه دراسات مدى التأثير، نحو كل المنشآت الاقتصادية والمشروعات الجديدة للبناء، والامتداد العمراني، وكذا التهيئة الخاصة بالمنشآت والمشاريع القائمة.

أما المحتوى الذي حددته نواكشوط لدراسة مدى التأثير على البيئة، فيختلف حسب أهمية وحجم النشاط المراد القيام به لتقدير آثاره البيئية، غير أننا نلاحظ محتويات أساسية يجب توفرها في أي دراسة لمدى التأثير، وعلى مشروع تنموي كان، حيث يمكننا أن نستنتج من خلالها خمسة محتويات أساسية هي:

- يجب أن تحتوي هذه الدراسات على تحليل شامل لكل من الموضع والموقع الخاص بالنشاط المراد القيام به، وتحديد مجاله على الخريطة وكل ما يحيط به، مع التركيز على المساحات الزراعية والغابات والمراعي والموارد المائية بالإضافة إلى التجمعات السكانية التي قد يؤثر هذا النشاط التنموي في بيئتها.

- ينبغي أن تتضمن هذه الدراسات كذلك بيانا مفصلا عن النشاط التنموي المراد القيام به، فمثلا إقامة مصنع معين، فإن محتوى الدراسة حالة التأثير على البيئة، يجب أن تشمل عدة معلومات عن المصنع ذاته، من أهمها نوع الإنتاج والآلات والعمليات المستخدمة، وكمية الإنتاج والمواد الأولية المستخدمة، والتقنيات التي يستخدمها المصنع للحد من التلوث ونسب ومعدلات تركيز الملوثات المنبعثة، كما يحتوي على معلومات عن النفايات الصناعية والطرق التي يتبعها المصنع للتخلص منها، وكيفية تخزينه وتداوله ونقله للمواد الخطيرة.

- يجب أن تحتوي أيضا على عرض تحليلي لتأثيرات المحتملة على البيئية، وعلى الجوانب المرتبطة بصحة السكان ومحيطهم الناتجة عن النشاط المراد القيام به، بالإضافة إلى طرح الاقتراحات والبدائل الممكنة، وهذا يعني تحديد التقديرات المختلفة للآثار البيئية والقيام بدراسة تفصيلية لكل منها، وذلك بالتركيز على الأوساط المختلفة، وفي مقدمتها المياه والتربة والهواء، وتقدير مدى اختلال التوازن في النظم البيئية، في حالة ما تم إدخال النشاط التنموي المزمع القيام به، وتأثير ذلك على الموارد الطبيعية والموارد الغير متجددة.

كما أن هذه الدراسة تهتم بتقدير آثار النشاط الاقتصادي على المحيط وصحة الإنسان حيث تبين أن السموم التي تتزايد معدلاتها في الهواء والماء والغذاء، هي المسؤولة عن تفاقم المشكلات الصحية، وتزايد معدلات الإصابة بكثير من الأمراض، فلقد دلت التقديرات الحديثة، على أن مايقدربـ80%من الإصابات بأمراض السرطان، ترجع إلى عوامل التسميم البيئي، يضاف إليها الجوانب المرتبطة بمحيط الإنسان وتقدير الآثار المحتملة للنفايات، والضجيج والاهتزازات والدخان والروائح الناتجة عن إقامة هذا النشاط الاقتصادية، علاوة على ذلك يجب أن تتضمن الدراسة، الحلول والمقترحات والبدائل، التي يقدمها صاحب النشاط المراد القيام به لمواجهة هذه الآثار البيئية، مثل طرق معالجة النفايات الناتجة، ومدي إدخال التكنولوجيات النظيفة ووسائل تدوير المخلفات...الخ.

- يجب أن تشمل الدراسة الحفاظ على المناطق ذات القيمة التاريخية والأثرية وذلك بتجنب كل النشاطات التنموية التي من شأنها الإخلال بالمواقع والمناظر والمدن الأثرية، أو عدم مراعاة قيمتها، وإحداث خلل في التهيئة العمرانية، أو في استعمالات الأرض المحددة من طرف مخطط شغل الأرض، وحتى في التأثير في التنظيم الاجتماعي والاقتصادي للمنطقة.

- كما استنتجنا أيضا، أنه يتطلب من دراسة مدى التأثير على البيئة، أن تحتوي على عرض شامل للإجراءات التي ينوي صاحب المشروع القيام بها، وفي هذه الحالة يوجد لديه ثلاث اختيارات قانونية، الأول أما أن يكون بالحد من آثار المشروع المضرة للبيئة، وإزالة هذه الآثار المضرة للبيئة كليا، أو أن يقوم صاحب المشروع بالتعويض المادي عن هذه الأضرار البيئية، وذلك بتقدير النفقات المناسبة لذلك.

غير أننا نرى أن القيام بالتعويض عن التلوث البيئي، لا يمكن تقدير تكاليفه المادية، كما لا يمكن لصاحب المشروع، شراء الحق في التلوث البيئي، لأن ذلك لا يتلاءم بأي حال من الأحوال، مع الهدف الذي أعدت من أجله دراسات مدى التأثير على البيئة، هذا بالإضافة إلى أنه يخالف المبدأ البيئي المتمثل في مبدأ الحيطة

خاتمة

لقد حاولنا من خلال هذا المقال توضيح مفهوم التنمية المستدامة لأنه مفهوم حديث يخضع للتطور المستمر، إذ كانت جل التعاريف تؤكد أن التنمية المستدامة هي - التنمية التي تلبي احتياجات الوقت الحاضر من دون الإخلال باحتياجات أجيال المستقبل - كما حاولنا توضيح الأبعاد الثلاثة الرئيسية للتنمية المستدامة، والتي تجزم على حتمية التكامل بين الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية، مع التركيز على البعد الرابع وهو الاستدامة المجالية، والذي يمثل في رأينا الخريطة التي ترسم عليها جميع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة، فالتهيئة تراعي أثناء عمل التنمية، التكامل بين جميع أبعادها وجوانبها المختلفة من أجل تحقيق التوازن المجالي للأجيال الراهنة والمستقبلية، ومن ثم تصبح مخططات التهيئة المجالية، أهم أداة في يد السلطات العامة، لتحقيق مبادئ التنمية المستدامة على أرض الواقع.

علاوة على ذلك بحثنا في بيان وتحليل التحديات الرئيسية للتنمية المستدامة، فلاحظنا أنها تتمثل في إعادة التوازن المجالي للمنطقة إذا رأينا أن هذا الاختيار يتوقف على إعادة التوازن المجالي للمنطقة، إذ رأينا أن هذا الاختيار يتوقف على إعادة تشكيل المقاطعات وهيكلتها وتركيبتها العمرانية، عن طريق التخفيف من ظاهرة التمركز في بعض المناطق للنشاطات والسكان، علاوة على تنمية الموارد المحلية، لاسيما توفير المياه ومناصب الشغل، هذا فضلا عن التحديات الخاصة بالتكامل المجالي، بتدعيم شبكة النقل والتكنولوجيا الحديثة للأعلام والاتصال، بما يتلاءم مع المتطلبات الحديثة التي فرضتها التنمية المستدامة على المنطقة والتي بتفعيلها سوف تؤدي إلى تذويب الفوارق المجالية على الولاية بصفة خاصة وموريتانيا بصفة عامة.

قائمة المراجعوالمصادر:

I- المراجع بالعربية :

1- أبو عيانة محمد فتحي، دراسات في جغرافية السكان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1988.

2- أحمد علي إسماعيل، دراسات في جغرافية المدن، دار الثقافة والتوزيع والنشر، الطبعة الرابعة 1990.

3- بن حامد المختار، حياة موريتانيا، الحياة الثقافية، الدار العربية للكتاب، تونس 1990 م.

4- تقرير الملتقى الوطني حول النمو المستقبلي لسكان موريتانياوانعكاساتها على تخلف القطاعات، وزارة الشؤون الاقتصاديةوالتنمية 1999.

5- زين العابدين ولد سيدات، الأنشطة التجارية والتوسع الحضري والتنظيم المجالي لمدينة انواكشوط، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا سنة 2000 م.

6- سيد عبد الله ولد محبوبي، الهجرات الداخلية والتنمية في موريتانيا، الثنائي الحرج، كتاب منشور بالتعاون مع

صندوق الأمم المتحدة للسكان 1997، المطبعة الوطنية.

7- عبد الله يوسف أبو عياش، التخطيطوالتنمية في المنظور الجغرافي، وكالة المطبوعات، الكويت 1983.

8- محمد ناصر محمد بباه، مدينة انواكشوط دراسة في الجغرافيا الحضرية، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، الرياض 1984.

9- محمد ولد أعبيد، نظام المركزية والتنظيم الحضري لمدينة انواكشوط، رسالة ماجستير، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، 2000.

10- محمد الولاتي بشيري، جغرافية موريتانيا – الطبعة الأولى- المطبعة الوطنية، السنة 1993 م.

11- يوسف عبد المجيد وآخرون، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، دراسة مسحية شاملة، المنظمة العربية للتربية والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1978.

II- المراجع باللغة الفرنسية:

1- Diacana, 1993 Croissance urbaine et dynamique spatiale à Nouakchott Thèse de doctorat en géographie et aménagement urbains, université Lumière Lyon II, Institut d'urbanisme.

2- Olivier. D : 1985 le kébé de Nouakchott Contribution a l'étude de la sédentarisation en milieu urbain de populations nomades sinistrées, Thèse pour le doctorat 3eme cycle en géographie, université Paris V Réné des cartes des sciences humaine, Sorbone.Paris

3- Ould Sidi Mohamed. M. 1985 Urbanisation et sub-urbanisation a Nouakchott Thèse de doctorat 3eme cycle, université de Paris V

4- Office National de la statistique, projections démographiques de la population des wilaya 2000- 2015, Octobre, 2002.

مداخلة بعنوان:

الصناعة الاستخراجية بموريتانيا ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

الدكتور/ محمد المختار ولد النحه

توطئة عامة

يشكل "التصنيع" أحد أهم الأنشطة البشرية التي ارتبط بوجودها تقدم الأمم والشعوب بل إن مستويات تنمية وتطور هذه الأخيرة أصبحت تقاس بقدرتها على التصنيع باعتبار العلاقة الجدلية بين التصنيع كآلية منهجية والتنمية كغاية وهدف، الشيء الذي جعل البعض يخلط بينه وبين التنمية على سبيل الترادف.

وقد أخذت موريتانيا رغم كونها إحدى بلدان العالم الثالث الأقل تقدما بإستراتيجية التصنيع منذ المراحل الأولى لاستقلالها السياسي، سواء بالنسبة للأولوية القطاعية لسياسة التنمية وتشجيع الاستثمار الصناعي بقوانين الاستثمار، أوبالنسبة لمساهمة الدولة المباشرة في التحقيق الصناعي.

ويعود اعتماد الدولة على إستراتيجية التصنيع خلال مخططاتها التنموية الأولى إلى كون الفترة تمثل بداية استخراج منجم الحديد شمال البلاد من طرف شركة (مناجم حديد موريتانيا) الأجنبية سنة 1963 وكانت هذه المقاولة توفر مساهمة سنوية للميزانية العامة بلغت قيمتها سنة 1968م 1.5 مليار أوقية بنسبة 7% من الناتج الداخلي الخام وأقل من 20% من القيمة المضافة المنجمية،[1] كما كانت عمالتها تمثل نسبة 25% من مجموع الشغل المأجور و41% من مجموع الأجور الموزعة بالبلاد آنذاك.[2] ونتيجة لمحدودية هذه الفوائد بالنسبة لحق امتياز الاستغلال، خاصة في فترة لا تتوفر البلاد خلالها على أية بنية اقتصادية عصرية أخرى، فإنه لم يكن للدولة الحديثة سوى تحمل مسؤوليات التنمية والمشاركة بفعالية في استثمارات الاستخراج الصناعي. وقد تدعمت هذه الجهود بمساهمتها في إطار سياسة تسييرها الاقتصادي في

[1] De chassey (Francis)(1978) Mauritanie 1900-1975 ، de l'ordre colonial à l'ordre néocolonial – entre Maghreb Arabe et Afrique noire éd antropos Paris, p. 225,

[2] De chassey (Francis), op. cit, p. 239.

إحداث صناعات معملية عصرية صغرى ومتوسطة في مجالات الخياطة العصرية وصناعة السكر وبعض الصناعات السمكية خلال عقد السبعينات تتمركز حسب الترتيب بمدينتي انواكشوط وانواذيبو.

وتهدف هذه الإستراتيجية إلى تكريس الاستقلال السياسي والاقتصادي للبلاد من جهة ثم إلى ضمان تنمية اقتصادية داخلية ونموذاتي مستديم من جهة أخرى. ومحاولة منا في دراسة موضوع معقد كالصناعة الاستخراجية بمجال شاسع كموريتانيا، فإننا سنضمن هذه التوطئة إشارات حول أهمية الموضوع من حيث بيان مختلف المقاربات التي حولت تحديد التصنيع عامة والصناعة الاستخراجية خاصة مناقشين دائما مدى إمكانية تطبيق واقع الظاهرة ببلدنا. فهل يمكن للصناعات الاستخراجية بموريتانيا أن تشكل نواة أومسلسلا للتصنيع أوالإقلاع الصناعي بها؟ هل يمكن أن تشكل موردا التصنيع؟ ما دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإعادة هيكلة المجال وما هي فرصة إحداثها لاندماج اقتصادي قطاعي؟

أ) أهمية الموضوع

تكمن أهمية دراسة التصنيع عامة والصناعة الاستخراجية خاصة بالنسبة للمعرفة الجيو-اقتصادية في الدراسة التركيبية للعلاقات المجالية سواء بين الشمال والجنوب بالنسبة لحيثيات نقل التكنولوجيا الصناعية والقدرة على تقويم المواد الأولية وتنمية وتنشيط القطاع التجاري والخدماتي مما يترتب عنه تطور اقتصادي وتحول اجتماعي وإعادة هيكلة المجال، فهل الصناعة الاستخراجية تشكل أسسا قاعدية للتصنيع؟

ب) تحديد المفاهيم

نعتبر مفاهيم "التصنيع" "والتنمية" أو "الصناعة" و"النمو" مصطلحات مستعملة حديثا وبقواسم مشتركة لدى مختلف الباحثين الجغرافيين والاقتصاديين والسوسيولوجيين وغيرهم ممن يهتم بالتنمية وتنظيم المجال رغم اختلاف إيديولوجياتهم وتخصصاتهم العلمية. ونتيجة لاختلاف معايير القياس ومستويات وأدوات التحليل لدى هؤلاء الدارسين، فإن المفهوم الاصطلاحي للتصنيع ظل غير دقيق من حيث الشمولية. وقد تتضح لنا هذه الفرضية من خلال تتبع مختلف التفسيرات والحجج التي حاولت بناءها أهم المقاربات النوعية.

فيرى المعجم الأجنبي (Petit Robert) في تحديده لهذا المفهوم أن "التصنيع" هو" مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي تهدف إلى استغلال الموارد المعدنية ومختلف مصادر الطاقة بالإضافة إلى تحويل المواد الأولية الحيوانية والنباتية والمعدنية إلى منتوجات

مصنعة.[1] غير أن هذا التعريف يعتبر جزئيا باعتباره قد اقتصر على الجوانب الاقتصادية والمجالية.

أما المقاربة الجغرافية على لسان الأستاذ بيرجورج فيرى أن "الصناعة الحديثة بأوروبا الغربية تعتبر وليدة العقلانية العصرية كآلة للتقدم التقني والفكر العلمي والكشوفات التقنية التي تشكل نتاجا لها بلإضافة إلى الظروف المالية الخاصة التي مكنت من تطبيقها في مجال الإنتاج (الاستثمارات)"[2] ونستنتج أن هذه المقاربة لم تعمل على تحديد ظاهرة التصنيع وإنما اقتصرت على تحديد العوامل التاريخية التي ساعدت في قيامها. صحيح أن العلم والتقنية يعتبران مصدري اكتساب التكنلوجيا الصناعية المتطورة، إلا أنه لا ينتظر اكتسابهما بمجتمع تقليدي نام كموريتانيا بشكل تلقائي على المدبين القصير والمتوسط. ويضيف بيير جورج أن الاقتصاد الصناعي لأي بلد مصنع يشكل مجموعة الأنشطة والإنتاجات التي تقارب من حيث الظروف الطبيعية وإمكانات التنمية والتقنية والاستثمارات، قيمة الأنشطة والانتاجات المحققة في كل العالم[3]. صحيح أن هذه العوامل تشكل عناصر أساسية في الإنتاج الصناعي، لكنها تتفاوت من حيث إمكاناتها من بلد لآخر بالنسبة للقدرة على إحداث تنمية صناعية متمركزة يمكن وصفها بالاقتصاد الصناعي وتحديد مستوى تطورها على الصعيد العالمي. كما أن وصف أية بنية اقتصادية نوعية بالاقتصاد الصناعي يفرض أن يكون القطاع الصناعي متطورا وحاملا للتنمية ونموالقطاعات الاقتصادية والمجالية والإجتماعية الأخرى ضمن حيثيات الاندماج والتكامل من جهة، ثم ارتفاع نسبة مساهمته في تكوين الناتج الداخلي الخام من جهة أخرى وهومالا يتحقق ببلادنا على سبيل التطابق والتماثل، أي أن قطاع الصناعة بها ما يزال يتأخر حسب الترتيب القطاعي الثالث والأول (حسب الإحصائيات الحديثة).

ونستنتج من هذا التحليل أن هناك تعريفات وتصنيفات عديدة لظاهرة "التصنيع" أوالصناعة رغم أن أيا منهما لا يعتبر جامعا من حيث الدقة والشمولية. عند إذ يجد الباحث نفسه ملزما باعتماد التصنيفات الرسمية للمعاهد الإحصائية الدولية إذا لم يقم هونفسه بعملية التعداد والتصنيف. وعلى هذا الأساس،

[1] Bernadette Mersenne Schomaker (1991) coll. dirigée par J.R. Pite، la localisation des industries – Mutations récentes et méthodes d'analyse- puf, Paris, p6.

[2] Géorge Pierre (1971) coll que sais-je Géographie industrielle du M onde puf Paris p7.

[3] Géorge PIERRE (1975) Précis de Géographie économique puf Paris pp 57/61.

تعتبر تصنيفات "NACE"* للأنشطة الصناعية الأكثر استخداما،[1] حيث تعتمد على التداخل في الوقت نفسه لمعايير "طبيعة موارد الإنتاج الصناعي"، "أنظمة الانتاج الصناعي" و"أنماط الإستهلاك الصناعي" كالصناعة الاستخراجية (موضوع المداخلة) والصناعة التحويلية وصناعة التجهيز وصناعة الاستهلاك... ونتيجة لكون التصنيع يهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة، فإن التنمية الصناعية لم تعد تعني تقدم قطاع تقني معين كما أن دراستها لهم تعد تعني دراسة النموالعفوي لأحد القطاعات الاقتصادية، وإنما أصبحت تعني دراسة تكوين ونماء كل التقدمات التقنية بارتباطها مع النتائج الخيرة على مستوى كافة القوى الإنتاجية، كما هي الحال بالصناعات الاستخراجية ببلادنا كمناجم الحديد والنحاس والذهب والمحروقات.

أولا: الصناعة الاستخراجية بموريتانيا

تتكون الصناعة الاستخراجية ببلادنا من مجموعات غنية ومتعددة من المحروقات والمناجم، منها ما دخل حيز الإنتاج والتصدير منذ سنوات وعقود ومنها ما يزال في حيز البحث والتنقيب عنه

1 - قطاع المحروقات

تتكون احتياطات قطاع المحروقات بموريتانيا حتى الآن من حوضين رسوبيين: الحوض الساحلي الذي يغطي في مجاله البحري على جانبي الشاطئ مسافة طولها حوالي 750 كلم وبعرض قدره حوالي 300 كلم ثم حوض تاودني الذي يمتد على منطقة تتجاوز 500 كلم مربع في اليابس والذي يغطي جنوب وشرق البلاد حتى حدود جمهورية مالي.[2]

وتقدر احتياطات البلاد من المحروقات ب 100 مليون برميل من النفط الخام حيث بدأ إنتاجه في فبراير 2006 من حقل شنقيط في عرض البحر (الحوض الشاطئي) والذي ظل حقلا للإنتاج الوحيد بلغت قمته الإنتاجية 66000 برميل واستقر الإنتاج إلى حوالي 15000 برميل يوميا مع نهاية 2006 ثم تراجع بانتظام إلى 7000 برميل يوميا أي أقل مما كان عليه سنة 2010 ب 13%.[3]

وتمثل وزارة البترول والطاقة والمعادن مدعومة بالإدارة العامة للمحروقات (أنشئت 2010) الإطار المؤسسي المسئول عن تنفيذ ومتابعة سياسة الحكومة في هذا القطاع.

---

* Nomenclature des activités économiques dans la communauté européenne.

[1] Schomaker (B.M). op. cit- p:9.

[2] اللجنة الوطنية لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية – التقرير الإداري المستقل لسنة 2011 ص8.

[3] نفس المرجع نفس الصفحة.

ويوضح القانون رقم 2010/33 المتضمن لمدونة المحروقات الخام المصادق عليه في 20 يوليو2010 النظام القانوني والجبائي لنشاطات البحث والاستغلال والنقل عن طريق الأنابيب وتخزين المحروقات، حيث شكل هذا القانون مع العقد النموذجي لتقاسم إنتاج المحروقات 1994 الإطار المؤسسي المرجعي للقطاع.

1-1 الفاعلون الرئيسيون في قطاع المحروقات

يتولى إتلاف شنقيط منذ سنة 2011 مجموع إنتاج محروقات موريتانيا حيث يضم من حيث أهميته مساهمة الشركات، المؤسسات الآتية:[1]

- شركة بتروناس حيث تمسك نسبة 48% من الأسهم

- شركة تولويل نسبة 22% من الأسهم

- الشركة الموريتانية للمحروقات وتمسك نسبة 12% من الأسهم

- شركة بي جي اكروب وتمسك ب 10%

- شركة بيمير ويل التي تمسك 8%

[1] المصدر نفسه.

وتجدر الإشارة إلى وجود عقود ورخص للتنقيب عن المحروقات مع سبع (7) شركات أخرى.

1-2 حجم وقيم صادرات المحروقات

في نهاية ثلاث عمليات تنقيب وخلال سنة 2011 بلغت صادرات موريتانيا من المحروقات حوالي مليوني برميل مستخرجة من حقل شنقيط بقيمة قدرها 221 مليون دولار أمريكي (أي ما يمثل 62 مليار أوقية) وهوما يمثل نسبة 8% من إجمال صادرات البلاد خلال السنة وتغطية نسبة 9% من استيراد الحاجيات بمتوسط سعر قدره 108.9 دولار لبرميل البترول الموريتاني وبقيمة مضافة محققة فاقت 190 مليون دولار(أي أكثر من 54 مليار أوقية)، ممثلة نسبة 5% من الناتج الداخلي الخام[2]. وتظهر هذه المعطيات أهمية قطاع المحروقات ليس فقط بالنسبة لأهمية الكميات المصدرة نسبيا وإنما كذلك بالنسبة لأهمية ارتفاع سعر النفط دوليا.

2- القطاع المعدني

يتمثل القطاع المعدني الموريتاني في موارد الحديد والذهب والنحاس التي يقام بإنتاجها

[2] اللجنة الوطنية لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية – التقرير الإداري المستقل لسنة 2011 ص:10.

وتصديرها إلى الأسواق الخارجية. وعلى الرغم من أننا لم نتمكن من الحصول على بيانات ذات مصداقية رسمية عن احتياطات خامات الحديد (قرابة مئات الملايين)، فإن الاحتياطات المؤكدة من الذهب تقدر بأكثر من 150 مليون طن متركزة في مواقع كلب الغين وتازيازت والشمال الغربي من البلاد بينما تبلغ الاحتياطات المؤكدة من النحاس بكلب أم أقرين ب 26 مليون طن[1]. وتعتبر موريتانيا ثاني بلد منتج للحديد من حيث أهمية الحجم بإفريقيا بعد جنوب إفريقيا حيث صدرت 11.2 مليون طن من الحديد وذلك بتراجع نسبة 3% مقارنة مع 2010 من مواقع بأزويرات وولاية تيرس زمور بشكل عام بينما تجاوز إنتاج الذهب المستخرج من معادن تازيازت وكلب أم أكرين 8 أطنان سنة 2011 بتراجع ضئيل مقارنة مع 2010، وأخيرا بلغ إنتاج النحاس من معدن كلب أم أكرين 35.300 طن بتراجع قدره 5% مقارنة مع 2010.[2]

نستنتج من هذه المعطيات أهمية قطاع المناجم ببلادنا على مستوى الإنتاج والصادرات مما تترتب عنه إنعكاسات إيجابية على المستويات الماكرو-اقتصادية (المؤشرات الاقتصادية) والميكرو- اقتصادية، وإن كان إنتاج وتصدير الحديد تقوم بإستغلاله الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (سنيم) بينما تقوم شركتان أجنبيتان أخريان حسب الترتيب على استغلال وتصدير معدني الذهب (شركة كينروس تازيازت) والنحاس (مناجم نحاس موريتانيا).

2-1 الإطار المؤسسي للقطاع المعدني

تعتبر وزارة البترول والطاقة والمعادن مدعومة بالإدارة العامة للمعادن مسئولة عن تنفيذ ومتابعة سياسة الحكومة في هذا القطاع ويتجسد الإطار القانوني والتنظيمي للقطاع المعدني منذ سنة 2011 في القانون رقم 2008/011 المتضمن للمدونة المعدنية والقانون 2002/2 المتضمن للاتفاقية المعدنية النموذجية

2-2 المؤسسات المنتجة والمصدرة للمعادن

تقوم الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (سنيم) (المنشأة سنة 1952) بإنتاج وتصدير الحديد بشكل أحادي بموريتانيا من مواقع كلب العوج وكلب الغين وامهاودات وأزويرات، حيث تعالج المعدن المستخرج من نواحي المدينة (مصنع الكلابه) الذي يتم تخصيبه بالفصل بالمجذوب الجاف ثم ينقل المنتج على القطار المعدني عبر مسافة 700 كلم إلى الميناء المعدني في المياه العميقة بنواذيبوحيث يتم تصديره إلى الأسواق الخارجية.

[1] المرجع نفسه.
[2] نفس الرجع نفس الصفحة.

وتطمح سنيم لأن تصبح أحد أكبر المنتجين الخمس الأوائل في العالم المصدرين لمعدن الحديد في أفق 2025. لهذا أطلقت برنامجا لرفع قدراتها الإنتاجية عبر توسيع الإنتاج في مناجم كلب الغين ولمهاودات وبناء مصنع جديد لتخصيب المعدن باسم الكلابه وبناء معدن جديد في المياه العميقة بنواذيبوحيث يتم تصديره، وينتظر من هذه الإستثمارات أن يرتفع إنتاج اسنيم السنوي إلى 40 مليون طن.

وتجدر الإشارة أخيرا أن شركة سنيم تحتفظ منذ 2011 بنسبة مساهمة قدرها 50% في شركة العوج وتشترك مع شركة سفير للاستثمارات من أجل تطوير مناجم المكورات في موقع العوج وفي شركة تازيازت انيد ركروب مينز (65%) ثم توقيع شراكة مع شركة مين ميتاليز للتنقيب تحت السطح في معدن تازيازت الذي كان يتوقع إطلاقه خلال سنة 2013.[1]

أما الشركة الموريتانية لمعدن النحاس فهي شركة خاصة فرع من شركة فيرست كانتوم العاملة في منجم كلب أمقرين منذ 2006 وقد أنتجت منه سنة 2011 حوالي 2 طن من الذهب و35000 طن من النحاس

أما شركة تازيازت موريتانيا وهي شركة خاصة إشترتها شركة كينروس سنة 2010 وقد تجاوز إنتاجها من منجم تازيازت السطحي الذي انطلق أغسطس 2007 6.2 طن من الذهب سنة 2011

وتجدر الإشارة أخيرا، أن 2011 شهدت تواجد 58 شركة تنقيب بموريتانيا عن معادن الحديد والذهب والنحاس واليورانيوم

3-2 استثمارات الصناعة الاستخراجية

تتمثل استثمارات الصناعة الاستخراجية إما في تنفيذ مشاريع صناعية جديدة كاستخراج وتصدير معدني النحاس والذهب عن طريق شركتي مناجم نحاس موريتانية وتازيازت كنروس حسب الترتيب أوعن طريق زيادة وتنويع وتوسيع حجم الإنتاج كما هي الحال في برنامج شركة سنيم لإنتاج وتصدير 40 مليون طن من خامات الحديد أومشروع الصناعة الاستخراجية للعوج بالإضافة إلى عقود الاستثمار في مجال رخص التنقيب والبحث والدراسات. وعلى هذا الأساس بلغ حجم الاستثمارات سنة 2013 2346 مليار أوقية مثلت نسبة استثمارات الدولة منها 47% بينما مثل التمويل الخارجي منها بقية النسبة 53% أي بقيمة 1246 مليار أوقية في هيئة قروض ميسرة أوهبات.

[1] اللجنة الوطنية لمبادرة الشفافية مرجع سابق – ص:11.

وقد مثلت الاستثمارات في التنمية الصناعية (باستثناء سنيم) نسبة 14.29 % ونسبة 2.37% بالنسبة لاستثمارات سنيم. وهي نسبة مرتفعة نسبيا من حيث الأهمية بالمقارنة مع نسبة الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية الأخرى كالتنمية الريفية (9.98 %)[1]. وتشكل هذه الاستثمارات في الصناعة الاستخراجية أسسا قاعدية لمحاربة الفقر وتحسين معيشة السكان وترقية النفاذ الشامل إلى الخدمات الأساسية وخلق التشغيل واللامركزية والتنمية المحلية وهو ما يجعلنا نتساءل عما هو دور الصناعة الاستخراجية في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

ثانيا: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للصناعة الاستخراجية

تشكل الصناعة الاستخراجية موردا قاعديا في إحداث التنمية الإقتصادية والإجتماعية سواء بالنسبة لدعم ميزانية الدولة أوميزان المدفوعات أوبالنسبة لأهمية المساهمة في تكوين الناتج الداخلي الخام أوبالنسبة لإحداث مناصب شغل دائمة أوموسمية أوبالنسبة لخلق بنيات تحتية (طرق، موانئ، سكك حديدية... أوبالنسبة لخلق خدمات سوسيوإقتصادية كالماء والكهرباء وخدمات صحية وغيرها.

1- مساهمة الصناعة الاستخراجية في ميزانية الدولة

بلغت المساهمة الإجمالية للقطاع الإستخراجي في ميزانية الدولة الموريتانية سنة 2011م 392 مليون دولار أمريكي (أي مايمثل 110 مليار أوقية) حيث شكل قطاع المحروقات منها نسبة 17 % (68 مليون دولار أمريكي) (أكثر من 19 مليار أوقية) أي نسبة 7 % من إجمالي مداخيل الدولة السنوية ضمن كافة القطاعات الإقتصادية، لكن خارج المساعدة الخارجية للتنمية، بينما شكلت مساهمة القطاع المعدني منها مبلغ 324 مليون دولار أمريكي (أكثر من 91 مليار أوقية) مشكلة نسبة 31% من كافة مداخيل الدولة ضمن القطاعات الاقتصادية الأخرى)[2].

وتتجسد مساهمة الصناعة الاستخراجية في ميزانية الدولة بشكل مباشر أوغير مباشر في العناصر الآتية:

- رسم الأجور
- الإتاوة الأحادية السنوية
- ضريبة الأرباح الصناعية والتجارية
- توزيع حصص الأرباح المدفوعة للدولة

[1] المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الإستراتيجية (الدراسات الإقتصادية والإجتماعية)- الإستثمار في موريتانيا – الفرص – العوائق السياسات / محمد ولد ودادي (صبحي) الفتح ولد الشيخ،ص56-57.

[2] اللجنة الوطنية لمبادرة الشفافية – مصدر سبق ذكره، ص 4 / 5.

- ضريبة حصص الأرباح المصدرة - الإتاوة السنوية الوحيدة - رسم القيمة المضافة
- دفعات أخرى هامة مسددة للدولة كالضريبة على عائدات رأس المال الثابت - ضريبة المداخيل العامة وغيرها.

وإذا كانت مساهمة الصناعة الاستخراجية في ميزانية الدولة هامة نسبيا حسب قطاعي المحروقات والمعادن، فإنها تتوزع حسب الشركات المعدنية ضمن معطيات الجدول الآتي:

الجدول (1) المساهمة في ميزانية الدولة (مليار أوقية)

الشركات	2008	2009	2010	2011
أسنيم	41.84	39.54	44.35	89.58
م س م	1.70	1.80	7.40	6.80
تازيازت	0.99	3.63	6.93	11.28
المجموع	**44.53**	**44.97**	**58.68**	**107.66**

المصدر: تحقيق الباحث بتصرف من معطيات من: - التقرير السنوي للبنك المركزي الموريتاني سنة 2013 - وزارة الشؤون الإقتصادية والتنمية / المكتب الوطني للإحصاء - منشور موريتاني للإحصائيات - التقرير السنوي للجنة الوطنية لمبادرة الشفافية 2011

ونلاحظ من معطيات الجدول أعلاه أهمية مساهمة الشركات المعدنية في الميزانية نسبيا خاصة بالنسبة لاستخراج الحديد والذهب والنحاس حسب الترتيب. وتتمظهر أهمية الصناعة الاستخراجية في الاقتصاد الوطني كذلك من خلال ارتفاع مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي حسب أنواع النشاطات الاقتصادية بالملحق[1] (سعر السوق الجاري) وسعره كذلك حسب نفس النشاطات الاقتصادية بالملحق (بسعر 1998). وهو ما ينعكس إيجابا على خلق مناصب شغل ومداخيل بالمصادر البشرية وتحسين معيشة السكان.

وقد أدت هذه الصناعة الاستخراجية بالإضافة إلى قطاعات اقتصادية أخرى إلى صيانة نسب نموا اقتصادي مرتفعة نسبيا، تتراوح من 3.5% 2008 إلى أكثر من 5.7 % سنة 2012، في حين وصل الاحتياطي الخارجي للبنك المركزي الموريتاني إلى 718 مليون دولار أمريكي، أما رصيد الصندوق الوطني لعائدات المحروقات فقد بلغ 65 مليون دولار أمريكي، بينما بلغ رصيد حسابات الخزينة العمومية لدى البنك المركزي 52 مليار أوقية سنة 2012. وهي معطيات جد إيجابية بالنسبة لنمو وتطور الاقتصاد الوطني خاصة في ما يتعلق ببنياته النوعية التصديرية (الصناعة الاستخراجية والصيد...). فهل انعكست هذه

[1] التقرير السنوي للبنك المركزي الموريتاني 2012 – المؤشرات الإقتصادية الكلية

التطورات الإيجابية على المصادر البشرية من حيث القوة الإنتاجية وتحسين معيشة السكان؟

2- مؤشرات الصناعة الاستخراجية على مستوى التشغيل

تشكل الصناعة الاستخراجية قطاعا هاما في امتصاص البطالة وخلق مناصب شغل دائمة أوموسمية أوعرضية، ويتجلى لنا ذلك واضحا من خلال معطيات الجدول رقم (2) الآتي:

الشركة	2008	2009	2010	2011
أسنيم	4367	4550	4527	4777
م س م	780	917	1252	1437
تازيـــازت (مباشر)	366	486	635	1286
تازيـــازت (غير مباشر)	-	-	745	5331
المجموع	7511	7962	9169	14842

المصدر: تقرير البنك المركزي الموريتاني 2011

نلاحظ من معطيات الجدول أعلاه أن الصناعة الاستخراجية تعتبر من أهم القطاعات الإقتصادية خلقا للتشغيل بعد قطاع السياحة وإن كنا لا نتوفر على نسبة مساهمتها القطاعية في التشغيل باعتبار أننا نفتقر إلى حجم السكان النشطين بالبلاد بشكل كلي. وعلى هذا الأساس، نلاحظ من معطيات الجدول أن عدد المستخدمين في الصناعة الاستخراجية بدون قطاع المحروقات كَان هاما جدا خلال سنتي 2010 / 2011 بالمقارنة مع سنتي 2008 – 2009 من جهة ثم كونه يعتبر هاما كذلك بالنسبة للموسميين وغير المباشرين بالمقارنة مع عدد المستخدمين الدائمين في الشركات المعدنية المذكورة من جهة أخرى. ونشير إلى أن قطاع الصناعة الاستخراجية يعتبُر من أهم وأنظم القطاعات الإقتصادية إلتزاما بقوانين التشغيل بالبلاد من حيث الأجور والضمان الإجتماعي، وحسن الوضعية السوسيو– مهنية والتنظيمات النقابية وتنظيم الحركات العمالية.....

ثالثا: الاستنتاجات والتوصيات

نعتقد أن التصنيع مفتاح التنمية باعتبار قدرته على تقويم المنتجات الفلاحية وتنشطه لفعاليات الأنشطة التجارية والخدماتية مما يترتب عنه إحداث تحولات إقتصادية ومجالية وإجتماعية جذرية هامة. كما قد ينجم عنه تحول في بنية الواردات الوطنية من حيث التجهيزات الصناعية والمنتوجات الصناعية الوسيطة واحتماليا انتقال التكنلوجيا الصناعية

إلى البلاد وفي بنية الصادرات الوطنية من حيث تصدير المحروقات (النفط والغاز...) والمعادن (الحديد والنحاس والذهب) مما قد يترتب عنه سلبا أوإيجابا.

دعم لعولمة الإقتصاد الوطني من حيث قدرته على الاندماج في الإقتصاد العالمي. وعلى هذا الأساس، نستنتج من مختلف محاور هذه المداخلة أن الصناعة الاستخراجية ببلادنا وإن كانت تمثل العمود الفقري لإقتصادنا الوطني، فإنها تشكومجموعة من العوامل التي ينبغي العمل على حلها لضمان نموها وتطورها:

- مشاركة الدولة مباشرة في الصناعة الاستخراجية لجلب التكنلوجيا مما سيترتب عنه تحول نوعي كلي أوجزئي في خامات الحديد والذهب والنحاس إلى صناعات تحويلية،
- التخفيف من هيمنة الشركات المتعددة الجنسية والمشاركة في تطبيق سياسات صناعية وطنية معقلنة
- تحويل العقود المبرمة مع الشركات المعدنية من فوائد الاستغلال إلى تقاسم فوائد الإنتاج والتصدير.
- العمل على خلق اندماج قطاعي بين القطاعات الإقتصادية والصناعية الاستخراجية من جهة وبين هذه الأخيرة والصناعة المعملية (كما هي الحال بين سنيم وشركة صافا) من جهة أخرى
- تحسين قوانين الاستثمار في الصناعة الاستخراجية لخدمة وجلب الاستثمار الصناعي الوطني
- كون الصناعة الاستخراجية أحدثت إعادة نمطية للمجال الوطني من حيث وجود استخراج الحديد بولاية تيرس زمور واستخراج الذهب والنحاس بولاية انشيري.

الملاحق

الملحق 1: الناتج المحلي الإجمالي حسب أنواع النشاطات الاقتصادية (سعر السوق الجاري)؛

الملحق 2: الناتج المحلي الإجمالي حسب أنواع النشاطات الاقتصادية (بسعر 1998).

حقوق الإنسان في موريتانيا: المكاسب والآفاق

د. بـــــلال حمـــــزة

التوطئة

إن الحديث عن حقوق الإنسان في موريتانيا - إنجازات وآفاق - يقتضي منا بادئ ذي بدء أن نتطرق إلى مفهوم حقوق الإنسان وإلى المنطلقات النظرية التي تأسست عليها النظرة الموريتانية لهذه الحقوق.

لئن كان النظر إلى حقوق الإنسان يختلف من مجتمع إلى آخر ومن ثقافة إلى أخرى، فقد تواضعت الشعوب والأمم بالرغم من ذلك على جملة من المبادئ والمواثيق باعتبارها منضوية تحت مفهوم حقوق الإنسان.

وانطلاقا من هذا الاعتبار فإن حقوق الإنسان كمفهوم يشمل عددا كبيرا من المعايير والقيم والأعراف موجبها يتمتع بالإنسان، بغض النظر عن لونه أوعرقه أوجنسه أودينه بحقوق عالمية متأصلة، ثابتة وغير قابلة للتصرف أوالانتزاع، من دونها لا تمكنه الحياة بكرامة ومن دونها لا يمكن الحديث عن العدالة والحرية والتنمية بمختلف أنواعها.

II- السياق التاريخي

على الصعيد الدولي مر مفهوم حقوق الإنسان بتطورات هامة في سبيل تكريسه واقعا ملموسا أفضت في مجملها إلى اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في 10 من دجمبر 1948. وقد شكل هذا الإعلان مرجعية أساسية لكل ما يتعلق بحقوق الإنسان على مستوى الدول المكونة للمنظومة العالمية.

وعلى ضوء هذا الإعلان يمكن تصنيف حقوق الإنسان إلى فئات ثلاثة رئيسية:

الفئة الأولى: هي المجموعة المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية التي تشمل الحقوق غير القابلة للتنازل كالحق في الحياة والمشاركة السياسية وحرية الرأي وعدم التعرض للتعذيب والتحرر من العبودية.

الفئة الثانية: ويطلق عليها إسم الحقوق الاقتصاد والاجتماعية وتشمل الحق في التعليم والشغل وحق الانتماء إلى الجمعيات والنقابات والعيش الكريم والسكن والرعاية الاجتماعية والصحة.

الفئة الثالثة: وتشمل حق العيش في بيئة نظيفة مصونة من التدمير وحق التنمية الثقافية والروحية. ولتكريس هذه الحقوق على أرض الواقع اعتمدت الأمم المتحدة سنة 1966 عهدين دوليين بشأنها. وفي هذا السياق كذلك صادقت المجموعة الإفريقية سنة 1981 على الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

III- موريتانيا وحقوق الإنسان

انطلقت المقاربة الموريتانية لحقوق الإنسان من نظرة الدين الإسلامي الحنيف القائمة على الشمولية والعمومية للإنسان ككائن بشري يجب تكريمه وتعظيمه انطلاقا من قول الحق سبحانه وتعالى: (ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا). هذا التقرير الرباني أشفع بالحديث النبوي الشريف في حجة الوداع حين أكد الرسول صلى الله عليه وسلم على حرمة الدماء والأموال والأعراض وغيرها حيث قال عليه الصلاة والسلام في تلك الخطبة: إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا إلى يوم تلقون ربكم)؛ والآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة كثيرة في مجال تكريم الإنسان واحترام حقوقه.

هي إذن نظرة شاملة لأنها تأخذ في الاعتبار كافة الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وهي عامة لأنها تعنى بالمسلم وغير المسلم دون تميز بين لون أوجنس أولغة أودين.

وهي إلي ذلك نظرة غير قابلة للإلغاء أوالتبديل لأنها مرتبطة بتعاليم الدين الحنيف المنزلة من عند الله سبحانه وتعالى.

IV - الإنجازات

على الرغم من تشعبه شهد مجال حقوق الإنسان خلال السنوات الأخيرة، قفزات نوعية هامة مكنت بلادنا من تحقيق إنجازات هامة كانت محل تقدير واعتراف من المجموعة الدولية.

1 التعديلات الدستورية

وفي هذا الإطار، وانسجاما مع رؤيتها لحقوق الإنسان، صادقت بلادنا على العهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذا الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب معتبرة إياه مرجعية أساسية للقانون الموريتاني حيث كرس دستور 20 يوليو 1991 محتوى هذه النصوص في ديباجته في مختلف ترتيبات أحكامه.

وقد عززت التعديلات الدستورية المصادق عليها 2012 هذا التوجه الرامي إلى صيانة كرامة الإنسان وترسيخ حقوقه الثابتة حيث أدرجت ضمن ديباجة الدستور الممارسات الإسترقاقية والتعذيب وكافة أشكال الممارسات المهينة والمخلة بكرامة الإنسان لاعتبارها جرائم ضد الإنسانية غير قابلة للتقادم.

وتطبيقا للمقاربة الموريتانية في مجال حقوق الإنسان وبدفع وتوجيه سام من رئيس الجمهورية السيد محمد ولد عبد العزيز شهدت السنوات الأخيرة جملة من السياسات الرامية إلي تعزيز مكانة حقوق الإنسان وترسيخها في الممارسات اليومية للأفراد والجماعات. وهكذا تم استحداث قطاع حكومي مكلف بإعداد وتنفيذ السياسات الوطنية في مجال ترقية وحماية والدفاع عن حقوق الإنسان بالتنسيق مع القطاعات والهيئات المعنية.

وقبل استعراض المهام الموكلة للمفوضية وإنجازاتها، لابد أن ننبهه علي أن تنفيذ هذه السياسات في مجال الإصلاح القضائى والفصل بين السلطات وترسيخ دولة القانون، مكنت بلادنا من تبوء المرتبة الأولى عربيا في مجال حرية الصحافة وخلوها من أي سجين رأي

أو مضايقات للحريات الفردية أو الجماعية كما شهدت علي ذلك التقارير الدولية للهيئات والمنظمات المختصة. وقد مكن هذا الاعتراف الدولي بالدور المسند لبلادنا من ولوج موريتانيا إلى عضوية مجلس حقوق الإنسان وهو الهيئة المكلفة بمراقبة التطبيق الفعلي لحقوق الإنسان علي المستوى الدولي، بل وتبوؤها لمكانة نائب الرئيس. وقد أفضت هذه الإصلاحات إلي تمكين المرأة من المشاركة الفعلية في الحياة السياسية وتعزيز مكانتها وذلك باستحداث لائحة وطنية خاصة بالنساء.

كما أفضت تلك الإصلاحات بشكل عام إلى نهضة تنموية في مختلف المجالات كما يؤكد ذلك ارتفاع مؤشرات النمو المتعلقة ببلوغ أهداف الألفية للتنمية سواء تعلق الأمر بالصحة أو التعليم أو المياه أو المبنية التحتية إلخ.

في ضوء هذا التوجه، أنيطت بالمفوضية مهام أساسية نذكر منها:

- ترقية وإشاعة حقوق الإنسان؛
- حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها؛
- تنسيق السياسة الوطنية لحقوق الإنسان؛
- إعداد تقارير دورية حول تطبيق المواثيق الدولية المصادق عليها في مجال حقوق الإنسان وتقديمها أمام الهيئات المعنية؛
- إعداد وتنفيذ خطط عمل لصالح الفئات الاجتماعية الهشة من أجل ترقية وحماية حقوقها؛
- إشاعة القانون المتعلق بتجريم العبودية وقمع الممارسات الاستعبادية وترجمة هذه الأحكام إلى واقع ملموس؛
- التحقيق في حالات خرق حقوق الإنسان والقانون الإنساني المقدم إليها من طرف المؤسسات الأخرى وخاصة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

والبحث عن حلول ملائمة ومطابقة للتشريع المعمول به؛

- التشاور والحوار مع المنظمات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان.

2 تسوية الإرث الإنساني وعودة اللاجئين

لقد قامت الحكومة بالتشاور الوثيق مع ممثلي الضحايا وقادة الرأي والعلماء بمبادرة مكنت من تسوية هذا الملف حيث تم تعويض ذوي الضحايا ودمج موظفي الدولة ووكلائها السابقين ممن ما زالوا نشطين في قطاعاتهم الأصلية وتعويض وفتح المجال للاستفادة من الحق في التقاعد لؤلئك الذين لم تعد بإمكانهم الخدمة في مؤسساتهم.

وفي هذا المجال دائما تم تنظيم عملية عودة ودمج اللاجئين في مواطنهم الأصلية في ظروف حازت على الإشادة الدولية حينما نوه المفوض السامي لشؤون اللاجئين بهذا الإنجاز في خطابه يوم 25 مارس 2012 في روصوبمناسبة حفل إغلاق ملف عودة اللاجئين بعد ما تمت عودة 24536 مواطن إلى مواقعهم الأصلية في ولايات اترارزة ولبراكنة وكوركل وكيدي ماغة ولعصابة.

3 محاربة الاسترقاق وآثاره

في هذا الصدد، تم وضع برنامج خاص لمحاربة الاسترقاق وآثاره، رصد له غلاف مالي عام على نفقة ميزانية الدولة وذلك بهدف القضاء على رواسب الرق ومخلفاته في مناطق التواجد الكثيف لضحايا هذه الظاهرة المشينة من خلال تنفيذ العديد من البرامج التنموية في المناطق المستهدفة في مجالات البنية التحتية والتعليم والصحة والمياه والكهرباء والزراعة كما تم تنظيم حملات واسعة لصالح السلطات الإدارية والفاعلين في المجتمع المدني وحملة الرأي والعلماء بغية التعريف بالقوانين المجرمة للاسترقاق وضرورة التعاون الحازم والصارم مع مرتكبي الأفعال المجرمة في هذا القانون. كما تم إنشاء وكالة التضامن

من أجل مكافحة آثار الرق والفقر وللدمج، منذ ما يقارب سنة وهي الآن بدأت بتنفيذ مشاريعها الرامية إلى مكافحة الفقر والدمج.

ومؤخرا قد تمت المصادقة من طرف الحكومة على خارطة طريق حول مخلفات الرق تتضمن 29 توصية متعلقة بالمسوغ القانوني والمجالات الاقتصادية والاجتماعية وهذا ما يعبر بجلاء عن الإرادة الصادقة لرئيس الجمهورية لمحاربة كافة أشكال العبودية والاستغلال.

4- تعزيز اللحمة الوطنية:

سعيا لبلوغ أهداف الألفية الإنمائية تم وضع برنامج لتسوية النزاعات وتعزيز اللحمة الاجتماعية يهدف إلى محاربة الفقر وترقية حقوق الإنسان وتعزيز الوحدة الوطنية وترسيخ أركان دولة القانون. ويرمي البرنامج كذلك إلى الإسهام في تحقيق ثلاثة من أهداف الألفية وهي تخفيف حدة الفقر والمجاعة وترقية المساواة بين الجنسين واستقلالية المرأة وضمان التعليم الابتدائي للجميع. ويمكن أن نذكر من بين الإنجازات الهامة لهذا البرنامج:

إنشاء عدد من آليات التنسيق الفعال بين مختلف الشركاء ومكونات البرامج على المستوى الوطني والمحلي، وتمويل العشرات من النشاطات المدرة للدخل لصالح أكثر من ألفي امرأة وإقامة أسواق جماعية وبناء عدد من الملاعب الرياضية وفضاءات التلاقي والحوار وتكوين قادة للرأي في مجال تسوية النزاعات وفي مجال مشاركة المرأة في التسيير حول تقنيات التصالح والوساطة وإشاعة حقوق الإنسان والديمقراطية وثقافة السلم.

تجدر الإشارة إلى أنه في إطار هذه الديناميكية والقفزة النوعية في مجال حقوق الإنسان، التي تتأسس على التزام السيد الرئيس في برنامجه الانتخابي ببناء دولة القانون وإشاعة العدل والمساواة، خضعت بلادنا في نوفمبر 2010 لآلية الاستعراض الدوري الشامل أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

ويهدف هذا الاستعراض الذي يجري كل أربعة سنوات إلى مناقشة وضعية حقوق الإنسان وفي كل أبعادها.

وقد أشفع هذا الاستعراض بـ139 توصية قبلتها بلادنا مع التحفظ على أربع منها فقط.

وفي نفس السياق تم تقديم التقرير الوطني حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في نوفمبر 2012.

وحرصا على تفعيل دور المجتمع المدني أتيحت الفرصة للمنظمات المختصة والفاعلة فرصة تقديم تقاريرها الموازية وانسجاما مع مقاربتنا في مجال ترقية حقوق الإنسان، صادقت بلادنا في 2012، على البرتوكول الإضافي لاتفاقية مناهضة التعذيب وكذلك الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من الاختفاء القصري.

وعلى الصعيد المحلي، تم العمل على تحسين الظروف المعيشية لنزلاء السجون والتعامل بايجابية مع منظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية العاملة في هذا المجال.

وتعزيزا للدور المؤسسي لحقوق الإنسان، لعبت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان دورا هاما في مراقبة وتحسين حالة حقوق الإنسان في البلاد وهوما مكنها من الارتقاء إلى الفئة (أ) وفقا لتصنيف مجلس حقوق الإنسان.

واقتناعا بأهمية هذا الدور، تم إدراج هذه الهيئة الوطنية ضمن المؤسسات الدستورية في التعديلات الدستورية الأخيرة. وتقوم هذه الهيئة سنويا بإعداد تقرير عن حالة حقوق الإنسان في البلاد تضمنه ملاحظاتها وتوصياتها التي من شأنها تطوير وتحسين ترقية وحماية حقوق الإنسان في البلد.

7- الآفاق

وفيما يتعلق بالآفاق، وتنفيذا للتوجيهات السامية لرئيس الجمهورية في هذا المجال، فإن الجهود ستتركز على تعزيز المنظومة القانونية في مجال حماية وترقية حقوق الإنسان

والعمل التنموي الشامل للقضاء على رواسب التخلف سبيلا لبناء مجتمع موريتاني مزدهر ومتوازن يحظى فيه الفرد بالعزة والكرامة.

وفي هذا الشأن لابد من أن نشيد بإنشاء وكالة التضامن الخاصة بمكافحة آثار الرق وبالدمج ومكافحة الفقر التي يعول عليها كثيرا لإعطاء دفع جديد في سبيل توطيد المكتسبات وفتح آفاق جديدة في مجال اختصاصها.

من جهة أخرى فإن الحضور الموريتاني في المحافل الدولية المعنية بحقوق الإنسان سيعزز.

وفي هذا الصدد ستقدم بلادنا تقريرها الوطني حول الحقوق المدنية والسياسية وسيتم وضع خطة العمل الوطنية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر كما سيتم وضع خطة عمل أخرى تعنى بالممارسات الجديدة في مجال مكافحة التمييز العنصري ورفض الآخر وعدم التسامح.

كما سيتم تقديم تقرير وطني حول تنفيذ الاتفاقية الدولية ضد التعذيب والممارسات المهينة لكرامة الإنسان. وفي هذا المضمار سيتم وضع آلية وطنية للوقاية من التعذيب. وسيتواصل المجهود التحسيسي في مجال حماية وترقية حقوق الإنسان.

وقبل أن أنهي هذه المداخلة أود التأكيد على ضرورة الوعي بثقافة حقوق الإنسان وتكريسها في الممارسات اليومية من خلال البرامج التربوية ومن خلال سلوك كل فرد في المجتمع وذلك لأنها مسؤولية جماعية.

وفي هذا الصدد لابد من الإشارة، مرة أخرى، على أهمية دور منظمات المجتمع المدني وقادة الرأي والعلماء والفقهاء وأئمة المساجد في إشاعة هذه الثقافة مواكبة للجهد الرسمي وبذلك تتجسد حقوق الإنسان واقعا معاشا وتصبح سبيلا للرقي وللتنمية الشاملة التي تنفع الناس وتمكث في الأرض "وفي ذلك فليتنافس المتنافسون".

وأشكركم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ظاهرة الإحتباس الحراري بين الانسان والطبيعة

د . جدو ولد محفوظ

أستاذ الجغرافيا بجامعة نواكشوط

مقدمة:

يواجه العالم ظاهرة حقيقة ألا وهي التغيرات المناخية التي تتفاقم باطراد لكنها ظاهرة نستطيع أن نتجنبها لأننا من تسبب في ايجادها نتيجة حرق مليارات الأطنان من الوقود الاحفورى لتوليد الطاقة مما تسبب فى انبعاث غازات أدت إلى الاحتباس الحراري والامطار الحمضية وزيادة اتساع ثقب الأوزون لكن ما سيحدث فى المستقبل بسبب تلك الظاهرة إذاً ما تقاعسنا عن التحرك لتقليل الآثار الوخيمة للتغير المناخي مما يزيد من أعداد البشر المهددين، وارتفاع نسبة الأنواع الحية المعرضة للانقراض، وهذا مايدفعنا الى التعرف على هذه الظاهرة التي لا تعد حديثة على كوكبنا إذ أن الأرض منذ نشأتها عرفت تغيرات مناخية، لكن التغير الحالي مخالف تماما لذلك الذي كان قبل قرون، وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات التالية: ماذا يقصد بالتغيرات المناخية وما أسبابها وناهي الغازات المسببة للاحتباس الحراري وما أثرُه على البيئة؟.

1- مفهوم ظاهرة التغيرات المناخية والاحتباس الحرارى

أ- تعريف التغيرات المناخية:

التغيُّر المناخي عبارة عن تغيرات في الخصائص المناخيَّة للكرة الأرضية نتيجة للزيادات الحالية في نسبة تركيز الغازات المتولدة عن عمليات الاحتراق في الغلاف الجوي، بسبب الأنشطة البشرية التي ترفع من حرارة الجو.

هو أي تغير مؤثر وطويل المدى في معدل حالة الطقس يحدث لمنطقة معينة، معدل حالة الطقس يمكن أن تشمل معدل درجات الحرارة، معدل التساقط، حالة الرياح، هذه التغيرات يمكن أن تحدث بسبب العمليات الديناميكية للأرض كالبراكين أو بسبب قوى خارجية كالتغير في شدة الأشعة الشمسية أوسقوط النيازك الكبيرة، أو بسبب نشاطات الإنسان.

ب- مفهوم ظاهرة الاحتباس الحراري:

تعد ظاهرة الاحتباس الحراري من أكثر الظواهر إثارة للجدل بين أوساط العلماء والباحثين والمهتمين بالبيئة وغيرهم، وتعدى هذا الإهتمام أوساطا أخرى حتى وصل الى الهيئات الحكومية وغيرالحكومية وكذلك

الهيئات الدولية، ويعود السبب في ذلك إلى التأثيرات الخطيرة والمدمرة لهذه الظاهرة على كل من الإنسان وعناصر البيئة، وقد لوحظ في الفترة الأخيرة اهتماماً متزايدا من قبل وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، بمظاهر التغير المناخي باعتبارها قضية تشغل حيزاً كبيراً من اهتمامات الرأي العام.

- تعريف الإحتباس الحراري:

هوالظاهرة الناتجة عن الزيادة التدريجية في درجة حرارة الغلاف الجوي المحيط بالأرض، بسبب انبعاثات الغازات الدفيئة أوغازات الحفظ الحراري، نتيجة للتقدم الصناعي، وهذه الغازات ضرورية وتلعب دورا هاما في تدفئة سطح الأرض لكي تستمر الحياة، فبدونها قد تصل درجة حرارة سطح الأرض مابين -15 و-19 درجة مائوية تحت الصفر.

- المؤتمرات الدولية:

كان مؤتمر ستوكهولم للبيئة عام 1972 أول مؤتمر دولي ناقش هذا الموضوع وتم من خلاله الإشارة الى ضرورة دراسة هذه الظاهرة وإيجاد المعالجات والحلول اللازمة لوقفها، فيما توالت بعد ذلك المؤتمرات (جنيف- ريوديجانيرو– كوبنهاجن) والندوات العلمية التي ركزت وبشكل كبير على موضوعين هما التلوث البيئي وتأثيراته على الإنسان والبيئة والتغير المناخي باعتباره ناتج عن عوامل عديدة منها ظاهرة الاحتباس الحراري وتأثيراته في الإنسان والحياة على الكرة الأرضية[136].

2- أهم الغازات المسببة للاحتباس الحراري

من المعروف أن غازات الإحتباس الحراري وخصوصاً بخار الماء وثنائي أوكسيد الكربون وأوكسيد النتروجين والميثان، لهما دور مهم في رفع درجة حرارة الأرض، ولولاهما لكانت معدلات درجة حرارة الأرض وغلافها الجوي تقل عن درجة الصفر المائوي بكثير، ولانعدمت الحياة على هذا الكوكب.

تلعب الغازات الدفيئة دورا مهما في رفع درجة حرارة كوكب الأرض من 18 درجة تحت الصفر إلى خمسة عشر درجة مئوية وبذلك تساهم في بقاء كوكب الأرض مكانا قابلا للحياة[137]، إلا أن الزيادة في تركيزات هذه الغازات التي أطلقت بعد الثورة

136- الحناوي، عصام،قضايا البيئه في مئه سؤال وجواب المنشورات التقنيه، البيئه والتنميه، الطبعه الاولى، بيروت. 2004 ص: 72،74،76

137 - Plöger، Sven Welt und Klima ، Aus Politik und Zeitgeschichte 2007, p47/4

الصناعية أدى إلى ارتفاع درجة حرارة الغلاف الجوي للأرض عما كانت عليه قبل الثورة الصناعية مما يهدد بحصول كوارث طبيعية كالأعاصير والفيضانات والجفاف والحرائق.

وقد بينت القياسات الحديثة لتركيزات غازات الاحتباس الحراري بوضوح أن الإنسان ومن خلال تنوع أنشطته المختلفة أخل بالتوازن الغازي لمكونات الغلاف الجوي مما أدى إلى ارتفاع في نسب بعض الغازات وبشكل خاص الغازات التي تؤثر وبشكل مباشر في رفع درجة حرارة الغلاف الجوي، وكانت نتيجة زيادة استهلاك الإنسان للطاقة أن ازدادت تركيزات غاز ثنائي أوكسيد الكربون بمعدل30% والميتان بمعدل 150% وأوكسيد النتروز بمعدل 17% عن معدلاتها قبل الثوره الصناعيه (جدول 1)[138].

وقد أثبتت القياسات التي أجريت بعد الأولى لغاز ثنائي أوكسيد الكربون التي قام بها العالم تشارلز كيلنك عام 1950 في منطقة في جزيرة هاواي إلى وجود تزايد في تركيزات هذا الغاز حتى بلغت 380 جزء بالمليون (0.038%) عام2005 م تمثل هذه التركيزات لغاز ثنائي أوكسيد الكربون الأعلى منذ 700 الف عام مضت[139].

الجدول (1): تراكيز الغازات المسببة للإحتباس الحراري

الغاز	قبل الثوره الصناعية	التركيز عام 1998	نسبة التغير بالتركيز لكل عام	مده البقاء في الغلاف الجوي لكل عام
رابع فلوريد الميتان	40 ppt+	80 ppt	1.0 ppt	50000
الفريون	0	268 ppt	- 1.4 ppt	45
أوكسيد النتروجين	++ 270 ppb	314 ppb	0.8 pp	114
الميتان	700 ppb	1745 ppb	7.5 ppb	12
ثاني أوكسيد الكربون	280 ppm+++	365 ppm	1.5 ppm	5-200

\+ ppt = جزء بالترليون.

++ ppb = جزء بالبليون.

+++ ppt = جزء بالمليون.

3- اسباب ظاهرة الإحتباس الحراري:

تعود أسباب ظاهرة الإحترار الكوني الى عدة أسباب كما يراها العلماء والمهتمون بالبيئة، إذا يرى فريق من العلماء أن غازات الإحتباس الحراري هي المسؤلة عن إرتفاع

[138] - Latif، Mojib KlimaFischer Verlag, Frankfurt 2006 p 9،13،18،28

[139] - Rahmstorf, S und Schellnhuber, H. Der Klimawand, C.H Beck, München. (2007) p: 1,33,35.

درجة حرارة الأرض والتغيرات المناخية الشمسية والإختلاف في مدارات الأرض والأقطاب الجغرافية والمغناطيسية (ميلوتين يانكوفيتش).

أ اسباب طبيعية

من المعروف أن الشمس هي المصدر الرئيسي للطاقة في الكون وهي التي تمد الأرض بالدفء والحرارة عن طريق الأشعة الكونية التي تمر بالغلاف الجوي وصولاً الى الارض، وتكتسب الأرض كأي جسم صلب الحرارة وتسخن وتقوم بعد ذلك بإطلاق جزء من الحرارة الى المحيط الخارجي على شكل أشعة حرارية تسمى الأشعة تحت الحمراء، ومن خواص غازات الإحتباس الحراري أنها تقوم بامتصاص الأشعة تحت الحمراء التي تطلقها الأرض ولا تسمح لها بالنفاذ الى الفضاء الخارجي فتحبسها في طبقات الهواء القريبة من سطح الارض، كما وان غازات الإحتباس الحراري عندما تمتص الأشعة تحت الحمراء المنطلقه من الارض تزداد حرارتها وطاقتها الحركية مما يؤدي الى ازدياد تصادمات جزيئاتها مع بعضها البعض ومع جزيئات الغازات الأخرى المكونة للهواء مولدة طاقة اضافية تساهم في إرتفاع درجة حرارة الغلاف الجوي المحيط بالأرض، تقوم غازات الإحتباس الحراري برفع درجة حرارة طبقات الهواء القريبة من سطح الأرض وتساهم نفس الغازات بخفض درجة حرارة الطبقات العليا من الهواء في طبقة التروبوسفير[140].

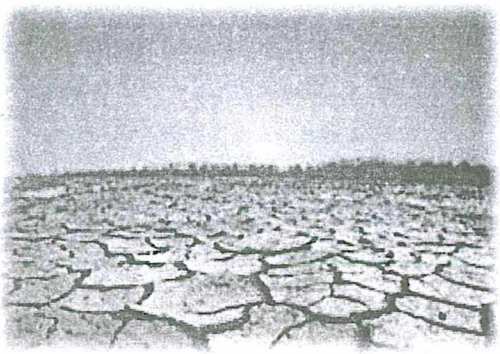

وقد مرت الكرة الأرضية خلال المليون سنة المنصرمة بمجموعة من الأطوار بعضها جليدي زحفت خلالها الثلوج الى وسط وجنوب اوربا وانخفضت خلالها معدلات درجة حرارة كوكب الأرض ومحيطها الغازي، وبعضها وصلت عندها درجات الحرارة ضمن الحدود الطبيعية، وقد مر كوكب الأرض بآخر عهد جليدي قبل حوالي عشرين ألف سنة 141، خلال تلك الحقبة الزمنية سادت الكرة الأرضية عصور جليدية كل حوالي مئة ألف عام

---

140 - سفاريني غازي، اساسيات علم البيئه، وائل للطباعه والنشر، عمان، 2002 ص45

141 - موسى، علي، التلوث الجوي، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1996 ص25.1.10

تقريبا تتبعها عصور يسودها المناخ الطبيعي، وفي تلك العصور لم تكن مستويات تركيزات غازات الإحتباس الحراري ترتفع عن المعدلات الطبيعية (270 جزء بالمليون) ولذلك لم يكن لها أي تاثير في ارتفاع درجة حرارة الأرض وغلافها الغازي أوفي التغير المناخي لكوكب الأرض.

ويمكن القول أن العوامل الطبيعية مثل البراكين وحرائق الغابات والهزات الأرضية تؤثر في التغير المناخي لكن هذا التأثير يكون محدوداً ولا يدوم لفترة طويلة، إن ما يحصل الآن من تغير مناخي ملحوظ وإرتفاع في درجات حرارة الأرض ومحيطها الغازي يترافق مع إرتفاع متواصل في تركيزات

غازات الاحتباس الحراري خصوصا غاز ثنائي اوكسيد الكربون حيث ارتفعت نسبته من 270 جزء بالمليون قبل الثورة الصناعية الى حوالي380 جزء بالمليون تقريبا عام2005.

ب - الأسباب البشرية

أدت نشاطات الإنسان خلال الثورة العلمية والصناعية التي شهدتها أوربا وأميركا ودول أخرى خلال القرون الستة الماضية الى إطلاق تراكيز متزايدة من غازات الإحتباس الحراري والملوثات (اكاسيد الكربون والنايتروجين وغاز الميثان ومركبات الكلوروفلوروكاربون)، نتيجة الحاجة

لحرق الوقود الحجري والفحم الحجري والغاز الطبيعي لإنتاج الطاقة المستخدمة في إدارة عمليات الإنتاج الصناعي والزراعي والإستعمال المتزايد لوسائل النقل (طائرات، قطارات، حافلات، سيارات صغيرة) وما تستهلكه من انواع الوقود ناهيك عن الاستخدام المتزايد والمفرط للأجهزة الكهربائية في البيوت (طبخ، كي، غسل، تدفئة.. إلخ)، فضلاً عن الزيادة الكبيرة والمتسارعة في نموسكان الكرة الأرضية والقطع المتزايد لأشجار الغابات الإستوائية الذي ساهم في ارتفاع معدلات تراكيز غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي عن معدلاتها السابقة المتوازنة.

وقد لاحظ العلماء وجود علاقة واضحة بين زيادة تراكيز الغازات المسببة لظاهرة الإحتباس الحراري في الغلاف الجوي والتغير المناخي في ارتفاع درجة حرارة الأرض وما يصاحبها من متغيرات مناخية مؤثرة في المحيط الحيوي بكل مكوناته.

وتتمثل أبرز أوجه النشاط الإنساني بالنقاط الآتية:

1- زيادة التصنيع واستبدال العامل بالآلة في الدول الصناعية (الإعتماد بشكل أكبر على المكائن بدل القوة العضلية للعمال)

2- زيادة عدد السكان والمنازل وزيادة استهلاك الطاقة الكهربائية فيها (غسل وكوي وطبخ وتدفئة.....الخ)

3- تضاعف عدد وسائط النقل الشخصية والعامة (طيارات وقطارات وسفن وحافلات...الخ) التي تستخدم الوقود الإحفوري

4- الزيادة الحاصلة في النموالسكاني تقود الى زيادة في كميات غاز ثنائي أوكسيد الكربون المنطلقة للجوعن طريق التنفس

5- حاجه الإنسان المتزايدة إلى الغذاء دفعته الى حرق الغابات وتحويلها إلى مراعي أوأراضي لزراعة المحاصيل مثل الذرة والحبوب والسكر والأعلاف....الخ.

6- التوسع في عمليات التعدين والبناء أدت إلى إطلاق كميات هائلة من الأتربة والغبار (الأيروسول) إلى الغلاف الجوي.

- دور الإنسان في تآكل طبقة الأوزون

يعد غاز الأوزون من الغازات الموجودة في طبقة الستراتوسفير على أرتفاع 15 – 30 كم من الغلاف الجوي[142]، وينتج من اتحاد ذرة واحدة من الأوكسجين الذري مع جزيء من غاز الأوكسجين بوجود الأشعة فوق البنفسجية كعامل مساعد لتكوين الأوزون ثلاثي إذ يمتص هذا الغاز ما بين الأوكسجين، يلعب الأوزون دوراً كبيراً في وقاية كوكب الأرض من تأثيرات الأشعة فوق البنفسجية الضارة، 97 - 99 % من هذه الأشعة الداخلة الى الغلاف الجوي لكوكب الأرض بينما يسمح بمرور الأشعة الحرارية تحت الحمراء التي ترفع درجة حرارة الأرض وتمدها بالدفء[143]، وتكمن خطورة الأشعة فوق البنفسجية في قدرتها (عند زيادة كمياتها الواصلة الى الأرض) على القضاء على البلانكتون البحري وبذلك تتحطم السلسلة الغذائية في البحار والمحيطات الأمر الذي ينعكس سلباً على

---

[142]- التميمي، كامل، مباديء التلوث البيئي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان2004، ص 183

[143]- إسماعيل، محمود، حماية طبقة الأوزون، مجلة البيئة والحياة، العدد 4، أيار 2006، ص19 .

الحياة البحرية والبرية للأرض، ويؤدي التعرض الزائد لهذه الأشعة الى إصابة الإنسان والحيوانات بسرطانات الجلد كما ويؤدي ايضا الى تلف المحاصيل الزراعية وإلى تقليل إنتاجها بنسبة قد تصل الى 30%[144].

تتجمع الغازات المضرة بطبقة الأوزون في طبقة الستراتوسفير على إرتفاع أكثر من 8كم فوق منطقة القطبين وتقوم بمهاجمة جزيئات الأوزون وتقلل من تركيزها مما يسبب في إرتفاع كمية الأشعة فوق البنفسجية الواصلة الى سطح الأرض145، حيث تتمكن ذرة واحدة من الكلور مثلا من مهاجمة وتحطيم حوالي مائة ألف جزيء من غاز الأوزون، بدأ الإهتمام العالمي بتاثيرات غاز كلوروفلوروكربون (هومركب عضوي هيدروكربوني خامل لايحترق وعديم اللون والرائحة) على طبقة الأوزون بعد التحذيرات الذي اطلقها كل من ماريومولينا وفرانك شيروود رونالد عام 1974 من التاثيرات السلبية لمادة كلوروفلوروكاربون التي يستخدمها الإنسان في الثلاجات وأجهزة التبريد المركزية وقناني مزيلات الروائح على طبقة الاوزون[146].

إن إنطلاق كميات كبيرة من هذه الغازات إلى الغلاف الجوي يؤدي إلى تكسير جزيئات الأوزون في طبقة الستراتوسفير الجوية، تتمكن الأشعة فوق البنفسجية من تفكيكها مما يؤدي الى إنطلاق أيونات الفلور والكلور التي تهاجم جزيئات الأوزون وتحطمها[147]، مما يؤدي الى إضمحلال هذه الطبقة وتكوين ثقب كبيرا يسمى ثقب الأوزون (الذي تم اكتشافه لأول مرة عام1985 فوق القطبين الشمالي والجنوبي) يأخذ بالتوسع وخصوصا عند القطلبين الشمالي والجنوبي للكرة الأرضية، لذلك صادقت مجموعة من البلدان على اتفاقية مونتريال البيئية يوم 26 سبتمبر عام 1987، والتي نصت على ضرورة تقليل إنتاج هذه الغازات، وفي 29 مايو1990 تمت المصادقة على المعاهدة الدولية لمنع إنتاج هذه الغازات إعتبارا من العام 2000 في المؤتمر العالمي لحماية طبقة الأوزون المنعقد في مدينة لندن، وإتفقت الدول في هذه المعاهدة على تقليل إنتاج هذه الغازات بنسبة 50 % حتى عام 1995 وبنسبة 85 % حتى عام 1997.

---

[144] جمعة، عمر تلوث البيئة ومخاطره على طبقة الأوزون، البيئة والحياة، العدد 6، تموز، 2006

[145] - موسى، علي مصدر سبق ذكره، ص 25

[146] - الحناوي عصام ' مصدر سبق ذكره ص178

[147] - نفسه

4- اثر الإحتباس الحراري على البيئة:

نتيجة للارتفاع الذي حصل في معدلات درجة حرارة كوكب الأرض وارتفاع درجة حرارة مياه البحار والمحيطات إعتبارا من عام 1970م، والتي لم تحصل بسبب زيادة في شدة الإشعاعات الشمسية، حصلت تغيرات مناخية وبيئية جوهرية على الكرة الأرضية خلال العقود الأربعة الماضية سببها ظاهرة الإحتباس الحراري نوجز أبرزها بما يلي:

- الأعاصير والفيضانات وحرائق الغابات وموجات الجفاف التي حصلت في مناطق مختلفة من العالم وخصوصا في المناطق التي يزداد بها إستهلاك الوقود الإحفوري

- والأمطار الغزيرة وارتفاع مستوى سطح البحر يهدد المناطق الساحلية والمعروفة بإرتفاعاتها المنخفضة مثل بنغلاديش وهولندا وجزر الكاريبي

- الذوبان السريع لجبال الجليد في القطبين الشمالي والجنوبي وجبال الهملايا مما أدى وسيؤدي إلى ضياع الإحتياطي العالمي من الماء العذب والصالح للإستهلاك البشري والزراعي،كذا إرتفاع مستوى سطح البحر، مما يهدد المناطق الساحلية بالفيضانات المدمرة، وقد رصدت الأقمار الصناعية إنخفاضا في كميات الجليد في القطبين-بين 1979-2005 مقداره 25%[148]

- اجتياح موجات من الحر الشديد لمناطق كانت تعرف بإعتدال مناخها أوبأجوائها الباردة مثل أوربا مما تسبب في وفاة 35 ألف شخص سنة2003 في أوربا غالبيتهم من كبار السن والأطفال[149]

- تفاقم أزمة المياه الصالحة للشرب بالعالم نتيجة التسارع في تبخر مياه البحيرات والأنهار والجليد القطبي مما يهدد بكوارث بيئية خطيرة بسبب معاناة مناطق كثيرة في أفريقيا كأثيوبيا والصومال وانتشار الأوبئة والأمراض مثل الكوليرا والإسهال وموت الآلاف من البشر خصوصا الأطفال بالمناطق المنكوبة

148- Correll ، R (2004). Impact of a warming Arctic ، Cambridge University Press

149- WMO.int/pages/index_en.html.

بالأعاصير والفيضانات بسبب إختلاط مياه المجاري بمياه الشرب.

- التهديد المباشر للحياة البرية والذي يصل نحو30% بسبب التغيير السلبي والخطير الذي حصل في البيئة الحيوانية والنباتية كنتيجة لظاهرتي الإحتباس الحراري والتغيرالمناخي، وسيؤدي هذا التغيير حتما الى إنقراض الكثير من الأنواع النباتية والحشرية والحيوانية البرية كما هوحاصل حاليا للدب القطبي، حيث تؤكد بعض الدراسات أن التغير المناخي يؤدي الى إنقراض حوالي 40 – 100 كائن حي نباتي اوحيواني يوميا[150].

أ-الاحتباس الحراري والتلوث:

يعرف التلوث الهوائي على أنه كل تغيير في خصائص ومواصفات الهواء الطبيعي يترتب عليه خطرا على صحة الإنسان والبيئة، سواء كان هذا التلوث ناتجا عن عوامل طبيعية أونشاط إنساني[151].

يشير المقدادي إلى أن عدد سكان كوكب الأرض يبلغ حاليا أكثر من 6 مليار نسمة، وهذا العدد قابل للزيادة بسبب زيادة معدلات النموالسكاني العالمي، الذي يؤدي الى زيادة الطلب على المواد الأولية الداخلة بالصناعة وكذلك على الوقود الإحفوري بكافة أنواعه من اجل توفير الطاقة اللازمة لتلبية حاجيات الإنسان المتزايدة في نشاطاته المنزلية والصناعية، كما يحصل التلوث الهوائي نتيجة للعوامل الطبيعية كالبراكين وحرائق الغابات التي تحصل بفعل إرتفاع درجة حرارة المواد العضوية مثل أوراق الأشجار المتساقطة أوالحشائش الجافة في فصل الصيف أونتيجة للعوامل البشرية والصناعية الناتجة عن عوادم وسائط النقل أوالإنبعاثات الغازية الناتجة عن عمليات التصنيع المختلفة وعمليات حرق الوقود الإحفوري.

الشكل (1): مصادر تلوث الهواء

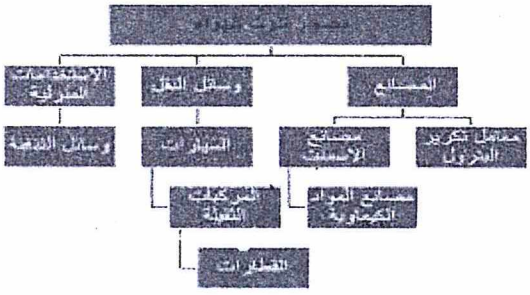

[150]- إبراهيم، امين، ماهر مستقبل العلاقة بين الانسان والبيئة، البيئة والحياة، العدد 5، حزيران 2006 .

[10]- طاحون، زكريا التلوث خطر واسع الإنتشار، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة(2004)، ص190 .

خاتمة (الإستنتاجات والتوصيات)

1- إن ظاهرة الاحتباس الحراري هي حقيقة علمية تستند إلى معطيات مبنية على أبحاث علمية وبيانات وإحصائيات موثقة، كما تثبت حجم التغيير والزيادة التي طرأت على معدلات تركيزات غازات الاحتباس الحراري، تبين ايضا من خلال هذه الأرقام إرتفاع معدلات درجات حرارة كوكب الأرض منذ بداية الثورة الصناعية وحتى اليوم، إن تأثيرات هذه الظاهرة لازالت مستمرة ومن المتوقع أن يزداد بشكل أكبر في المستقبل.

2-إن غازات الاحتباس الحراري المتمثلة في ثنائي أوكسيد الكربون وبخار الماء والميثان وثنائي أوكسيد النتروجين وثلاثي فلوريد النتروجين ناتجة عن نشاطات الإنسان خصوصا ما يتعلق منها بحرق الوقود الإحفوري، فضلاً عن النشاطات الأخرى الزراعية وقطع الأشجار والزيادة المتسارعة في سكان الأرض، هذه الغازات هي المسؤولة عن الاحترار الكوني الذي يعاني منه كوكب الأرض حالياً.

3-إن ظاهرة الإحتباس الحراري سببت التغير المناخي على كوكب الأرض والذي قاد الى الكثير من الكوارث المناخية التي حصلت في العقود الأخيرة وتأثر بها سكان المناطق الجافة وشبه الجافة بالدرجة الرئيسة.

4- تقع على الدول الصناعية الكبرى باعتبارها المسبب الرئيسي لظاهرة التغير المناخي مسؤولية إيجاد حلول مناسبة وسريعة لهذا التغير المناخي من خلال تقليل إنبعاثات غازات الإحتباس الحراري ودعم الإجراءات والبرامج التي تهدف الى الإهتمام بمصادر الطاقة المتجددة كبديل مهم للوقود الإحفوري.

5-إن التغير في شدة الأشعة الشمسية الواصلة إلى كوكب الأرض نتيجة النشاط الشمسي أوالإختلاف في مدارات الأرض الذي يراها فريق من العلماء بأنه السبب وراء التغير المناخي يكون هذا العامل مؤثرا على مدى زمني طويل يصل الى عشرات أومئات الآلاف من السنوات.

قائمة المراجع

ب- المراجع العربية

1- الحناوي، عصام،قضايا البيئه في منه سؤال وجواب المنشورات التقنيه، البيئه والتنميه، الطبعه الاولى، بيروت. 2004؛

2- سفاريني غازي، اساسيات علم البيئه، وائل للطباعه والنشر، عمان،2002؛

3- موسى، علي، التلوث الجوي، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1996؛

4- التميمي، كامل، مباديء التلوث البيئي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان2004؛

5- اسماعيل، محمود، حماية طبقة الأوزون، مجلة البيئة والحياة، العدد 4، أيار 2006؛

6- جمعة، عمر تلوث البيئة ومخاطره على طبقة الأوزون، البيئة والحياة، العدد 6، تموز، 2006؛

7- إبراهيم، امين، ماهومستقبل العلاقة بين الانسان والبيئة، البيئة والحياة، العدد 5، حزيران 2006؛

8- طاحون، زكريا التلوث خطر واسع الإنتشار، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة(2004).

ب - المراجع الأجنبية

1-Plöger، Sven Welt und Klima, Aus Politik und Zeitgeschichte 2007

2- Latif، Mojib KlimaFischer Verlag ، Frankfurt 2006 p9, 13, 18, 28.

3 – Rahmstorf, S. und Schellnhuber, Der Klimawandel, C.H Beck, München. (2007)

4- Correll، R (2004). Impact of a warming Arctic، Cambridge University Press

5-WMO.int/pages/index_en.html

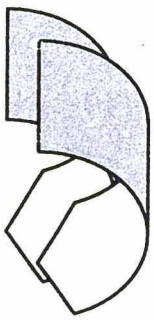

Quelques conseils pratiques :

- ne pas placer de petits objets près des portes, sorties, escaliers ;
- ne pas laisser les visiteurs seuls dans un établissement ;
- fermer l'établissement si vous n'avez pas les moyens d'assurer sa sécurité (notamment aux heures des pauses ou des repas).

Dégradations volontaires, vandalisme.:

Les moyens pour se protéger du vandalisme se rapprochent de ceux utilisés pour se protéger contre le vol en particulier dans les musées ou édifices recevant du public. Le facteur humain est plus important et les agents doivent être aux aguets de personnes suspectes qui tournent autour des œuvres.

II. L'inventaire dans les musées :

La tenue de l'inventaire qui revient au conservateur de musée est une opération obligatoire qui, en établissant l'identification précise des objets inscrits, en garantit l'inaliénabilité et en permet la gestion. On comprend alors pourquoi elle requiert la plus grande rigueur.

Le plan doit prévoir un lieu où doivent être déposés les objets tout en assurant leur sécurité contre le vol. On peut penser à un gymnase, une école ; le mieux étant encore de passer un accord avec un établissement du même type et donc de profiter de ses conditions de sécurité contre le vol.

Vol :

Un vol peut être ou commandité ou le fait de l'occasion. La défense peut être de trois origines différentes : matérielle, électronique et humaine.

- La protection matérielle permet d'empêcher, ou de retarder le plus longtemps possible, l'approche du voleur de l'objet convoité. Les portes doivent être fermées à clef avec des serrures de sécurité, les fenêtres doivent être munies de volets ou de vitres anti-effraction, les vitrines des musées doivent être fermées à clef et munies de verres anti-effraction.

- La protection électronique est composée de 3 niveaux concentriques. Une première détection, dite ***périmétrique,*** qui permet de détecter l'ouverture d'une porte, d'une fenêtre, ou bien le bruit d'une vitre.

Le deuxième niveau est dit ***volumétrique.*** Cette protection permet de détecter toute personne qui a pénétré dans le volume à protéger.

Le troisième niveau concerne l'objet lui-même.

Dans les musées notamment, les objets les plus précieux pourront être protégés par une détection ponctuelle qui donnera l'alarme lorsque l'on s'approche ou bien lorsqu'on déplacera l'œuvre.

Comme pour la détection incendie, il est essentiel que la centrale soit sous surveillance permanente. Pour la nuit, une des solutions peut être de recourir à la télésurveillance.

La protection humaine consiste tout simplement à avoir des agents dans les salles et à faire des rondes.

Ces trois types de défenses sont complémentaires et doivent être combinés pour assurer une bonne protection des œuvres muséales contre le vol.

la conception même du bâtiment, d'éviter de faire passer des canalisations dans des pièces sensibles, de ne pas installer des réserves,ou ne pas entreposer des objets précieux dans des pièces se trouvant sous des sanitaires.

Notons que les dégâts dus à l'eau sont souvent associés à ceux du feu, quand l'incendie est combattu par les pompiers. En effet, ceux-ci arrosent abondamment pour éteindre les flammes, et l'eau s'accumule généralement un peu partout, imprégnant en particulier les matériaux poreux (plâtre, pierre, bois, tissus,…). Après l'incendie, il est donc souhaitable d'éliminer l'eau et d'aérer fortement les locaux.

Quelques conseils pratiques pour éviter des dégâts dus à l'eau :

- nettoyer régulièrement les chenaux ;
- vérifier régulièrement les joints des canalisations ;
- ne pas disposer d'œuvres dans les locaux en sous- sol où passent de nombreuses canalisations et descentes d'eau pluviale.

Pour ces deux ennemis, le feu et l'eau, on augmente très sensiblement le risque s'il existe un ou plusieurs logements imbriqués dans l'établissement. Les feux de cuisine ou de fer à repasser, les débordements de baignoire ou de machine à laver, sont statistiquement beaucoup plus nombreux dans les habitations.

Plan de sauvegarde des collections :

Il est vivement recommandé d'établir en concertation avec les sapeurs-pompiers locaux un plan d'évacuation d'urgence des œuvres d'une collection. En cas de feu, seuls les pompiers pourront pénétrer dans les locaux, il convient donc qu'ils sachent quelles sont les salles à évacuer en priorité. Pour cela, les conservateurs doivent leur enseigner comment décrocher un tableau, comment transporter une poterie, comment…, etc.

Le plan de sauvegarde doit aussi prévoir des moyens de transport en passant, par exemple, une convention avec un transporteur, les services municipaux ou autres.

une bibliothèque, on recommande des extincteurs à eau pulvérisée sans additif.

Pour les risques électriques (tableaux de distribution), un extincteur à dioxyde de carbone (CO2) est conseillé.

Enfin, dans les ateliers de restauration, il faut adapter le type d'extincteur aux produits utilisés.

En pensant que les quantités de produits conservés doivent être réduites au minimum et que ces produits doivent être conservés dans des armoires spéciales ou tout au moins dans une armoire métallique.

Afin de découvrir le feu au plus vite, il est très important de disposer d'une détection automatique d'incendie. Cette installation n'aura d'utilité que si la centrale à laquelle aboutissent toutes les informations est surveillée en permanence.

Pour les petits établissements ou les maisons particulières, qui ne peuvent disposer d'un service de permanence, il existe la possibilité d'être relié directement à une centrale de télésurveillance.

Si, malgré toutes les précautions, un feu venait à se déclarer, il faut l'empêcher de se propager. Pour cet effet, rien ne vaut la fermeture tous les soirs de l'ensemble des portes séparatrices entre chaque pièce de l'établissement.

Quelques conseils pratiques pour éviter un feu :

- vider les poubelles le soir plutôt que le matin ;
- couper l'électricité ou, mieux, débrancher tous les appareils électriques ;
- interdire les appareils électriques volants tels que cafetières, chauffage individuel ;
- maintenir l'établissement dans un grand état de propreté.

Inondation :

L'eau présente un risque non négligeable pour le patrimoine. Son mode d'action est mieux connu et plus prévisible. L'eau va toujours de haut en bas et le risque est multiplié lorsqu'il y a une canalisation. Pour se protéger du risque d'atteinte des œuvres par l'eau, il convient, lors de

Sécurité des objets dans les Musées

DICKO Abdoul,
Chercheur et Conseiller Technique chargé de
l'Habitat, Ministère de l'Habitat, de l'Urbanisme
et de l'Aménagement du Territoire

Toutes les œuvres sont menacées par des agressions extérieures involontaires, telles que le feu et l'eau, ou volontaires, telles que le vol et les dégradations. D'autre part, la question de la documentation et de l'inventaire des œuvres est également en liaison avec les problèmes de sécurité, en particulier pour les musées d'où la nécessité de détenir un inventaire.

I. Dégradations accidentelles et volontaires

Dégradations accidentelles

L'Incendie :

Généralement on ne prête pas assez d'attention à la protection contre l'incendie des œuvres d'art exposées dans les musées.

Dans la vie d'un bâtiment, il y a des périodes plus ou moins risquées. La construction, bien évidemment, mais, surtout, les périodes de travaux lorsque ceux- ci comportent des chantiers sur lesquels sont utilisées des techniques de découpage et de soudure. Il est alors impératif d'être très vigilant et d'appliquer, même pour les plus petits travaux, par points chauds, la procédure du «permis de feu». Tous les entrepreneurs savent de quoi il s'agit et il est possible de demander conseil aux sapeurs- pompiers.

Les grands principes sont que le personnel qui effectue les travaux doit être habilité, doit disposer de matériel **d'extinction,** doit savoir utiliser ce matériel, doit cesser toute activité dangereuse au moins deux heures avant la fin du chantier et, enfin, qu'une ou plusieurs rondes doivent avoir lieu quelques heures après la fin des travaux.

Le feu se combat tout de suite au moyen d'extincteurs qui doivent être adaptés aux risques. Dans un musée,

Les guerres prenant naissance dans l'esprit des hommes, c'est dans l'esprit des hommes que doivent s'élever les défenses de la paix.

Al Mawkib Al Thaqafi

La Caravane Culturelle

N° 44 – Janvier 2015

Revue éducative, culturelle et scientifique à comité de lecture, éditée par la Commission Nationale pour l'Educ. la Cult. et les Sciences

Sécurité des objets dans les Musées

DICKO Abdoul,
Chercheur et Conseiller Technique chargé de l'Habitat, Ministère de l'Habitat, de l'Urbanisme et de l'Aménagement du Territoire